سلسلة المحاسبة

المحاسبة والاقتصاد القومي

الدكتور
محمد عبد الرؤوف سليمان
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١
أ. إ

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
المحاسبة والاقتصاد القومي / إبراهيم جابر السيد أحمد ، محمد عبد الرؤوف سليمان.– ط١.– دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع
٣٤٤ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة المحاسبة)
تدمك : ٣ - ٦١٨ – ٣٠٨ – ٩٧٧ – ٩٧٨
١. المحاسبة القومية
٢. سليمان ، محمد عبد الرؤوف (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع : ١١٣٣١ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-
٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣

E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

الفهرس

المقـــــدمـــة

يعد علم الاقتصاد احد العلوم الاجتماعية المهمة التي تهتم بحياة المجتمعات أفرادا وجماعات ودول ، فهو بلا شك يلامس حياة الإنسانية بكل جوانبها ، فهو حديث الماضي ، وموضوع اليوم ، ورؤيا المستقبل ،ويستمد علم الاقتصاد أهميته الخاصة من صلته الوثيقة بالحياة اليومية للإنسان وبتطلعاته وطموحاته وخططه المستمرة نحو حياة أفضل .

ومن هذه الرؤية فان الحسابات القومية الوسيلة الرائدة لتحقيق ذلك، حيث تعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية مجسدة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر ويوضح هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع ، أو بمعنى آخر فان الحسابات القومية (إحصاءات الدخل القومي) تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد القومي لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة عام ، وحيث يعد الدخل القومي لأي مجتمع معيار التطور الاقتصادي لذلك البلد ، ولذلك تسعى المجتمعات عبر سياساتها الاقتصادية إلى الوصول بنواتجها القومية إلى أعلى المستويات الممكنة ، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد (الناتج المتوسط ، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن ، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة، وكذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج القومي للمجتمع محور الاهتمام ، ويعمل الاقتصاديون على قياسه وتتبع معدلات نموه وبذلك أصبح إدراك حجم الناتج القومي من أهم المعلومات والمؤشرات التي يجب أن يلم بها الباحث والمخطط الاقتصادي .

الفصل الأول

المعلومات المتعلقة بالبيئة في القوائم المحاسبية

أصبحت قضايا العناية بالبيئة والكلف والإيرادات والمنافع المترتبة عنها تتصدر مكانة بارزة وبالغة الأهمية حول العالم بسبب علاقتها الوثيقة برفاهية الإنسان وبمستوى معيشته وتقدمه .

مما أدى إلى زيادة الحاجة لتوفير البيانات المعرفية الملائمة عن البيئة إلى الإدارة الداخلية للمنظمات والى أفراد المجتمع ، وذلك لغرض معالجة الأمور المتعلقة بها للمحافظة على البيئة الخضراء وتقييم أداء المنظمات في هذا المجال .

ولذلك فان المعلومات الحالية التي تقدمها المحاسبة إلى المجتمع في قوائمها المالية السنوية لم تعد كافية لأغراض البيئة ، وإنما تتطلب تركيز المحاسبين في المنظمات ، وهم الجهة الأكثر اهتماما بصورة مستمرة ، على الاقتصاديات المحتملة ومنافع الإدارة الداخلية الأخرى التي يمكن تحقيقها من استحداث المحاسبة للبيئة المستدامة .

هذا إضافة إلى اهتمام المحاسبين القانونيين والمدققين الخارجيين الذين يتتبعون البيانات المالية ويتحققوا من حقيقتها والتي من ضمنها المعلومات المتعلقة بالبيئة في القوائم المحاسبية .

وقد انتهجت العديد من الهيئات العلمية عملية إعداد وثائق دليل واسترشاد Guidance Documents عن المحاسبة الإدارية للبيئية ، مثل وكالة الحفاظ على البيئة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ [١]، وجمعية المحاسبين الإداريين في كندا عام ١٩٩٦ [٢]، ومنظمة البيئة الكندية عام ١٩٩٧ [٣]، والدائرة القومية

---

(١) United States Environmental Protection Agency, "An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool", Washington, ١٩٩٥..

(٢) Society of Management Accountants of Canada, "Tools and Techniques of Environmental Accounting", Ontario, ١٩٩٦

(٣) Environment Canada, "Introductory Guide to Environmental Accounting", Ottawa, ١٩٩٧

للدفاع عن جودة البيئة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ [١] [(٤)] ، ومنظمة الأمم المتحدة/ قسم التنمية المستدامة عام ٢٠٠١ [٢].

كما تم تهيئة نشرات دليل تتعلق بأمور التكاليف البيئية لغرض المحاسبة المالية والتقارير المحاسبية ، مثلا معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز عام ١٩٩٦[٣] ، ومنظمة الأمم المتحدة/ مؤتمر التجارة والتنمية عام ١٩٩٩ [٤] ، والمفوضية الأوربية في بروكسيل عام ٢٠٠١ .[٥]

كذلك فيما يرتبط بتقارير المحاسبة القومية مثل دائرة الإحصاء الأوربي (يوروستات) عام ٢٠٠١ [٦]، والمفوضية الأوربية عام ٢٠٠٣ [٧]، ومنظمة الأمم المتحدة/ دائرة الإحصاء عام ٢٠٠٣ [٨].

أن هذه الهيئات كانت فاعلة بتقديم مبادرات مختلفة لغرض إسناد المحاسبة عن البيئة المستدامة عن طريق ترشيد عمليات إدارة النفاية الصلبة Solid Waste وإدارة سلسلة التجهيز Supply Chain ، وتقديم نظم إدارة البيئة Environment Management Systems ، ودعم الأنشطة والقرارات الإدارية Management Decisions and Activities ، وإعداد وتحضير التقارير للجهات الخارجية Reporting External .

---

(٤) US Department of Defense, NationalDefenseCenter for Environmental Excellence, "Environmental Cost Analysis Methodology ECAM",Virginia ١٩٩٩.

(٥) United Nations Division for Sustainable Development, "Environmental Management Accounting, Procedures and Principles", New York ٢٠٠١.

(٦)Institute of Chartered Accountants in England and Wales, "Environmental Issues in Financial Reporting", London ١٩٩٦.

(٧) United Nations Conference on Trade and Development, "Accounting and FinancialReporting for Environmental Costs and Liabilities", New York,UN Publication ١٩٩٩ .

(٨) European Commission," Recommendations on the Recognition, Measurement and Disclosure of Environmental Issues in the Annual Accounts", EC ٢٠٠١.

(١)Euro stat, "Definitions and Guidelines for Measurement and Reporting of Company Environmental Protection Expenses", Luxembourg ٢٠٠١

(٢)European Commission, "Definitions of Characteristics for Structural Business Statistics", Official Journal of the European Union ٢٠٠٣

(٣)United Nations, European Commission, International Monetary Fund, OECD & World Bank, "Hand Book of National Accounting: Integrated Environmental and Economic Accounting", ٢٠٠٣.

أهمية الدراسة:

العديد من ذوي المصالح Stakeholders المعنيين بالمنظمة سواء من داخل المنظمة أو من خارجها يظهرون اهتماما متزايدا بمدى الأداء البيئي لمنظمات الأعمال .

على سبيل المثال يشمل المعنيين من داخل المنظمة على العاملين الذين يتأثرون بالتلوث في بيئة العمل ، بينما يشمل المعنيين من خارجها المجتمع المحلي الذي يتأثر بتلوث مواقع الأعمال ، وجماعات النشاط البيئي، والدوائر القانونية، والمساهمين، والمستثمرين، والعملاء والمجهزين للمواد وغيرهم.

ولذلك تولدت أنواع عديدة من الضغوطات البيئية التي تختلف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى داخل قطاعات الأعمال .

هذه الضغوطات البيئية تدفع بالمنظمات للبحث عن طرق ذات أبعاد اقتصادية في الكلفة وإبداعية وجديدة لغرض الإدارة وتخفيض التأثيرات البيئية .

من الأمثلة الأساسية عن هذه الضغوط البيئية المؤثرة ما يلي :-

١. ضغوط سلسلة التجهيز ، كما هو الحال في المنظمات الكبيرة التي تتطلب من المجهزين تطبيق انظمه إدارة البيئة المقررة من قبل منظمة المعايير الدولية ISO .
٢. ضغوط الإفصاح على الشركات من قبل الجهات المختلفة المعنية بالتقارير العامة حول الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية، أو في التقارير الطوعية عن أداء المنظمة تجاه البيئة ، كدليل مبادرة التقرير الشامل الواردة في مؤتمر الأداء الاقتصادي الاجتماعي والبيئي في أمستردام عام ٢٠٠٢Global Reporting Initiatives, Sustainability Reporting Guidelines[١] .
٣. الضغوط المالية الناتجة عن النمو العالمي لأموال الاستثمار في المسؤلية الاجتماعية Socially Responsible Investment (SRI) ، ونظم ترتيب الاستثمارات كما هو الحال في أرقام داو جونز للاستدامة Dow Jones Sustainability Index ومتطلبات الإفصاح عن السياسات الاستثمارية .

---

(١) *United Nations, European Commission, International Monetary Fund, OECD & World Bank, "Hand Book of National Accounting: Integrated Environmental and Economic Accounting", ٢٠٠٣.*

٤. ضغوط الرقابة القانونية ، كقوانين الوحدة الأوربية (EU) التي تقيد استخدام مواد خطره محددة في منتجات الأجهزة الكهربائية والالكترونية.
٥. ضغوط ضريبية على البيئة ، على سبيل المثال الضرائب الحكومية على مؤثرات البيئة كضرائب الكاربون وضرائب استخدام الطاقة ، وأجور التخلص في الأراضي (Landfill) والأجور المفروضة على الإنبعاثات .

إن النمو في مختلف أنواع الضغوطات أدى إلى ازدياد التكاليف المتعلقة بالبيئة في العديد من البلدان ، وبالأخص فيما يتعلق بالقوانين البيئية حيث تم تعميم تطبيق العديد من القوانين الدولية ، مما أدى إلى زيادة الكلف الناتجة عن تطبيق القوانين البيئية على المنظمات ، ومن ضمنها تلك الكلف الناجمة عن تحديد التلوث ، وأجهزة الرقابة ، ومتابعة التلوث ، والأجور المتعلقة بالإنبعاثات والقوانين المتعلقة بالتقارير والعمل الورقي .

فالقوانين التي تتطلب تنظيف التلوث أدت إلى زيادات في المسؤولية الكلفوية للوقاية الموقعية والمسؤولية المتعلقة بتكاليف التامين .

كما أن ضغوطات أصحاب المصالح من المجتمع المحلي والمجموعات الناشطة في البيئة ، وشركاء العمل كالعملاء والمستثمرين والممولين ؛ أدت إلى كلف بيئيه إضافية خاصة وان المنظمات أصبحت مطالبة بتقديم مبادرات لبرامج طوعية للاستجابة إلى رغبات هذه الجماعات .

فقد أصبحت المنظمات قادرة على تمييز مدى أهمية المكافآت المالية المحتملة والتي يمكن تحقيقها عن تحسين الأداء البيئي .

حيث اكتشفت بان تحسين كفاءة استخدام الطاقة والماء والمواد الأولية الأخرى سيؤدي ليس فقط إلى تحسينات في البيئة كتخفيض استخدام الموارد وتقليل النفاية والانبعاث، ولكن كذلك تخفيضات مالية رئيسية محتمله كنتيجة لتقليل كلفة المواد المشتراة وكلفة معالجة النفاية .

كما انه هنالك منافع أساسيه أخرى يمكن أن تحصل عليها المنظمة نتيجة لتحسين الأداء البيئي ، على سبيل المثال المقدرة على تصميم منتجات وخدمات حساسة للبيئة تهدف إلى زيادة الأسواق والأعمال الخضراء (Green Business & Markets) والمقدرة على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على القوانين البيئية بشكل أسرع وبكفاءة كلفوية .

كذلك المحافظة على علاقات أفضل مع أصحاب المصالح كالعملاء والممولين والمجتمع المحلي [١].

ويتضح أهمية قدرة المنظمة على الإدارة الكفوءه للضغوط والتكاليف والمنافع المذكورة آنفا ، ولذلك فإنها تحتاج إلى أنواع متعددة من الخبرات تشمل البيئية والفنية والمحاسبية والتمويلية والتسويقية والعلاقات العامة والإدارة العامة .

إما فيما يتعلق بالمحاسبين فإنهم يتمتعون بدور خاص بسبب قابليتهم للوصول إلى المعلومات المالية للمنظمة ، وقابليتهم في تحسين وفي التحقق من نوعية المعلومات ، والمهارات التي يمتلكونها في استخدام تلك المعلومات لدعم عملية اتخاذ القرارات الصائبة في مجالات الأعمال المتعددة كما هو الحال في تقييم الاستثمار وإعداد الموازنات التخطيطية والتخطيط الإستراتيجي طويل الأجل .

منهجية البحث:

يتضمن البحث دراسة للمفاهيم المحاسبية الحالية للالتزامات البيئية في المحاسبة ، ونظره مستقبليه لنشوء محاسبة البيئة المستدامة .

ولذلك فانه يشمل على الفقرات الأساسية التالية :-

- المفاهيم المحاسبية للالتزامات البيئية.
- مفهوم وتعريف محاسبة البيئة المستدامة.
- طبيعة المعلومات للمحاسبة البيئية المستدامة.
- المحاسبة عن المعلومات الفيزيائية والمالية.
- الاستخدامات والمنافع للمحاسبة البيئية.
- التحديات التي تواجه محاسبة البيئة المستدامة.

المفاهيم المحاسبية للالتزامات البيئية.

أن استخدام هذا المفهوم يتم لمساقات مختلفة تشمل على ما يلي :-

١) التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة المالية والتقارير الصادرة عنها .

---

(١) *Information for Better Markets, Sustainability: The Role of Accountants.*

٢) تقيم واستخدام المعلومات المالية والفيزيائية المرتبطة بالبيئة في سياق المحاسبة الإدارية للبيئة (EMA) .

٣) تخمين المؤثرات البيئية الخارجية وكلفها التي يطلق عليها محاسبة الكلفة الكلية (FCA) .

٤) المحاسبة عن الحزين والتدفقات المرتبطة بالمصادر الطبيعية بقيم مالية وفيزيائية في سياق محاسبة الموارد الطبيعية (NRA) .

٥) التقرير عن مجمل المعلومات المحاسبية على مستوى المنظمة ، ومعلومات محاسبة الموارد الطبيعية ، ومعلومات أخرى لأغراض المحاسبة القومية .

٦) دراسة المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة في سياق المفهوم الواسع للمحاسبة عن الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting .

وعلى مستوى المنظمة فان المحاسبة البيئية تأخذ أحداثها في سياق المحاسبة الإدارية ، في تقيم نفقات المنظمة لأغراض أجهزة مراقبة التلوث ، والإيرادات المتحققة من إعادة معالجة المواد ، والتخفيضات السنوية الناتجة عن استخدام المعدات الحديثة ذات الكفاءة العالية في الطاقة .

والمحاسبة المالية المتضمنة التقرير والتقييم لمسؤوليات المنظمة الجارية تجاه البيئة .

ويمكن تلخيص الأبعاد البيئية التي تتناولها المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية معا بالإضافة إلى علاقتها بالتقارير الخارجية المرتبطة بها وكما يلي [١]:-

المحاسبة على مستوى المنظمة	**المحاسبة البيئية على مستوى المنظمة**
المحاسبة المالية، معايير المحاسبة المالية في تقارير المنظمة إلى الجهات الخارجية كالمستثمرين ودوائر الضريبة والدائنين	**القضايا البيئية في المحاسبة المالية، إدراج المعلومات المتعلقة بالبيئة في التقارير المالية على سبيل المثال الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الاستثمارات البيئية، ونفقات التزامات المنظمة البيئية وأية مصروفات أخرى تتعلق بأداء المنظمة البيئي.**

المحاسبة الإدارية ، تطوير المنظمة للمعلومات المالية والكمية لدعم اتخاذ القرارات الطاقة والماء والمواد والفضلات	محاسبة البيئة الإدارية ، إدارة الأداء البيئي والاقتصادي عن طريق نظم المحاسبة الإدارية التي التشغيلية والإستراتيجية من قبل تركز على المعلومات الفيزيائية لتدفقات المدراء . بالإضافة إلى المعلومات المالية عن الكلف والإيرادات والإدخارات .
<u>التقارير الخارجية القانونية المرتبطة بالبيئة</u> تخضع التقارير المالية للجهات الخارجية للقوانين المحلية والمعايير الدولية التي تحدد الكيفية التي تعالج بها البنود الماليةالمختلفة . أن تقارير المنظمات المالية تتضمن وبصورة متزايدة معلومات تخص البيئة والأداء الاجتماعي . إذ تتطلب بعض القوانين لبعض البلدان الإفصاح عن تلك المعلومات في التقارير المالية في حين أنها طوعية في بلدان أخرى .	<u>العلاقة مع التقارير الخارجية الأخرى</u> إضافة لذلك فان بعض المنظمات تستخدم المعلومات المالية البيئية لغرض إعداد تقارير إجبارية عن البيئة، تقارير قومية ، أو تقارير طوعية تخص البيئة المستدامة .

بصورة عامة ليس هنالك متطلبات قانونية للتقارير الخارجية في المحاسبة الإدارية الإدارية البيئية لأغراض التقارير	كذلك فان المنظمات تستخدم المعلومات المتوفرة من المحاسبة والمحاسبة الإدارية البيئية . الإجبارية البيئية وإعداد التقارير الطوعية عن البيئة المستدامة .[1]

إضافة لذلك فان المحاسبة البيئية تتطرق إلى أمور تتجاوز المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ، حيث تسعى المحاسبة البيئية لتشمل تخمينات تخص البيئة الخارجية ذات الأهمية المرافقة إلى تحليل الكلفة والمنفعة.

والتي تتضمن التأثيرات البيئية من عمليات المنظمة والتي يسمح بها قانونا ، إلا أن المنظمات المسببة لها لا تكون مطالبة بإدارتها أو تحمل نفقاتها ويطلق عليها "محاسبة التكلفة الكلية من المنظور البيئي" Full Cost Accounting from an Environmental Perspective .

على سبيل المثال فان معظم القوانين البيئية تسمح لمستوى قانوني من التلوث والإنبعاثات التي يكون لها أثر على الصحة للنظم الاقتصادية والإنسانية

وحيث أن هذه الإنبعاثات قانونية فان المنظمات المسببة لها تكون غير مرغمه على إدارة هذه المؤثرات أو تحمل أية كلف تترتب عنها، بالرغم من أن هذه الإنبعاثات القانونية سيكون لها تأثير على البيئة، وبالأخص أن غالبية المنظمات لا تمثل المساهم الوحيد لهذه المؤثرات .

كما في حالة تلوث مياه الأنهار والهواء في المدن ، وعليه فان معظم المنظمات لا تسعى إلى تقدير هذه المسؤولية باعتبارات مالية .

في حين أن هنالك البعض من المنظمات تقوم بالتخمين والتقرير عن دورها في تسبب هذه المؤثرات البيئية الخارجية ، عن طريق التقرير عن المؤثرات الاقتصادية والمحاسبة عنها ضمن مبادرات محاسبة الكلفة الكلية في المحاسبة البيئية.

---

١) International Federation of Accountants, "Environmental Management Accounting", New York ٢٠٠٥.

أما المحاسبة عن الموارد الطبيعية فإنها تتولى توفير المعلومات حول مخـزون وتـدفقات ، الاسـتخدامات الفعليـة والمحتملـة ، القيمـة المحتملـة لاحتياطيات المصادر الطبيعية كالغابات والماء النظيف والمعادن .

على سبيل المثال فان تقييم الغابات سيكون بغرض المساعدة في تقديم مصادر للمياه النظيفة للمجتمعات القريبة أو لتوفير مصادر محتملة للأخشاب في السوق .

المحاسبة الإدارية في بعض المنظمات التي تمتلك أراضي شاسعة كشركات الأخشاب والشركات النفطية وشركات المناجم والشركات الزراعية ستكون في الواقع نوع من محاسبة الموارد الطبيعية ، فمثلا شركات الأخشاب ستحتفظ بسجلات عن مخزون الأخشاب ، وهذه البيانات ستتطابق في النظم المحاسبية .

وبالتأكيد سيكون هنالك بعض التكرار فيما بين الأنواع العامة لمحاسبة البيئة .

فالـدوائر الحكوميـة سـتقوم بإعـداد معلومـات إجماليـة علـى مسـتوى المنظمات للأغراض المتعلقة بالمحاسبة القومية .

في حين أن هذه المعلومات المتجمعة في نظم المنظمات لتقديم البيانات الإحصائية للحكومة ستكون ذات قيمة كبيره لاتخاذ القرارات الإدارية داخل المنظمة .

لذلك وفي غياب المحاسبة القومية لبعض المجتمعات قد يؤدي ذلك إلى تناقض المعلومات على مستوى المنظمة .

ويعود ذلك بسبب عدم استخدام معايير محاسبية لمصطلحات المحاسبة البيئية.

حيـث أن المصـطلح الواسـع المسـتخدم للمحاسـبة البيئيـة سـيكون غالبـا لتحديد أنواع مختلفة من المحاسبة المطبقة في مختلف المنظمات والبلدان .

فمثلا قد يطلق عليها المحاسبة الإدارية للبيئة (EMA) ومحاسبة الكلفة للبيئـة (ECA) والمحاسـبة عـن الكلفـة الكليـة (FCA) ومحاسـبة تقـدير الكلفـة الإجمالية (TCA) .

لذلك يصبح من الضروري عند مناقشة المحاسبة المتعلقة بالبيئة في أية منظمة أو غير ذلك توضيح التعريفات واللغة المقصودة بذلك .

أولا: محاسبة البيئة المستدامة : مفهومها وتعريفها

أن المواضيع البيئية والإقتصادية يتم معالجتها معا ضمن إطار المحاسبة البيئية إلا أنها تمثل اثنين فقط من دعائم التنمية المستدامة ، إذ أن مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهوم الرفاهية الذي يتطلب الاعتراف بان البشرية يجب أن تتعايش ضمن حدود الموارد المتاحة ومحددات طاقاتها .

وأن التنمية المستدامة تعرف بأنها تتضمن ثلاث دعامات أساسيه الإقتصادية والبيئية والإجتماعية .

على سبيل المثال أمور التوظيف والثقافة والحضارة ، بالشكل الذي يوجه احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية وبدون ضمان لقابلية نظم الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والحياة .

وعلى هذا الأساس الفكري فان عدد كبير من أصحاب المصالح بدءوا التركيز على بحوث محاسبة الرفاهية المستدامة Sustainability Accounting وتطبيقاتها التي يهدف منها أن لا تتضمن العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة فحسب وإنما كذلك الجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للبيئة المستدامة [١] .

وبموجب IFAC فإنها تعرف بأنها إدارة الأداء البيئي والاقتصادي من خلال تهيئة وتطوير نظم محاسبيه ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها . وتتضمن عادة عملية التقرير والتدقيق المحاسبي بالإضافة إلى احتوائه على عمليات تكلفة دورة الحياة والمحاسبة عن التكلفة الكلية وتقييم المنافع والتخطيط الإستراتيجي لإدارة البيئة .

التعريف الأشمل يتضمن مجموعة عمل الأمم المتحدة عن المحاسبة للبيئة ، الذي يميز بشكل واضح الجوانب المالية والفيزيائية للبيئة .

هذا التعريف تم التوصل إليه باتفاق دولي لأعضاء المجموعة التي تمثل ٣٠ دولة.

وبموجب المجموعة فان المحاسبة الإدارية للبيئة تعرف بأنها تحديد وتجميع وتحليل، واستخدام نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات الداخلية:

- المعلومات الفيزيائية حول استخدام وتدفقات ووجهة الطاقة والماء والمواد التي يضمنها النفاية .

- المعلومات المالية المتعلقة بالكلفة للبيئة وتخفيضها والإيرادات .

أن الاتجاه المعاصر لمفهوم المحاسبة الإدارية يميل إلى أن إهمال البيئة والاهتمامات الاجتماعية سيؤدي إلى عدم الكفاءة ، إذ أن استخدام الموارد يتم عن طريق تعظيم قيمها في الأجل الطويل مع اخذ الاعتبارات المتعلقة بالجوانب الخارجية المرافقة لنشاط المنظمة .

ثانيا: طبيعة المعلومات للمحاسبة البيئية :

١. **المعلومات الفيزيائية :** لغرض إجراء التقييم العادل للكلف فانه يتوجب على المنظمة ليس فقط تجميع البيانات المالية وإنما كذلك البيانات غير المالية التي تخص استخدام المواد وساعات عمل الأفراد ومحركات الكلفة الأخرى . وتركز المحاسبة البيئية بصورة خاصة على المواد والكلف الناتجة عن المواد بسبب أن [١] :-

أ. استخدام الطاقة والماء والمواد بالإضافة إلى إنتاج النفاية والإنبعاثات يكون لها علاقة مباشرة بالعديد من المؤثرات التي تسببها المنظمة على البيئة .

ب. أن كلف مشتريات المواد يشكل محرك رئيسي للكلف في العديد من المنظمات .

أن معظم المنظمات تقوم بشراء الطاقة والماء ومواد أخرى لدعم نشاطها الصناعي ، وان جزء كبير من هذه المواد المشتراة يتم تحويلها إلى منتج نهائي يصل إلى الزبائن .

كما أن العديد من المنظمات الصناعية تنتج نفاية التي تمثل مواد كان يتوقع أن تصبح جزء من المنتج إلا أنها أصبحت نفاية بدلا من ذلك بسبب أمور تتعلق ربما بتصميم المنتج أو عدم كفاية العمليات أو عدم مطابقة المواصفات أو غير ذلك .

إضافة لذلك فان العمليات الصناعية تستهلك الطاقة والماء والمواد التي لا يتوقع أن تدخل المنتج النهائي ، إلا أنها بنفس الوقت ضرورية لعملية تصنيع المنتج كما هو الحال لمياه تنظيف الخزانات الكيميائية ما بين دفعات المنتج ، أو في استخدام الوقود لعمليات النقل .

وان العديد من هذه المواد يصبح في الحقيقة سيل من النفاية الذي يتطلب إدارته .

إما في العمليات غير الصناعية كالزراعة وتخزين المنتجات وقطاعات الاستخراج والخدمات والنقل والعام ، فإنها تستخدم كميات كبيره وذات أهمية من الطاقة والماء ومواد أخرى لمساعدتها في تشغيل عملياتها ، وبالتالي سيعتمد على كيفية إدارة هذه المواد مما سيؤدي إلى إنتاج كميات كبيره من النفاية والإنبعاثات.(٢)

وعلى هذا الأساس فان النفاية والإنبعاثات هي أوضح الأمثلة عن التأثيرات البيئية للمواد ، التي يمكن أن تؤثر على الصحة الإنسانية ونظم الاقتصاد الطبيعية ، التي تشمل الأشجار والحيوانات، والهواء والماء والأرض يمكن أن تصبح ملوثه أو حتى إفسادها .

الجانب الرئيسي الثاني للمواد المؤثرة على البيئة يشمل الأثر المحتمل الناتج عن المنتجات (وتتضمن المنتجات الثانوية ومواد التغليف) التي تنتجها المصانع .

هذه المنتجات التي غالبا ما تكون نهائية تؤثر على البيئة عندما تترك الشركة ، على سبيل المثال عندما يتطلب طمر المنتج في نهاية عمره الإنتاجي [١] .

أن البعض من التأثيرات المحتملة للمنتج على البيئة يمكن تقليصها عند مرحلة تصميم المنتج . كأن يتم تقليص حجم ورق التغليف أو استبدال المنتج بخدمات مماثلة أو غير ذلك .

ففي العديد من المنشآت الصناعية تصبح معظم المواد المستخدمة جزء من المنتج النهائي ، ولذلك فان المؤثرات المحتملة للمنتج على البيئة تكون عاليه ، إلا أنه يقابل ذلك منافع بيئيه محتمله عاليه أيضا عند إجراء تحويرات أو تحسينات على المنتج .

أن متابعة وتخفيض كميات الطاقة والماء والمواد المستخدمة في الصناعة والخدمات وشركات أخرى يمكن أن تساهم في تحقيق منافع بيئيه بصورة غير مباشرة .

---

١) M Strobel, "Flow Cost Accounting", Institute of Management and Environment, Germany ٢٠٠١.

بسبب أن عمليات استخراج غالبية المواد الأولية كالفحم والنفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الذهب وغيرها من المعادن ، يمكن أن تؤدي إلى سيل من المؤثرات على البيئة المحيطة في مواقع الاستخراج . وهذه المؤثرات لا تتضمن فقط التلوث والنفاية المتكونة خلال عمليات الاستخراج، وإنما كذلك التآكل وإزالة التربة والنباتات ، وظهور الترسبات في المياه القريبة وتسبب خلل في طعام الحياة البرية .

هذا بالإضافة إلى المؤثرات على السكان المحليين الذين يعتمدون على النظم الاقتصادية المتأثرة لغرض الطعام والمياه النظيفة . كما أن استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة أو المتجددة ببطء يسبب قلق آخر .

وعلى هذا الأساس فان الإدارة الكفوءه وقابلية تخفيض المؤثرات البيئية المحتملة من النفاية والإنبعاثات وأية مواد فيزيائيه يتطلب بيانات دقيقه عن الكميات ووجهة اتجاه جميع ما يتعلق بالطاقة والماء والمواد المستخدمة لدعم النشاط .

كما تحتاج معرفة قيمة الطاقة والماء والمواد المشتراة التي ستؤلف جزءا من المنتج وستشكل نفاية وإنبعاثات مستقبلا .

هذه المعلومات المحاسبية الفيزيائية ضرورية للإدارة الكفوءه لمؤثرات البيئة المحتملة .

٢. **المعلومات المالية عن البيئة :** قد يختلف تعريف الكلف المتعلقة بالبيئة اعتمادا على عوامل متعددة كالاستخدام المقصود من معلومات الكلفة ورأي المنظمة بما يمكن اعتباره بيئي والأهداف البيئية والإقتصادية وأسباب أخرى .

وهنالك اثنين من أوسع البرامج استخداما في تعريف وتصنيف الكلف المتعلقة بالبيئة على مستوى المنظمة تشمل على تلك التي تخص وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأميركية [١] وتلك التي تخص وزارة البيئة اليابانية [٢] .

---

١) *US Environmental Protection Agency, "An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool", Washington ١٩٩٥.*

٢) *Japanese Ministry of the Environment, "Environmental Accounting Guidelines",* ٢٠٠٢

تصنيف التكاليف الذي تم تطويره لأغراض التقارير المالية والتقارير القومية شائع أيضا وأثره على طبيعة معلومات الكلفة المتعلقة بالبيئة التي يتم تجميعها والتقرير عنها إلى ذوي المصلحة الخارجيين Stake holder .[١]

تتضمن الكلف المتعلقة بالبيئة مصروفات حماية البيئة التي تشمل الكلف المتحققة لمنع طرح النفاية والإنبعاثات وكلف الرقابة والمعالجة للنفاية بعد تحققها وكلف التخلص من المواقع الملوثة . كما تتضمن المعلومات المالية الهامة التي يحتاجها الأداء البيئي في إدارة الكلف بكفاءة ، ومن أمثلتها كلف شراء المواد التي تصبح في النهاية نفاية وإنبعاثات .

وقبول حقيقة مبدأ اعتبار كافة كلف شراء الموارد الطبيعية كالطاقة والماء والمواد بأنها مرتبطة بالبيئة .

وفي المنشآت الصناعية حيث غالبية المواد المشتراة تحول إلى منتجات نهائيه سيؤدي إلى زيادة دور إدارة كفاءة الكلفة لمؤثرات البيئة المتعلقة بالمواد لتلك المنتجات .

فمن الطبيعي قيام المنظمات بدراسة كلف مشتريات المواد عند اتخاذ القرارات الإدارية للشراء ، ولكن ليس من المتوقع اعتبارها مرتبطة بالبيئة .

إلا انه من الضروري النظر إلى هذه الكلف بأنها مرتبطة بالبيئة كي يكون بمقدور المنظمة توفير المعلومات لتقييم الجوانب المالية لإدارة البيئة فيما يخص المنتجات والنفاية الفيزيائية .

المحاسبة عن التدفقات الفيزيائية للبيئة:

ويقصد بذلك تتبع تدفق المدخلات والمخرجات في السجلات المحاسبية لغرض ضمان المحاسبة عن كافة العنصر البيئية من طاقه وماء ومواد ونفاية .

وهذا النوع من المحاسبة يطلق عليه أيضا موازنة أو ضبط المواد ، وكذلك موازنة المدخلات والمخرجات ، أو الموازنة الإقتصادية .

ويمكن توضيح المحاسبة لتدفقات المواد بصيغة التوازن السائدة بأن مدخلات المواد يجب أن تساوي وتعادل المخرجات من الإنتاج وكما في المخطط التالي :-

---

١) *UN Conference on Trade and Development, "Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities", ١٩٩٩.١*

مدخلات المواد		المخرجات من الإنتاج
مواد خام ومواد مساعده		منتجات رئيسيه يضمنها التغليف
مواد تغليف		منتجات ثانوية يضمنها التغليف
سلع تجاريه		مخرجات من غير المنتجات
مواد تشغيلية		نفاية صلبه
الماء		نفاية مياه
الطاقة		نفاية خطره
		إنبعاثات غازات

حيث يمكن إجراء عمليات التسجيل والتحليل والتلخيص والتدقيق لهذه البيانات المحاسبية بصورة دوريه ، كما يمكن تهيئة مؤشرات عن الأداء البيئي من خلال هذه البيانات . على سبيل المثال :-

- نسبة نفاية المياه إلى المياه النظيفة المستخدمة
- نسبة المياه النظيفة المستخدمة لكل وحده من المنتج النهائي
- نسبة نفاية المياه المتحققة لكل وحده من المنتج النهائي.

المحاسبة عن المعلومات المالية للإيرادات والكلف البيئية:

ويشمل هذا النوع من المحاسبة كافة المعلومات المالية الشاملة للمنظمة، وتتضمن المواقع والعمليات والمواد والمعدات والمنتجات والخدمات .

وقد تشمل أيضا معلومات من خارج المنظمة كسلسلة التجهيز ودورة حياة المنتج الخدمية وغير ذلك .

وتصبح لذلك الأهمية النسبية لتبويب التكاليف المتعلقة بالبيئة ، والتي يمكن أن تكون حسب نوعية النشاط البيئي ، أو حسب التبويب المحاسبي أو حسب الاختصاصات البيئية ، أو حسب قابلية التمييز الكلفوي الملموسة وغير الملموسة .

إلا أن التبويب المفضل لعناصر التكاليف المتعلقة بالبيئة دوليا يكون كما يلي :-

١) كلف المواد المتعلقة بالمنتجات – سواء كانت منتجات رئيسيه أو ثانوية أو تغليف
٢) كلف المواد غير المتعلقة بالمنتجات – ويقصد بها مشتريات المواد كالطاقة والماء وغيرها التي لا تصبح جزء من المنتجات وإنما قد تصبح نفاية وإنبعاثات
٣) كلف الرقابة على النفاية والإنبعاثات – وتشمل كلف المناولة والمعالجة والتخلص من النفاية والإنبعاثات ، كما تتضمن كلف التعويضات عن الإضرار وغيرها.
٤) كلف الوقاية من المؤثرات البيئية – وتشمل على أنشطة البيئة الوقائية كمشروعات الإنتاج النظيف ، والكلف المترتبة عن نظم القياس والتخطيط البيئي
٥) كلف البحث والتطوير – وتشمل كافة الكلف المتعلقة بمشروعات البيئة والتطوير البيئي
٦) الكلف غير الملموسة – وتشمل الكلف الداخلية والخارجية للأمور غير الملموسة، كالمسؤولية البيئية ، والقوانين المستقبلية ، والإنتاجية وسمعة المنظمة والعلاقات مع المساهمين وغيرهم

ثالثا:الاستخدامات والمنافع :

أن أهمية هذا النوع من المحاسبة سيتحقق نتيجة التركيز البيئي المتحقق على مبادرات الإدارة الداخلية ورغبات الجهات الخارجية والذي سينتج عنه عملية إنتاج نظيفة وإدارة سلسلة التجهيز ، وتصميم منتجات وخدمات خضراء ومشتريات بيئيه مفضله ونظم إداريه بيئيه .

خاصة وان الاهتمام يتزايد إلى توفير معلومات المحاسبة البيئية للإيفاء بمتطلبات التقرير الخارجي .

وبذلك فهي ليست أداة لإدارة البيئة وإنما تمثل مجموعه من المبادئ والطرق توفر البيانات الأساسية التي تؤدي إلى نجاح نشاط إدارة البيئة .

ومع الازدياد في مجموعة القرارات المتأثرة بالأمور البيئية ، فقد أصبحت المحاسبة البيئية أكثر أهمية ليس لقرارات البيئة فحسب وإنما لكافة أنواع أنشطة الإدارة .

ويمكن تلخيص إستخدامات ومنافع المحاسبة عن البيئة بالنقاط المدرجة في الشكل الموضح في أدناه :-

رابعا: التحديات التي تواجه محاسبة البيئة المستدامة:

المحددات القائمة على نظم المعلومات المحاسبية تجعل من الصعوبة تجميع واسترجاع البيانات البيئية وتقييمها بالشكل الكفوء .

هذه المحددات تؤدي إلى أن تكون عملية اتخاذ القرارات تعاني من معلومات ناقصة وغير دقيقه ويساء تفسيرها .

وكنتيجة فإنها ستؤدي إلى عدم فهم النتائج المالية ذات المردود السلبي على الأداء البيئي الضعيف ، وكذلك الحال للكلف المحتملة والمنافع التي يمكن أن تتحقق عند تحسين الأداء البيئي .

ويمكن تلخيص التحديات الأساسية بالاتي :-

ا اختلاف الثقافات وأثرها على تطور الاتصالات بين المحاسبة والمهن الأخرى:

حيث يجب أن يتمتع موظفوا البيئة وكذلك الفنيين بمعرفه واسعة عن البيئة ، ولديهم الخبرة بتدفق الطاقة والماء والمواد الأخرى ضمن المنظمة .

إلا أن موظفي البيئة والفنيين لا يمتلكون المعرفة الكافية بكيفية قيد هذه الأمور في السجلات المحاسبية .

من جانب أخر فان المحاسبين والمراقبين الماليين لديهم كافة المعلومات المحاسبية إلا انه غالبا ما تكون معرفتهم محدودة بالبيئة التي تواجه المنظمة ، ولا في تدفقات الموارد الفيزيائية .

وكنتيجة فان موظفي المحاسبة لا يتمكنون من تقديم أنواع المعلومات المحاسبية التي تنفع البيئة والفنيين .

خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار اختلاف اللغة في الثقافات المحاسبية والبيئية والفنية .

الأقسام الأخرى كذلك لديها أهداف مختلفة متوقعه من أنشطة المحاسبة البيئية .

على سبيل المثال الجهات التي ستكون مسؤوله عن كلف البيئة، فمراكز الإنتاج المنتجة للنفاية ليس لديها المعرفة بكلفة تلك النفاية ، كذلك قسم التصاميم الذي يقرر طبيعة المواد والمعدات والعمليات المستخدمة ، والمدير البيئي الذي يتولى مهمة التخلص من النفاية ذاتها لا يتمتع بالمعرفة عن الكلف التي تسببها .

اختفاء المعلومات المتعلقة بكلف البيئة ضمن حسابات الكلف غير المباشرة:

حيث انه هنالك أمثله عديدة لكلف متعلقة بالبيئة ذات أهميه إلا أنها تختفي بصوره أو أخرى في السجلات المحاسبية ضمن المصروفات غير المباشرة ، وعند ظهور الحاجة الماسة لمثل هذه المعلومات فلن يكون من السهل إيجادها .

إذ يفترض تبويب هذه التكاليف حسب العمليات والمنتجات التي تتسبب في تحققها .

الأمثلة عن هذه التكاليف تشمل رسوم الرخص البيئية وكلف التدريب والمصاريف القانونية .

صعوبة تتبع كلف وتدفق واستخدام المواد:

فبالرغم من توفر برمجيات متخصصة في متابعة حركة المواد داخل المنظمة مثل برنامج تخطيط موارد المنظمة (ERP) إلا أن المعلومات التي توفرها هذه البرمجيات ستبقى غير كافيه وغير دقيقه أو تفصيلية لأغراض دراسة الكفاءة والبيئة واتخاذ القرارات .

على سبيل المثال فان معلومات مشتريات المواد لا توفر تحديد واضح لكمية وقيمة تبويبات المواد المختلفة إذ قد يتم ترحيل هذه المشتريات إلى حسابات إجمالية ، مما يصعب عملية الحصول على معلومات الكميات الفعلية المستهلكة سنويا من المواد .

صعوبة الحصول على معلومات كلفويه عن البيئة من السجلات المحاسبية:

النظم المحاسبية لا تحتوي بشكل عام معلومات تخص الكلف البيئية المستقبلية رغم أنها قد تكون ذات أهميه نسبيه على نشاط المنظمة ، بسبب أن النظم المحاسبية غالبا تكون ذات طبيعة تاريخيه .

إضافة إلى أنها تفتقر إلى كلف البيئة غير الملموسة . على سبيل المثال الكلف المترتبة عن الأداء البيئي الضعيف ، مما قد يؤدي إلى خسارة بعض المبيعات بسبب اهتمامات الزبائن ، كذلك الخسائر الناجمة عن عدم القابلية للدخول إلى السوق المالي والتأميني بسبب الحساسية للقضايا البيئية.

عدم اكتمال المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية

حيث أن قرارات المشروعات الإستثمارية التي تخص إختيار المواد وتسعير المنتجات وتشكيلة المنتجات ستعلني من عدم توفر المعلومات البيئية الشاملة المتكاملة وفي الوقت المناسب بالرغم من أهمية هذه القرارات المستقبلية التي تشكل تحديات محدده لأوضاع غير مؤكده .

الفصل الثاني
مدى أهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي الإسلامي

مجال المحاسبة هو الأحداث الاقتصادية التي تتم في المنظمات المختلفة من أجل المحافظة على الأموال أو الموارد، وذلك من خلال ما تقدمه المحاسبة من معلومات للتعرف على نتائج النشاط الإقتصادى، وتحديد الحقوق والالتزامات التي تنشأ عن هذا النشاط وتوفير المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بإنشاء وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين أطراف النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح مدى أهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي وأنها بذلك تدخل في الإطار العام للاقتصاد.

ومن وجه آخر فإن المحاسبة في حد ذاتها نشاط يتولاه مجموعة من المحاسبين يقدمون خدماتهم لأطراف أخرى، وبالتالي فإن لهم علاقات مع هؤلاء الأطراف تتأثر بسلوك المحاسبين من حيث دوافعه وأهدافه، وهنا يبرز دور القيم الأخلاقية باعتبارها تمثل الضوابط للسلوك الإنساني لتوجيهه نحو ما يحقق المصلحة والخير لكل من المحاسب ومن يتعامل معه.

ومن أجل ذلك كان اهتمام المحاسبين أنفسهم سواء في الدراسة الفكرية أو الممارسة المهنية بالعمل على ربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي أحد مداخل بناء النظرية المحاسبية، أو في تبنى المنظمات المهنية المحاسبية في كل بلد وعلى المستوى الدولي، إصدار مجموعات من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة، أو قواعد للسلوك المهني سواء عند إعداد البيانات المحاسبية أو عند مراجعتها، ومع التسليم الأولى بقيمة هذه المجهودات التي بذلت لربط الأخلاق بالمحاسبة إلا أن الأمر يقتضى إعادة النظر فيها وتطويرها للآتي:

أولاً: أنه يشوب العمل المحاسبي في الواقع المعاصر بعض الأخطاء والمخاطر راجعة إلى عدم مراعاة الجوانب الأخلاقية في سلوك المحاسبين.

ثانياً: توجد بعض أوجه القصور في المواثيق الأخلاقية الصادرة عن المنظمات المهنية.

ثالثاً: أن أهمية المعلومات المحاسبية تتزايد في الوقت المعاصر خاصة في ظل نظام السوق الحرة، والتجارة الالكترونية، والاستثمار غير المباشر في الأسواق المالية، واتساع النطاق الجغرافي للمعاملات في ظل العولمة والتي في كل منها يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

رابعاً: أنه توجد بعض الأعمال المحاسبية تدخل ضمن منطقة الاختيارات الحرة للمحاسبين ولا يمكن أن تطولها أي قواعد خارجية تخضع لسلطة الضمير، وأفضل طريقة لتكوين الضمير الحي هو الدين.

خامساً: أن الدين الإسلامي اهتم بالأخلاق اهتماماً كبيراً ويعمل على تدعيم الالتزام بها من خلال العقيدة والإيمان والعبادات والتربية الدينية، وأنه يجب على المسلمين إتباع ما ورد في دينهم كواجب ديني، وحتى يمكنهم أن يساهموا بما لديهم من ثقافة إسلامية في البناء الحضاري الإنساني المعاصر ويكون لهم تأثير بدلاً من أن يظلوا تابعين.

المبحث الأول
مفاهيم أساسية حول الموضوع

إن عنوان البحث يشتمل على ثلاث مصطلحات هي : (الإسلام، والأخلاق، والمحاسبة) ومع أن كل مصطلح منها معروف لدى المتخصصين فيه، إلا أن الجمع بين الثلاثة في عنوان واحد يحتاج إلى بيان العلاقة التي تربط بينها لنصل إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي العلاقة بين الأخلاق والمحاسبة؟

ما هي العلاقة بين الإسلام والأخلاق والمحاسبة؟

وهو ما نتناوله في الفقرات والنقاط التالية:

الأخلاق والمحاسبة:

١. **معنى الأخلاق**: الأخلاق من الخلق الذى يعرف بأنه (هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال الإرادية الاختيارية من حسنة وسيئة، جميلة وقبيحة)(١).

ولأهمية أن تكون أفعال الإنسان حسنة والبعد بها عن الشر وأثر ذلك على مجمل الحياة الإنسانية، وجد علم الأخلاق الذى يعرف بأنه (علم القواعد التي تسير عليها إرادة الإنسان الكامل لتصل إلى المثل الأعلى، وأن مجال هذا العلم هو أفعال الإنسان الإرادية من حيث مطابقتها للخير والشر)(٢) ولذا وجدت المعايير أو القيم الأخلاقية التى تعرف بأنها (المعايير التى يمكن في ضوئها الحكم أو التعرف على السلوك الإنساني باعتباره صحيحاً أو خطأً، خيِّراً أو شرِّيراً) (٣).

٢. **الأخلاق والسلوك الإنساني**: لمزيد من التعرف على الأخلاق ودورها في ترشيد السلوك الإنساني نورد بعض المفاهيم المتعلقة بذلك ومن أهمها ما يلي:

١. من التعريف السابق بأن الخلق هى ما تصدر عنها الأفعال، يتضح مدى الصلة الوثيقة بين الأخلاق المتأصلة في الإنسان وبين سلوكه في الحياة.

---

(١) أبو بكر الجزائري "منهاج المسلم" مؤسسة جمال ببيروت - ط٨ - ١٣٩٦هـ - صـ١٣٤

(٢) د. محمد عبد الرحمن مرحبا "المرجع في تاريخ الأخلاق" نشر جروس برس بلبنان - ١٩٨٨م صـ٣٢-٣٣

(٣) إيريل بوسترنج، مقدمة في إدارة الأعمال - ترجمة د. على السلمى - مكتبة النهضة المصرية - صـ٦٧

٢. إن وصف الخلق بالحسن أو السوء، بالجمال أو القبح، يكون بمدى قربه من الخير أو الشر، وبذلك فالأخلاق الحسنة مقصودها الوصول بالإنسان إلى الخير الذى يعنى مصلحة الإنسان دنيا وأخرى، والبعد بها عن الشر، ويصل الإنسان لذلك إذا تحلى بالفضائل أو القيم الأخلاقية والتى تتدرج على النحو التالى[١]:

- **في القمة**: القيمة الأخلاقية العليا، وهى الخير كما جاء (إن الخير هو المقصود من الكل وهو الغاية الأخيرة ويضادها الشر).
- **يلي ذلك**: الفضائل العامة الأربع وهى الحكمة، والعفة، والشجاعة، والعدالة، ويضادها الجهل، والشره، والجبن، والجور.
- **يلى ذلك**: الفضائل التفصيلية التى تشملها الفضائل العامة بحسب كل منها وهى متعددة.

وتشمل سائر القيم المتعارف عليها مثل، الحياء - السخاء، الحرية، القناعة، الحلم، الشهامة، الصدق، الأمانة، المروءة - النزاهة، الوفاء.

ولا يختلف أحد من الناس على هذه القيم وضرورة التمسك بها والبعد عن مضادها، ولكن الخلاف يكون في القواعد السلوكية التى تعبر عن أو توصل إلى هذه الفضائل، ومضادها الذى يجب الابتعاد عنها، فإن خير البشرية كان هو الهدف المعلن في جميع النظم والمجتمعات، ولكن الآراء تختلف حول ماهية هذا الخير، وكيفية تحقيقه[٢] وهو ما نراه ماثلاً في الواقع في النظم الاقتصادية التى عرفتها البشرية مثل الرأسمالية والاشتراكية ودولة الرفاهية والتى وضعت كل منها شروطاً لضمان خير الإنسانية في الجوانب المادية ففضلاً عن كونها متعارضة فهى لم تحقق الخير المنشود.

ولذلك فإن القواعد الأخلاقية التفصيلية تمثل المستوى العام في المنظومة الأخلاقية وهى ما يمكن أن يطلق عليها ((القواعد الأخلاقية للسلوك)).

---

(١) ابن مسكوية - تهذيب الأخلاق - دار الكتب العلمية بلبنان - ط١ - ١٤٠٥هـ - صـ١٢-٢٥

(٢) د. محمد عمر شبرا - الإسلام والتحدي الاقتصادي - نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ١٤١٦هـ - صـ٢٧-٢٨

وبنـاء علـى ذلـك فإنـه عنـد بنـاء منظومـة أخلاقيـة لأى مهنـة مثـل مهنـة المحاسبة يجب أن يراعى الالتزام بالمقصود الرئيسى وهو تحقيق الخير، ثم الالتـزام بـالقيم أو الفضـائل العامـة والتفصـيلية، والتـى فـي إطارهـا يـتم تحديـد القواعد الأخلاقية التفصيلية للسلوك.

٣. الخلق كما سبق القول هيئة راسخة في النفس، وبالتالي فهو صفة باطنية لا يمكن إدراكها إلا من خلال مظهر خارجي يتمثل في السلوك الإنساني، وبالتالي تظهر أهمية الأخلاق للسلوك في أمرين هما:

الأمر الأول: أننا إذا أردنا سلوكاً حسناً من المحاسب فلابد أن نعمل أولاً على إصلاح الباطن كما جاء (إن صلاح الظاهر من صلاح الباطن)[١].

الأمـر الثـاني: أنـه يمكـن الحكـم علـى السـلوك الظـاهر بواسـطة المعـايير الأخلاقية.

وبالتـالي فـالأخلاق هامـة لترشـيد السـلوك مـن جهـة، والحكـم علـى مـدى صحته أو خطئه من جهة أخرى.

٤. الأخلاق تعمل في منطقة الاختيارات الحرة للإنسان، فحسب التعريف السابق بأن الخلق تصدر عنها الأفعال الإرادية الاختيارية، ولذا فإنه عند بناء نظام أخلاقى لمهنة المحاسبة مثلاً فلابد **أولاً**: من إختيار الممارسات التى تتسق مع القيم الأخلاقية الفاضلة وتحديدها، ثم العمل على إلزام المحاسبين بها في صورة قواعد أو قوانين منظمة لسلوك المحاسبين، ومع ذلك ولأن الخلق هيئة نفسية باطنية سوف تبقى منطقة إختيارات حرة يقوم الالتزام الخلقى فيها على ضمير الإنسان ووعيه بأهمية التمسك بالأخلاق الفاضلة وبالتالى فإن مصدر الإلزام بالسلوك الأخلاقى تنقسم إلى مصدر خارجى في صورة قواعد وقوانين ومصدر داخلى (الالتزام الذاتى) وهو الأهم في تدعيم السلوك الأخلاقى.

٥. تظهر أهمية الأخلاق في ترشيد السلوك الإنسان في أن هذا السلوك يرتبط بالضرورة بعلاقات مع آخرين وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقات يسعى نحو تعظيم منفعته مما يحدث تعارضاً بين هذه المنافع، وعدم وجود

(١) الشيخ/ محمود شلتوت "الإسلام عقيدة وشريعة" دار الشروق، ١٤٠٣هـ، صـ٤٦٥.

٦. ضوابط أخلاقية يؤدى إلى الإضرار بأطراف العلاقة الآخرين، مما يلزم معه وجود موازين تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة من أجل خير الجميع وسعادتهم، وهذه الموازين هي القيم الأخلاقية.

هذه هى الأخلاق، فما هي علاقتها بالمحاسبة؟ هذا ما سنتعرف عليه في النقاط التالية التي نتناول فيها التعرف على المحاسبة، ثم مدى حاجتها للأخلاق؟.

المحاسبة.

ما يلزم للتعرف على المحاسبة حتى يمكن بيان صلتها بالأخلاق هو ما يلى:

١. **مفهوم المحاسبة**: شأن أي علم توجد تعريفات عديدة للمحاسبة وهى إن اختلفت في الصياغة أو المدخل إلا أن دلالتها واحدة، ولذا سوف نورد مفهوماً عاماً لها نبرز فيه العناصر اللازمة لبيان علاقة المحاسبة بالأخلاق وهو:

المحاسبة مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التى يعتمد عليها في التحقق من صحة وصدق العمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية وإثباتها وقياسها بغرض تقديم المعلومات عنها لتحديد الحقوق والالتزامات وبيان نتيجة النشاط، ولاتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية.

ومن هذا التعريف يمكن أن نحدد أهم عناصر المحاسبة في الآتي:

أ. وجود مجموعة من المبادئ والقواعد تمثل الأساس الفكرى للمحاسبة.

ب. أن مجال المحاسبة هو المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية التى تتم بين أطراف عدة.

ت. أن عمل المحاسبة بشكل عام يتمثل في أمرين رئيسيين هما:

إعداد البيانات أو المعلومات والتى تقوم بها فروع المحاسبة المختلفة من محاسبة مالية إدارية ومحاسبة حكومية.

ثم توصلها إلى الأطراف المختلفة بواسطة القوائم المالية، ويقوم بذلك محاسبون من داخل الوحدة أو المنشأة، ثم تأكيد صحة وصدق هذه البيانات والمعلومات سواء الصدق الواقعى بالتأكد من توافق البيانات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التى وقعت، أو الصدق المحاسبى بالتأكد من سلامة

أسلوب إعداد البيانات المحاسبية عن هذه الأحداث، يتم أولاً من ذات العمل المحاسبى عند إعداد البيانات، ثم ويصوره رئيسية بواسطة مراجعى الحسابات سواء المراجعيين الداخليين، أو المراجعيين الخارجيين ومن في حكمهم.

ث. أن المحاسبة تعمل على تحديد الحقوق والالتزامات بين أطراف المعاملات.

ج. أن المحاسبة تعمل على تقديم المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات.

٣. **مدى حاجة المحاسبة إلى الأخلاق**: مما سبق ذكره في التعرف على كل من الأخلاق والمحاسبة، يمكن أن نشير إلى أهم العوامل التى تبرز مدى حاجة الأخلاق في الآتي:

أ. تمارس المحاسبة من خلال مجموعة من الإجراءات يقوم بها المحاسبون، وبالتالى فهى أفعال تعبر عن سلوك وقد سبق القول بأهمية الأخلاق لترشيد السلوك الإنساني بشكل عام الأمر الذى يؤكد ضرورة الأخلاق لترشيد السلوك المحاسبى.

ب. إن مهنة المحاسبة تخدم طرفاً ثالثاً خلاف العميل الذى يتعاقد معه المحاسب سواء كانت الشركة التى يعمل بها أو المساهمين الذين يراجع لهم حسابات الشركة، لأن هناك أطرافاً عديدين يستخدمون المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم دون أن يكونوا متعاقدين مع المحاسب مثل العاملين في المشروع والعملاء والموردين ومانحي الائتمان والجهات الحكومية والمستثمرين الذين يعتمدون على موضوعية المحاسبين في إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبين، وهم بذلك يعتبرون في حكم الشاهد أو القاضى الذى يحدد الحقوق والالتزامات ويخبر بمعلومات بما يلزم معه ضرورة أن يتميز سلوكهم في أداء عملهم، وكذا المعلومات التى يقدمونها بالصدق والعدالة والأمانة سواء بوضع المعايير المحاسبية التى تؤدى إلى ذلك، أو بالتكوين الذاتى للمحاسبين، أو قواعد السلوك المهنى.

ت. إن المحاسبة تعمل في مجال المعاملات المالية، وكل إنسان يحب ماله ويريد تعظيم منفعته منه كما أن المحاسب في ممارسته لعمله المحاسبى خاصة مراجع الحسابات يبغى مصلحة مالية ممثلة في مكافأته أو أتعابه

وتوجد اختيارات عديدة يسلكها كل منهم لتحقيق هذه المنفعة منها ما يمكن أن يوصف بأنه أخلاقى إذا روعى فيه العمل على التوازن بين المصالح، ومنها ما هو غير أخلاقى إذا روعى فيه تحقيق نفع أزيد مما يستحقه، وحيث أن الجميع يعتمد على المعلومات المحاسبية في التعرف على حقوقه والتزاماته لذا يجب أن يكون المحاسب الذى يحدد ذلك أميناً وعادلاً، كما أنه في أدائه لمهمته يجب أن لا يسلك سلوكاً غير أخلاقى في الحصول على الزبائن أو الأضرار بزملاء المهنة.

ث. إذا كانت المحاسبة تقوم على وجود مبادئ أو قواعد تصاغ بعد ذلك في صورة معايير محاسبية يعتمد عليها في إعداد البيانات، ومن أجل أن تكون هذه البيانات مفيدة فلابد أن يتوافر فيها قيم الصدق والعدالة والأمانة الأمر الذى يتطلب عند إعداد معايير المحاسبة والمراجعة مراعاة القيم الأخلاقية وهو ما يوفره المدخل الأخلاقى لنظرية المحاسبة.

ج. إذا كانت المعايير المحاسبية معدة على أساس أخلاقى، فإنه تبقى منطقة حرة في سلوك المحاسب لا يمكن لهذه المعايير مهما كانت دقتها وتفصليلاتها أن تطولها ويبقى الأمر مرهوناً بأخلاقيات المحاسب، ومثال ذلك المحاسب الذى يعلم أن هناك رشاوى دفعتها الشركة، ومع ذلك يسجلها في الدفاتر على أنها عمولات أو إكراميات وكذلك المبيعات الصورية التى تتم في أخر العام من أجل زيادة الربح ثم تسجل في بداية العام التالى مردودات مبيعات، وغير ذلك من الأمثلة الواقعية كثير ولا سبيل إلى تلافيها إلا بالتزام المحاسب الذاتى بالأخلاق الحميدة.

ح. الحد من التدخلات الخارجية في العمل المحاسبى: إن وجود قواعد أخلاقية ملزمة للمحاسبين في أداء أعمالهم سواء كانت متضمنة في معايير المحاسبة والمراجعة أو في قواعد السلوك المهنى من شأنها أن تحد من تدخل بعض الجهات والأفراد في العمل المحاسبى بما يخدم مصالحهم مثل تدخل إدارة الشركة لدى المحاسب أو المراجع لإثبات عمليات غير حقيقية لتظهر أنهم أكفاء على خلاف الحقيقة، أو طلب إخفاء معلومات تظهر إنحرافهم، وبدون وجود قواعد أخلاقية يلتزم بها المحاسب فإنه سوف يستجيب لطلباتهم مما يضر بمصالح أطراف أخرى ويؤدى بالتالى إلى فقد الثقة في المحاسبين والمعلومات المحاسبية.

خ. التطورات المتلاحقة التى يشهدها العالم الآن تؤكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقى للمحاسبة مثال ذلك ما يلى:

- حالة العولمة التى يعيشها العالم الآن وما تحمله معها من التوجه نحو نظام رأسمالية السوق الحرة وزيادة واتساع نطاق المعاملات حجماً وعلى مستوى العالم، أدى إلى اتساع نطاق الاعتماد على المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات وما يتطلبه ذلك من ضرورة كون هذه المعلومات صادقة وموضوعية.
- إنتقال الثقافات وما تحمله في طياتها من قيم أخلاقية لا تناسب البيئة يتطلب ضرورة وجود ميثاق أخلاقى يستلهم مفرداته من الثقافة المحلية.
- ظهور وانتشار قيم أخلاقية سيئة تجمع في مصطلح الفساد الإقتصادى والتى من متطلبات مواجهة هذا الفساد ما يعرف بالشفافية أى تقديم معلومات كاملة وأمنية وصادقة عن التصرفات الاقتصادية، والمحاسبية تمثل المصدر الرئيسى لهذه المعلومات.
- في ظل العولة تقل سلطة الدولة والمنظمات المهنية والمحلية على إلزام المحاسبين بالقواعد السلوكية الأخلاقية المهنية، ويكون المعول عليه هنا الأخلاق الذاتية للمحاسب.

د. إن المحاسبة تعمل في إطار النظام الإقتصادى لأنها مجال عملها هو الأحداث الاقتصادية بتسجيلها وتوفير المعلومات عنها لاتخاذ القرارات ومع أن الموقف المبدئي للنظم الاقتصادية المعاصرة أن الأخلاق والدين لا يمتان للاقتصاد بصلة وأنه من الأفضل تسوية الأمور الاقتصادية بالرجوع إلى السلوك الإقتصادي[1].

إلا أنه يلاحظ أمرين في هذا المجال هما:

الأمر الأول: أن الاقتصاديين - خاصة الرأسمالية - تراجعوا عن هذا الموقف المبدئي لهم نظراً لما أدى إليه موقف الفصل بين الاقتصاد والأخلاق من نتائج سيئة (الثمار الحامضة) **إلى الدرجة الذي قال فيه أحدهم**: (إن ابعاد علم

---

(١) د. محمد عمر شبرا - الإسلام والتحدى الاقتصادى - مرجع سابق، صـ١٨، ٦١

الاقتصاد عن علم الأخلاق قد أفقر علم الاقتصاد)[1] ولذا ظهرت بوادر نتائج مضيئة في غيوم سماء الغرب تتمثل في ظهور مدارس اقتصادية جديدة تأخذ بالجانب الأخلاقى في الاقتصاد مثل مدرسة (اقتصاد المنح وعلم الاقتصاد الإنساني، وعلم الاقتصاد الاجتماعى)[2].

الأمر الثاني: أنه يواكب ذلك واستشعاراً بأهمية الأخلاق للمحاسبة جهود دولية وإقليمية ومحلية لربط الأخلاق بالمحاسبة سوف نأتى على ذكرها تفصيلاً في المبحث الثاني.

وهكذا يتضح مدى حاجة المحاسبة إلى الأخلاق، وهنا نصل إلى التساؤل الثاني وهو: **ما علاقة الإسلام بمثل ذلك؟**

هذا ما سنجيب عليه في الفقرة التالية.

الإسلام والأخلاق والمحاسبة:

سوف نكتفي في هذه الفقرة ببيان الروابط بين الإسلام والأخلاق والمحاسبة ومدى اهتمامه بهما على وجه عام دون أن نتطرق هنا إلى ما تتميز به الأخلاق الإسلامية عامة وفي المجال المحاسبى بشكل خاص حيث سيكون موضع ذلك في المبحث الثالث إن شاء الله، وبناء على ذلك سوف نتناول هنا ما يلى:

١. **الإسلام والأخلاق**: إن الأخلاق سواء في جانبها النظرى الذى يحدد القيم الأخلاقية، أو جانبها العملى الذى يعمل على الالتزام السلوكى بها، ديناً قبل أن تبدأ فلسفة، فلم تكن قواعد السلوك الأخلاقى منفصلة الدهر كله عن العقائد الدينية[3]، الأمر الذى يؤكد مدى صلة الدين عامة بالأخلاق،ولأن الإسلام دين الله الخاتم للبشرية فإن جاء ليؤكد رابطة الدين بالأخلاق كما يتضح مما يلى:

---

(١) *Amartyasen, on Ethics and Economic - ١٩٨٧, P. ٧٨*

(٢) المرجع السابق، صـ١٨٩ - ١٩٢.

(٣) د. محمد عبد الرحمن مرحباً - المرجع في تاريخ الأخلاق - مرجع سابق صـ٢٠، ١١٣

- إن القرآن الكريم كتاب الله الخالد ودستور المسلمين اشتمل على جزء كبير من الآيات التى رسمت المنهج الأخلاقى للمسلمين بشكل يتناول المعايير الأخلاقية للسلوك الإنسانى، وتقدر جملة الآيات التى احتوت على ذلك ١٥٠٤ آية وهى تمثل ما يقرب من ربع آيات القرآن الكريم(١).

وإذا كان من الصعوبة هنا إيراد كل هذه الآيات فإننا سنورد بعضاً منها مما يتناول بشكل مباشر وصريح بعض القيم الأخلاقية التى تتصل بالعمل المحاسبى وهى(٢):

- في قيمة الصدق والتقوى يقول سبحانه وتعالى:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (١١٩)﴾
- في قيمة العدل - يقول عز وجل﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾
- في قيمة الأمانة (الأمانة ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾)

- أما في السنة النبوية الشريفة المصدر الثاني من مصادر الإسلام، فلقد ورد فيها العديد من الأحاديث التي تحث بشكل مباشر على حسن الخلق بشكل عام وعلى بعض القيم الخلقية بشكل خاص. نذكر طرقاً منها في أقول الرسول ﷺ(٣).

---

(١) انظر: جوهر القرآن للإمام أبى حامد الغزالي - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ١٩٧٣م
- د. محمد عبد الله دراز "دستور الأخلاق في القرآن الكريم" مؤسسة الرسالة - ١٩٧٣م.
د. أنور الجندي "القيم الأساسية للفكر الإسلامي" درا الرسالة، صـ٤٠٧-٤٠٩.
(٢) الآيات: ١١٩ من سورة التوبة - ٢٨٢ من سورة البقرة - ٢٨٣ من سورة البقرة
(٣)يراجع في ذلك رسالتنا للدكتوراه "الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي - تجارة الأزهر ١٩٨٣ ص٢١٤-٢٥٧ تحت عنوان المحاسبة في الفكر الإسلامي، وأيضاً بحثنا : مدى الحاجة إلى معايير محاسبية للمصارف الإسلامية - منشور لمجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

(إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)[١].

(أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً)[٢].

(لا أيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له)[٣].

(أربع إذا كن فيك فلا يضرك ما فاتك من الدنيا: صدق حديث، وحفظ أمانه، وحسن خليقة، وعفة طُعْمة)[٤].

وأعتقد أنه لا توجد حاجة للاستطراد حول بيان علاقة الإسلام بالأخلاق لأن ذلك أشهر من أي يدلل عليه من ناحية، ولأن ما سنورده بعد ذلك سواء في الفقرة التالية أو في المبحث الثالث من الربط بين الأخلاق الإسلامية والمحاسبية سيؤكد هذه العلاقة.

الإسلام والمحاسبة وربطها بالأخلاق:

يمكن التعرف على موقف الإسلام من المحاسبة وربطها بالأخلاق في الآتي:

١. أن الإسلام أهتم بالكتابة بشكل عام وكتابة الأموال (المحاسبة) بشكل خاص باعتبارها وسيلة لإعداد وتوصيل المعلومات ويظهر ذلك على سبيل المثال فيما يلي[٥]:

أ. جعل الله سبحانه وتعالى البيانات المكتوبة وسيلة للرقابة على أعمال البشر حيث يقول سبحانه وتعالى ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [٦] ولو لم تكتب أعمال البشر لكانت معلومة لهم ومحفوظة ولكن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعلمنا أن الكتابة أبلغ وأكد[٧].

---

(١) رواه مالك في الموطأ ٩٠٤/٢

(٢) أخرجه الترمذي برقم ١١٦٢

(٣) رواه أحمد ١٣٥/٣

(٤) رواه أحمد ١٧٧/٥

(٥) يراجع في ذلك رسالتنا للدكتوراه "الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي - تجارة الأزهر ١٩٨٣ ص٢١٤-٢٥٧ مرجع سابق

(٦) الآيات ١٠-١٢ من سورة الانفطار.

(٧) الجاحظ "كتاب الحيوان" تحقيق د. عبد السلام هارون - مطبعة الحلبي بمصر - ط١، ١٣٥٦هـ - ٩٨/١

لقد كان يطلق على المحاسبين في الدولة الإسلامية كتّاب الموال، وكتّاب الحساب، وكتاب المعاملات والمحاسبون أيضا، وفي إدارة الدولة الإسلامية كان لهم دور بارز في دواوين بيت المال.

ب. إن كتب الفقه التي تتناول المعاملات المالية تحتوى على أفكار محاسبية رائعة يمكن الاعتماد عليها الآن سواء في الجوانب النظرية أو التطبيقية للمحاسبة.

٢. إذا كانت المحاسبة تعمل في إطار النظام الاقتصادي حيث أن مجال المحاسبة هو الأحداث الاقتصادية، فإن الإسلام ربط بين الاقتصاد وبين الأخلاق[١]الأمر الذي ينسحب ليس على إتمام هذه المعاملات أو الأحداث فقط وإنما على كل ما يتصل بها سواء في الجوانب الإدارية والمحاسبية، ومن أمثلة الربط بين القيم الأخلاقية والمعاملات المالية ما يلي:

أ. عن قيمة الصدق والأمانة يقول الرسول ﷺ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء))[٢].

ب. عن قيمة السماحة يقول الرسول ﷺ((رحم الله رجلا سمحا إذا باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا اقتضى))[٣].

ت. عن قيمة الصدق والمعلومية يقول الرسول ﷺ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبيّنا بورك لهما في بيعتهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما))[٤].

(١) د. يوسف القرضاوى "الأخلاق والاقتصاد الإسلامي" دار الرسالة.
(٢) سنن ابن ماجة -دار إحياء الكتب العربية- ٧٢٤/٢
(٣) المرجع السابق ٧٤٢/٢
(٤) صحيح البخارى بشرح الكرمانى ٢٠٣/٩

وعن قيمة الأمانة يقول الله تعالى تعالى ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴾ [1].

- وفي تحديد أكثر نجد أن الله سبحانه وتعالى يربط بشكل مباشر بين كتابة المعاملات عامة والتي من بينها المحاسبة كما يقرر الفقهاء ذلك[2]، وبين القيم الأخلاقية، ويظهر ذلك في آية المداينة (٢٨٢ من سورة البقرة) والتي ورد فيها العديد من القيم الأخلاقية وضرورة مراعاتها عند الكتابة ومن ذلك ما يلي:

أ. عن قيمة الموضوعية والحيادية وعدم التحيز جاء قوله تعالى (ٮیٻ ٻ ٹ) فأمر سبحانه أن يكون الكاتب غير أصحاب الحقوق والالتزامات وذلك ضمانا للحيدة كما جاء "شرع الله سبحانه كاتبا غيرهما يكتب بالعدل ولا يكون في قلبه ولا قلمه مودة لأحدهما عن الآخر"[3].

ب. عن قيمة الكفاءة المهنية يقول سبحانه﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ ﴾فالمعروف أن من يكتب لابد أن يكون كاتبا، ولكنه سبحانه يؤكد ضرورة أن يكون مؤهلا للكتابة فيما يكتبه، ولذا قال الإمام مالك "لا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون"[4].

ت. وعن قيمة العدل جاء قوله عز وجل﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ﴾ وجاء في تفسير العدل هذا عدة وجوه منها:

---

(١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.
(٢) موسوعة جمال عبد الناصر الفقهية -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- ١٧١/٢
(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي -دار الكتب المصرية- ط١ ١٣٥٨هـ ٣٨٣/٢
(٤) المرجع السابق ٣٨٤/٢

- العدل أن لا يكتب بينهم إلا بعد علمه بالأسباب التي يراد الكتابة من أجلها، وما أجمعت عليه العلماء واختلف فيه الفقهاء، والوجوه التي يحتاط بها من ذلك، وتقويم الألفاظ التي تمثل المعاني، ليتوثق للمكتوب له والمكتوب عليه[1].
- العدل صفة متعلقة بكاتب، صفة له، أي كاتب مأمون على ما يكتب، فيكتب بالسوية والاحتياط لا يزيد على ما يجب أن يكتب أو ينقص.

ث. وعن قيمة التقوى، أي مراعاة الله عز وجل جاء قوله تعالى وجل ﴿ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾

ج. وعن قيمة الدقة والشمول جاء قوله تعالى تعالى ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾.

ح. وأيضا قوله تعالى تعالى ﴿وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾

خ. وعن الموثوقية يقول سبحانه في الحكمة من الكتابة الكتابة ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ﴾.

- وعلى المستوى التطبيقي فإن المؤلفات الإسلامية تذخر بالكثير من المعلومات عن الصفات الأخلاقية للمحاسبين نذكر طرفا منها في الآتي:

---

(١) الشروط الصغيرة للطحاوى -ديوان الاوقاف بالعراق- طـ ١٩٧٤ - ١٩/١

أ. يقول الإمام الماوردي في الشروط المطلوبة في كاتب ديوان بيت المال "وأما كاتب الديوان وهو صاحب ذمامه، فالمعتبر في صحة **ولايته شرطان**: العدالة والكفاية، فأما العدالة، فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية فاقتضى أن يكون في العدالة والأمانة على صفات المؤتمنين، وأما الكفاية، فلأنه مباشر لعمل يقتضى أن يكون في القيام به مستقلا بكفاية المباشرين"[١].

ب. ما أورده الأسعد بن مماتي[٢] عن صفات الكاتب في الدواوين، وهى صفات عديدة كلها تصب في التكوين الذاتي الأخلاقي **ومن أهمها**: أن يكون الكاتب صادقا، حاد الزهد، قوى النفس، يعامل الناس بالحق من أقرب طرقه، يفصح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال، عظيم النزاهة لا يقبل هدية من أحد، لا يظهر ما بينه وبين أحد من صداقة ولا عداوة.

ت. يقول ابن تيمية في تحديد الوظائف المتعلقة بالأموال وإدارتها ومنها "كاتب أمين (أي محاسب) يحفظها بخبرته"[٣].

وفي نهاية هذا المبحث يتضح ما يلي:

- أن الأخلاق ضرورية لترشيد السلوك الإنساني عامة نحو الخير والبعد عن الشر لصلاح الإنسان والبشرية.
- أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة مراعاة الجانب الأخلاقي في العمل المحاسبي.
- أن الأخلاق تمثل شعبة رئيسية من شعب الإسلام الذي جاء بأفضل منهج للقيم الأخلاقية

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردى - دار الفكر ١٤٠٤هـ صـ١٨٥-١٨٦

(٢) قوانين الدواوين للأسعد بن مماتي - جمع وتحقيق عزيز سوريال - مطبعة مصر ١٩٤٣ صـ٦٦-٦٩

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية - تحقيق محمد البنا- دار الشعب ١٩٧١ صـ٣١

- وأن اهتمام الإسلام بالمحاسبة إهتماما كبيرا، ومن مظاهر هذا الاهتمام لكي تؤدى المحاسبة دورها بكفاية هو الربط الوثيق بين القيم الأخلاقية الإسلامية والمحاسبة.

<u>وإذا اتضح ذلك:</u>

- فهل أهتم المحاسبون في الواقع العملي المعاصر بالأخلاق؟
- وما هي مجهوداتهم في ذلك؟
- وهل تكفي هذه المجهودات في تحقيق ذلك؟
- هذا ما سنتعرف عليه في المبحث التالي.

المبحث الثاني
الواقع المعاصر لربط الأخلاق بالمحاسبة

إيماناً من المحاسبين والقائمين على أمر مهنة المحاسبة والمراجعة بأهمية الأخلاق الحسنة لأداء دورهم المنوط بهم بشكل سليم، ولأن مهنة المحاسبة تؤدى دورا هاما في المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الجهات الحكومية، لكل ذلك نشطت المنظمات المهنية المحاسبية لوضع مواثيق أخلاقية لأعضاء المهنة وعملت على تدعيم الالتزام بها، وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه في المبحث الأول حول علاقة الأخلاق بالمحاسبة، حيث تمت عدة مجهودات في هذا المجال بواسطة المنظمات المهنية في كل دول العالم وعلى المستوى الدولى الموحد(١) وكلها يربط بشكل مباشر بين الأخلاق والمحاسبة ويظهر ذلك بداية في صورة مسميات نتائج هذه المجهودات مثل تسميتها بدستور الأخلاقيات المهنية، أو معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين، أو الميثاق الأخلاقي لمهنة المحاسبة، أو آداب وسلوك المهنة، أو قواعد السلوك المهني للمحاسبة، لذا فإنه من الضرورى أن نتعرف على هذه المجهودات لمعرفة كيفية صياغتها وما احتوت عليه وكيفية تدعيم الالتزام بها للوصول إلى مدى كفايتها، وبالتالي تتضح الحاجة إلى مدى ما يمكن أن يضيفه الإسلام في محاولة بناء نموذج مقترح للأخلاقيات المحاسبية التي تمثل هدف البحث.

ولما كانت الجهود المبذولة عديدة على مستوى العالم فإننا سوف نستعرض بعضا منها فقط لما لها من شهرة وتأثير في المجهودات الأخرى، وسوف ننوع هذه الاختيارات بين الدول المتقدمة (أمريكا وانجلترا) ومحليا (مصر) ودوليا (الاتحاد الدولى للمحاسبين) وإسلاميا (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية).

وبالطبع لن يمكننا سرد تفاصيل ما ورد في هذه المجهودات، وإنما سنحاول عرض مقوماتها العامة ونبدأ ذلك ببيان المدخل أو المنهج الذي يتم به ربط الأخلاق والمحاسبة، وهذا على الوجه التالى:

---

(١) د. أشرف يحيى، مرجع سابق، صـ٧٩-١٧١.

المنهج المتبع في إعداد مواثيق أخلاقيات مهنة المحاسبة:

من المعروف أنه توجد في كل دولة منظمة مهنية للمحاسبين تحت مسميات عدة مثل جمعية أو مجمع المحاسبين تعمل على رعاية المهنة والارتفاع بمستواها ولا يسمح لأحد المحاسبين ممارسة المهنة خاصة في صورة مكتب محاسبي إلا بعد التحاقه بهذه المنظمة، وعلى المستوى الدولى يوجد الاتحاد الدولى للمحاسبين، وباستعراض ما صدر عن هذه المنظمات من مواثيق أو قواعد للسلوك الأخلاقي المهني نجد أنها غالبا تشير على منهج واحد في إعداد هذه المواثيق يقوم على ما يلي:

١. وجود مقدمة لبيان أهمية وأهداف التزام المحاسبين بأخلاقيات المهنة.
٢. المعايير الأخلاقية العامة الثابتة التي اعتمد عليها في إعداد المواثيق الأخلاقية.
٣. قواعد الأداء والسلوك وهي تمثل إرشادات تفصيلية يجب أن يتبعها المحاسب في أداء عمله.
٤. سبل وأساليب تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي في التطبيق.

أهم المجهودات التي تمت في ربط الأخلاق بالمحاسبة، وهي كل من:

١) **جهود المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين** (AICPA) : في أكتوبر ١٩٨٣ شكل المجمع لجنة خاصة لمعايير السلوك المهني وإدخال ما تراه من تطوير على المعايير الصادرة عام١٩٦٤ وعرفت اللجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام ١٩٨٦ متضمنا الدستور الأخلاقي للمهنة الذي يحتوى على ما يلي[١]:

١. **معايير السلوك المهني**: وهي تمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة المحاسبة مع ربطها بالتزامات ومسئوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي:

---

(١) *George D. Anderson and Robert C. Ellyson. "Restructuring Professinal standards: The Anderson report -Journal Accountancy- September ١٩٨٦ P. ٩٦-١٠٢.*

أ. **الأمانـة والنزاهـة**: بصـفتها قيمـا أخلاقيـة أساسـية يتميـز بهـا العضـو، ويستمد الجمهور ثقته من اتصاف العضو بها، وترتبط الأمانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وأن يكون العضو محل ثقة العميل ويحفظ أسراره.

ب. **الموضوعية والاستقلال**: ويعني بها التحرر من أية مؤثرات غير مهنية في أداء المحاسب لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحيد عن الحق وأن يكون صادقا.

ت. **العنايـة الواجبـة**: وتـرتبط بتحسـين العمـل وإتقانـه ومـا يتطلبـه مـن الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية وأداء العمل على الوجه الأكمل، أي ترتبط بقيمة "إتقان العمل وكيفية تجويده"

ث. مدى وطبيعـة الخدمات التـي يقدمها: ويـرتبط ذلـك بقيمـة كفـاءة العمـل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

٢. **قواعد السلوك**: وهى تمثل الإرشادات التفصيلية التـي يجب أن يسير عليهـا المحاسـب فـي عملـه حتـى يكـون ملتزمـا بالمعـايير الأخلاقيـة العامـة، ومـن أهمها ما يلي:

أ. عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها وعدم التأثر بالآخرين أو البعد عن الحق عند إصدار قراراته، وترتبط هذه القاعدة بمعيار الأمانة والنزاهة والموضوعية.

ب. بذل العنايـة الواجبـة عن طريـق التخطيـط والإشـراف والحصـول علـى البيانات الكافية والملائمة، وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة.

ت. أن يتأكـد مـن إتبـاع المبـادئ المحاسـبية الموضـوعة فـي صـورة معـايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

ث. حفـظ أسـرار العمـلاء وعـدم إفشـائها، ويـرتبط ذلـك بمعيـار النزاهـة والأمانة.

ج. أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.
ح. مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسئ لسمعة المهنة.
خ. مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسرة أو عمولة للحصول على العملاء، وأن لا يشارك أو يستخدم أشخاصاً من غير أعضاء مجمع المحاسبين.

٣. **سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالدستور الأخلاقي، وهى:**
أ. **الالتزام الذاتي**: من قبل أعضاء المجمع القائم على الفهم والإدراك والضمير المهني.
ب. **الالتزام الخارجي**: من خلال أعضاء المجمع والزملاء في المهنة والرأى العام الذي يتابع مدى التزام العضو بالقواعد والمعايير المقررة ورصد حالات الخروج عليها.
ت. **العقوبات**: ممثلة في الإجراءات التأديبية التي يوقعها المجمع على العضو في حالة مخالفته للمعايير والقواعد.

٢) **جهود مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز**: (ICAEW) وهو أقدم منظمة مهنية للمحاسبة على مستوى العالم حيث أنشئ عام ١٨٨٠ ومن أحدث إصداراته في مجال ربط الأخلاق بالمحاسبة "دليل الأخلاقيات المهنية" عام ١٩٩٢ والذي يشتمل على ما يلي[١]:

١. **المبادئ أو المعايير العامة، وهي ما يلي:**
أ. النزاهة، والتي تتضمن الأمانة والعدالة والمصداقية والاستقامة الشخصية.
ب. الموضوعية، والتي تتطلب عدم تأثر المحاسب بأي مؤثرات خارجية تجعله يحيد عن الحق.
ت. الكفاءة المهنية، وتتطلب عدم قبول أى عمل لا تكون لديه الكفاءة المناسبة لمباشرته.

---

(١) The Institute of Chartered Accountants in England and Wales "New Guide to Profssional ethice" Accountancy. March ١٩٩٢- P. ١١٧-١٣١.

بذل العناية الواجبة بمهارة، وبمراعاة المعايير الفنية والمهنية.

ث. الكياسة واللياقة في التعامل مع الآخرين.

٢. القواعد الإرشادية وسماها "الدليل" التقارير الإيضاحية وهي ثلاثة عشر تقريراً تتضمن قواعد السلوك التي تحقق، أو الواجب إتباعها تحقيقاً لأخلاقيات المهنة وهي:(النزاهة والموضوعية والاستقلال)(التصرف عند قيام العضو بأعمال التصفية والإفلاس)(النصائح التي يقدمها المحاسب) (الإجراءات الوقائية لتعارض المصالح بين المحاسب وعملائه) (السرية وحفظ أسرار العميل) (ما يجب على المراجع عند استبداله بزميل آخر له في مراجعة إحدى الشركات) (الاستشارات وما يجب عليه عند أدائها) (ما يجب على العضو عن قيامه بأعمال الوكالة والوساطة) (الارتباط مع غير الأعضاء في المجمع في مجال الخدمات المهنية كالمتخصصين في الكمبيوتر أو الطب أو الهندسة) (طرق تقدير الأتعاب والحالات التي يمتنع فيها تحديد الأتعاب مثل الأتعاب المشروطة)(مراعاة كرامة المهنة خاصة في مجال كيفية الحصول على عملاء جدد)(مراعاة كرامة المهنة عند اختيار اسم المكتب والمطبوعات والمهنة)(المسئوليات الأخلاقية للأعضاء الذين يمارسون المحاسبة بصفتهم موظفين في المنشآت)

٣. **سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بدليل أخلاقيات المهنة، وهي:**

أ. تطبيق المعايير العامة على جميع الأعضاء، أما التقارير الإيضاحية فميراعى ما يرتبط منها بكل فئة من المزاولين للمهنة في مكاتبهم الخاصة، أو المحاسبين الموظفين، أو المراجعين الداخليين.

ب. الالتزام الذاتي الأدبي للأعضاء تجاه هذه القواعد.

ت. العقوبات التي تقرر في حالة الخروج عن معايير الأخلاق المهنية بواسطة لجان ثلاث هي: لجنة التحقيق، واللجنة التأديبية، ثم لجنة الاستئناف.

٣) **جهود الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)** بدأت بذور هذا الاتحاد عام ١٩٠٤ في صورة لجنة تسمى "اللجنة التنسيق الدولى لمهنة المحاسبة" وفي اجتماع اللجنة في سيدني باستراليا عام ١٩٧٢ قرر الأعضاء إنشاء لجنة أخرى أطلق عليها "اللجنة الأصول المحاسبية الدولية" ثم في اجتماع عام ١٩٧٧ قرر الأعضاء ضم هذه اللجان تحت مسمى "الاتحاد الدولى للمحاسبين" والذي انبثت منه عدة لجان منها "اللجنة الأصول المحاسبية

٤) الدولية" ولجنة معايير المراجعة الدولية، ويضم الاتحاد في عضويته ٧٩ منظمة مهنية من حوالى ستين دولة إلى جانب أعضاء مراقبين ومراسلين[١]، ولقد أنشأ الاتحاد ضمن لجانه "لجنة الأخلاقيات" التي اعدت الميثاق الأخلاقي عام ١٩٨٩ الذي يتضمن ما يلي[٢]:

١. **المبادئ الأساسية، وتشتمل على ستة مبادئ أو معايير أخلاقية هي:**

أ. الأمانة والنزاهة بشكل يؤدى إلى استقامة المحاسب في أداء عمله المهني.

ب. الموضوعية والاستقلال حتى يتحقق للمحاسب العدالة وعدم التحيز.

ت. الكفاءة المهنية التي تمكنه من بذل العناية الواجبة.

ث. السرية، بالحفاظ على أسرار العميل وعدم الكشف عنها دون ترخيص صريح محدد قانوني أو مهني.

ج. السلوك المهني الذي يعمل على رفع مكانة المهنة والمحافظة على كرامتها إلى جانب السلوك المتزن في علاقته بعملائه وزملائه ومساعديه والجمهور عامة.

ح. مراعاة المعايير الفنية التي تنظم عمله سواء حددتها المنظمات المهنية أو التشريعات في كل دولة، أو التعاقد مع صاحب العمل وبما لا يتعارض مع الأمانة والموضوعية والاستقلال.

٢. **القواعد والإرشادات التفصيلية**: وتشتمل على إحدى عشرة قاعدة ملخصها هو:

أ. شرح كيفية تحقيق الموضوعية والاستقلال، فالموضوعية تعني أن يتصف سلوك المحاسبين بالعدالة والعقلانية والأمانة والتحرر من تعارض المصالح.
أما الاستقلال فيتحقق بعدم وجود علاقات شخصية أو أسرية أو مالية فوق أتعابه تؤثر على أدائه لعمله.

ب. كيفية تحقيق الكفاءة المهنية سواء عند اكتسابها بالتأهيل العلمى والعملى أو المحافظة عليها بالتعليم المهني المستمر.

---

(١)د. محمد عبد الحليم عمر - المحاسبة المتقدمة - جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٩٢م

(٢) *IFAC. Statement of Policy on Implementation and Erforcement of code of Professional Ethics in Accountantcy. (Sep. ١٩٨٩) ١٤٩-١٥٨.*

ت. كيفية مواجهة التعارضات الأخلاقية المهنية، ويتم ذلك بضرورة الالتزام بميثاق الأخلاق المهني فوق أي ارتباطات مع صاحب العمل أو العميل، والالتزام بالسياسات المحددة للعمل، كما يمكنه اللجوء إلى مستشار خارجي لبيان كيفية التصرف حيال هذا التعارض، وهذا الإرشاد يعتبر تطبيقا لمعيار النزاهة والأمانة.

ث. ويؤكد هذا الإرشاد الرابع على ضرورة مراعاة السرية والحالات التي يمكن الإفصاح فيها عن السرية وهي عند ترخيص صاحب العمل بذلك وأن لا يكون في الإفصاح ضرر بالآخرين، وعندما يكون الإفصاح مطلوبا بنص القانون، أو عندما يتطلب ذلك الواجب المهني بناء على دعوى قضائية أو التزاما بالمعايير المحاسبية والأخلاقية.

ج. حظر القيام بالأعمال التي تتعارض مع كرامة المهنة وسمعتها.

ح. الإعلان والدعاية وكيفية الحصول على العملاء، ويتم ذلك من خلال المنظمات وليس بصورة منفردة بالإعلان في وسائل الإعلام ومراعاة آداب التعامل عند تعريف الجمهور بالخدمات مثل عدم الإلحاح أو المديح.

خ. الأتعاب والعمولات، والتي يجب أن تحدد بما يتناسب مع الوقت والمجهود ومستوى المهارة المطلوبة ودرجة المسئولية ولا تحدد الأتعاب على أساس نسبة من الناتج أو تكون معلقة على شرط.

د. الأمانة عند الاحتفاظ بأموال العميل.

ذ. العلاقات مع الزملاء ويجب أن تقوم على التعاون والاحترام وعدم المنافسة غير الشريفة.

ر. الأمانة والموضوعية عند مزاولة الخدمات الضريبية بالعمل على سلامة إعداد التقارير الضريبية.

ز. عند قيام المحاسب بأداء خدمات خارج حدود الدولة فيجب عليه الالتزام بأخلاقيات المهنة الصادرة في هذه الدولة، وإذا كانت هناك اختلافات بين هذه الأخلاقيات في بلده الأصلي والبلد المضيف له، فيجب أن يتم الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية الأكثر تشددا في أي منهما.

٣. **سبل تحقيق وتدعيم الالتزام بالميثاق الأخلاقي**: ويتم ذلك من خلال ما يلي:

أ. الالتزام الذاتي من الأعضاء العاملين في المجال المحاسبي استشعارا منهم بأهمية المهنة وكرامتها.

ب. المنظمات المهنية، ودورها يكون بتوصيل وتفسير ونشر المعلومات عن أخلاقيات المهنة والتعليم المهني المستمر والذي يتضمن العمل على غرس القيم الأخلاقية ونشرها بين الأعضاء، ثم التحقيق في المخالفات وإصدار الأحكام التأديبية.

ت. لقد اقترح الميثاق نظاما للعقوبات يبدأ بالإلزام بتلقي العضو تعليماً وتدريباً إضافة ثم التأديب واللوم، ثم الغرامة المالية، ثم الإيقاف عن العمل فترة من الوقت، ثم الإيقاف النهائي.

٥) **جهود المنظمات المهنية في مصر**(١):

ولقد بدأت هذه الجهود عام ١٩٥٨ بإصدار نقابة المحاسبين والمراجعين والتي أنشئت بموجب القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥، دستور مهنة المحاسبة والمراجعة والذي يتضمن أربع أبواب تناول الباب الرابع منها آداب وسلوك المهنة، ثم عند إنشاء نقابة التجاريين وإدماج نقابة المحاسبين فيها أصدرت ميثاق آداب وسلوك المهنة والذي يعد تطويراً لدستور المهنة السابق إصداره، وبعد ذلك تأسس المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بموجب اتفاقية بين الحكومتين المصرية والأمريكية وأصدر ميثاق آداب وسلوكيات مهنة المحاسبة عام ١٩٩٣ والذي يعتبر ترجمة حرفية للميثاق الأخلاقي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

هذا فضلا على أنه ليس للمعهد سلطة إلزام المحاسبين بما يصدر عنه، ولذلك سوف نكتفي باستعراض الميثاق الصادر عن نقابة التجاريين والذي اشتمل على ستة عشر مادة لم تبوب في صورة معايير عامة وقواعد تفصيلية وسبل تدعيم الالتزام، وإنما وردت مسلسلة على الوجه التالي:

---

(١) دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر عن نقابة المحاسبين والمراجعين عام ١٩٥٨

- ميثاق آداب وسلوك مهنة المحاسبة والمراجعة، الصادر عن نقابة التجاريين عام ١٩٩٢ ومنشور بمجلة الاقتصاد والتجارة عدد ٥١٦

- مشروع ميثاق آداب وسلوكيات مهنة المحاسبة بجمهورية مصر العربية - مؤتمر بالقاهرة فبراير ١٩٩٣م الصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين.

- **المادة الأولى**: وتتناول استقلال المحاسب والمراجع
- **المـادة الثانيـة**: وتتنـاول مسئولية المراجـع عن بـذل العنايـة الواجبـة وحسن اختيار معاونيه وتوجيههم.
- **المادة الثالثة**: وتتناول أخطاء المحاسب والمراجع والتي لا ترقى إلى درجة المساءلة وهى التي تحدث بحسن نية.
- **المادة الرابعة**: وتتناول الأمانة المهنيـة من خلال عرض ست حالات تمثل إخلالاً بها.
- **المادة الخامسة**: وتتنـاول ضرورة أن يضمن المراجع تقريره الحدود التي فرضت عليه أثناء تأدية عمله.
- **المـادة السادسـة**: وتتنـاول حظـر القيـام بالتقـديرات أو التنبـؤات أو اعتمادها.
- **المـادة السـابعة**: وتتنـاول ضـرورة محافظـة المحاسـب علـى سـرية المعلومات عن العملاء.
- **المادة الثامنة**: وتتناول ضرورة أن يشير المراجع إلى وجود مصلحة شخصية له في المنشأة إن وجدت.
- **المادة التاسعة**: وتتناول أسس تحديد أتعاب المراجع
- **المـادة العاشرة**: وتتنـاول المحافظـة علـى كرامـة المهنـة بعدم الإعـلان والدعاية عن نفسه أو دفع عمولات وسمسرة لاجتذاب العملاء.
- **المادة الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة** وتتناول حقوق زملاء المهنة وعدم الإضرار بهم.
- **المادة الرابعة عشرة:** وتتنـاول حظـر مزاولـة المهنـة مـع شخص غير مرخص له بالمزاولة في مصر.
- **المـادة السادسـة عشـر:** وتتنـاول اختصـاص نقابـة التجـاريين بـالتحقيق وتوقيع العقوبات عن من يخل بشرف المهنة وكرامتها.

٦) **جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**[١]

والتــى أنشــئت بموجــب اتفاقيــة التأســيس الموقعــة بــالجزائر عــام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، وتم تسجيل الهيئة في عام ١٤١١/١٩٩١ في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية

(١) مجلد معايير المحاسبة والمراجعة الصادر عن الهيئة -نشر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- ١٩٩٩

معنويـة لا تهـدف إلـى الـربح وغـرض الهيئـة تطـوير الفكـر المحاسـبي وإعداد وإصدار وتفسير وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسـلامية، ومـن ضـمن إصـدراتها "ميثـاق أخلاقيـات المحاسـب والمراجـع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الذي صدر واعتمد عـام ١٩٩٨علـى أن يبدأ العمل به من أول عام ١٤٢٠/١٩٩٩ ويتكون هيكل هذا الميثاق من الآتـي:

١. **الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب وحددها الميثاق في الآتي:**
   أ. الأمانة.
   ب. مبدأ الاستخلاف للبشرية في الأرض.
   ت. الإخلاص.
   ث. التقوى.
   ج. الإحسان وإتقان العمل.
   ح. مراقبة الله تعالى.
   خ. محاسبة الله تعالى للعباد.
٢. **المبادئ الأخلاقية للمحاسب: وتتمثل في الآتي:**
   أ. **الثقة**: بمعنى أنه ينبغي على المحاسب أن يكون موثوقا به أمينا في أداء واجباته، وأن يتصف سلوكه بالنزاهة والأمانة والاستقامة والمحافظة على سرية المعلومات.
   ب. **المشروعية**: وتعنى التزام المحاسب في كل أعماله المهنية والوظيفية بأحكام الشريعة الإسلامية.
   ت. **الموضوعية**: وتعنى أن يكون المحاسب عادلا ومتجردا ومحايدا غير متحيز ويتجنب وضع نفسه في موقف يفقده استقلاله.
   ث. **الكفاية المهنية وإتقان العمل**: بما يتطلب بذل العناية الواجبة.
   ج. **السلوك الإيماني**: وذلك بأن تتسق سلوكيات المحاسب مع مقتضى ومتطلبات الإيمان بالله.
   ح. **السلوك المهني والمعايير الفقهية**: ويكو ذلك بالالتزام بالقواعد الإرشادية المذكورة في القسم الثالث.
٣. **قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب:**

وتمثل كيفية تحقيق المبادئ الأخلاقية السابقة من خلال سرد ما يجب على المحاسب في أداء أعماله، وذلك على الوجه التالي:

أ. **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ الثقة**: وتتمثل في كل من: الالتزام بالصدق والشفافية في عرض المعلومات، والمحافظة على السرية، وتجنب استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة من أجل نفع شخصي أو لمجاملة الغير.

ب. **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ المشروعية**: وتتمثل في كل من: الوفاء بمسئولياته أمام الله عز وجل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أداء خدماته المهنية.

ت. **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ الموضوعية**: وتتمثل في كل من: عدم قبول هدايا، أو وضع نفسه في موقف يؤثر على استقلاله وصدقه مثل وجود علاقات عائلية أو شخصية مع العميل، وعدم تحديد الأتعاب بشكل مشروط أو احتمالي.

ث. **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ الكفاءة المهنية**: وتتمثل في التأهيل العلمي والعملي المناسب، وعدم القيام بعمل إلا أن يكون قادرا عليه، وإتقان العمل بما يتفق مع المعايير الموضوعة، وتخطيط العمل والإشراف عليه.

ج. **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ السلوك الإيماني**: وتتمثل في استشعار مراقبة الله عز وجل وحسابه الاخروى يوم القيامة، والإخلاص، والوفاء بالعقود، والمحبة والأخوة في الله لتحقيق التعاون، وأن يكون قدوة حسنة للغير.

ح. **بالنسبة للقواعد المتعلقة بمبدأ السلوك المهني والمعايير المهنية**:وتتمثل في الالتزام بتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة، والعناية التامة بالأعمال، وعدم الإخلال بالواجبات المهنية أو اللجوء إلى الخداع والتضليل ودفع عمولات للحصول على العملاء ومراعاة حقوق الزمالة.

٤. **مؤيدات الالتزام بالميثاق:**

وتتمثل في العقوبات التعزيزية التي تضعها الجهات ذات العلاقة.

تقييم الجهود المبذولة لربط الأخلاق بالمحاسبة في الواقع المعاصر:

وهذا التقييم هام جدا لأنه في ضوئه يمكن تحديد مدى أهمية العمل على اللجوء إلى الإسلام لتحديد أخلاقيات مهنة المحاسبة ويمكن عرض هذا التقييم على الوجه التالي:

١. أن وجود هذا الكم والاهتمام من المنظمات المهنية لربط الأخلاق بالمحاسبة يؤكد على أهمية بحثنا الذى تتناول الأخلاق والمحاسبة.
٢. أن هذه الجهود طيبة وتم إعدادها بشكل سليم وغطت معظم جوانب الموضوع.
٣. أن تعدد المواثيق الأخلاقية على الوجه الذي ذكرناه كأمثلة على هذا التعدد يدل على ضرورة أن تنبع هذه المواثيق من الثقافة التي تسود المجتمع ومعتقداته وأن تراعى ظروف كل مجتمع وهذا أمر مقرر في المحاسبة بشكل عام حيث جاء "تعتبر المحاسبة إلى حد كبير - كباقي العلوم الاجتماعية والسلوكية الأخرى- محصلة لبعض الجوانب البيئية المحيطة بها، ومن هذه الجوانب المفاهيم القانونية والخلقية السائدة في المجتمع"[(١)] وهذا ما يؤكد ضرورة إعداد مواثيق أخلاقية تستلهم من البيئة الإسلامية التي تسود في العالم الإسلامي.
٤. إن التغيير والتطوير في المواثيق الأخلاقية للمحاسب وفي الدولة الواحدة مثل ما حدث في أمريكا بإصدار أول دليل لآداب وسلوك مهنة المحاسبة عام ١٩١٧ وأدخلت عليه تعديلات وتطويرات عديدة حتى وصل إلى الميثاق الذي تضمنه تقرير اندرسون السابق الإشارة إليه عام ١٩٨٦، إن ذلك التطوير والتغيير يبرر أيضا الاستمرار فيه وإدخال تعاليم وتوجيهات الإسلام في الجانب الأخلاقي للمحاسبة.
٥. إن المدخل أوالمنهج الذي سارت عليه أغلب المواثيق الأخلاقية المذكورة الذي يقوم على وجود مبادئ أو معايير عامة، ثم قواعد تفصيلية، ثم سبل تدعيم الالتزام وحسبما ذكرناه في الفقرة السابقة منهج سليم، ولكن كان يجب أن يتضمن هذا المنهج أمرين ضروريين:
   - **الأول**: ذكر الأسس التي استقيت منها المبادئ الأخلاقية العامة.

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت -المحاسبة المتوسطة- ترجمة د. كمال الدين سعيد- دار المريخ بالرياض ١٩٩٨ صـ٢٣-٢٤ .

- **الثاني:** الربط بين هذه المعايير والقواعد وبين مسئوليات المراجع أمام الله سبحانه وتعالى، وأما نفسه، وأمام مسئولياته التعاقدية مع العملاء، ثم أمام زملاء المهنة والمجتمع كما يلاحظ أن مواثيق الأخلاق الصادرة في مصر والملزمة في التطبيق لم تأخذ بمنهج محدد بل جاءت سردا لمواد قانونية.

٦. **إن نطاق تطبيق المواثيق الأخلاقية يقتصر بعضها على المراجع الخارجي دون باقي الممارسين للمهنة من محاسبين وموظفين ومراجعين داخليين(١).**

٧. هناك معايير محل اتفاق بين كافة المواثيق(٢) وهي النزاهة والأمانة والموضوعية، كما أن هناك بعض المعايير وردت في مواثيق دون الأخرى مثل معيار مدى وطبيعة الخدمات، والسلوك المهني، والالتزام بالمعايير القيمية، ومعيار الكياسة واللياقة ومراعاة الآخرين.

٨. هناك خلط بين المعايير والقواعد التفصيلية، كما أن بعض المواثيق ذكرت المعيار الخلقي ثم ذكرته كقاعدة.

٩. عند ذكر معيار الكفاءة المهنية والقواعد المتصلة به ذكرنا قاعدة الالتزام بالمعايير الفنية والمحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية أو المستمدة من القوانين السائدة، وقد يكون بعضها غير مراعى فيه الجانب الأخلاقي.

١٠. عدم التفرقة في تحديد المعايير والقواعد الأخلاقية بين المتصل منها بشخصية المحاسب والمتصل منها بعمله.

١١. إن سبل تدعيم الالتزام بالمعايير الأخلاقية لم يركز على الجانب الذاتي والمسئولية الذاتية والتي هي العامل الأهم في الالتزام بتطبيق القواعد الأخلاقية.

١٢. يعتبر ميثاق الأخلاقيات الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية متكاملاً إلى حد كبير ويظهر فيه البعد الإلزام، إلانة ينقصه بيان سبل تدعيم الالتزام بالميثاق.

---

(١) د. أشرف يحيى -الجوانب الأخلاقية والسلوكية للمحاسب- صـ١٣٤

(٢) د. أشرف يحيى - المرجع السابق صـ١٣٤-١٣٦

١٣. وأخيرا فإن الواقع العملي يثبت أن هذه المواثيق لم تحدد هدفها بدليل وجود العديد من أخطاء المحاسبين والمراجعين رغم تمسكهم الظاهري بالمعايير الأخلاقية. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ. في عام ١٩٨٧م نتيجة لحالة السخط العام تجاه الغش والتزوير والتلاعب في المعلومات المحاسبية في الشركات الأمريكية شكلت لجنة توصية لدراسة هذه الظاهرة ومن ضمن توصياتها التى وردت في التقرير المقدم منها ضرورة التعليم الأخلاقي المهنى لما في ذلك من أثر هام في زيادة جودة الأداء المحاسبي وتقليل الانحرافات(١).

ب. من بين الأشياء التى كشفت عنها أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٨/٩٧م أن معظم شركات المحاسبة الأمريكية الخمس الكبرى قامت بالمراجعة المحاسبية لبيوت المال الكبرى في هذه الدول والتى بانهيارها أنهار الاقتصاد في الدولة ككل، ومع ذلك لم ترفع شركات المحاسبة المذكورة أية أعلام حمراء عن مشكلاتهم وذلك وفقاً لما جاء في دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(٢)، ويمكن رد ذلك إلى نقص الوعى الأخلاقى، إذ لا يمكن القول بعدم إمكانية هذه الشركات المحاسبية الكبرى التعرف على مواطن الخطر التى أدت إلى إنهيار اقتصاديات هذه الدول بالكامل، كما أن الاحتجاج بأن هذه البيوت كانت تتبع معايير محاسبة محلية لا يبرئ شركات المراجعة ولأن ذلك يخالف قواعد الميثاق الأخلاقى المحاسبى الصادر عن الاتحاد الدولى للمحاسبين خاصة قاعدة أداء خدمات المحاسبة خارج حدود الدولة كما سيأتى ذكره بعد.

ت. لقد كانت مسئولية مراقبى حسابات شركات توظيف الأموال في مصر واضحة إذ تبين بعد انهيارها عدم وجود نظم محاسبية متكامل في بعض هذه الشركات فضلاً على عدم صدق البيانات التى تنشر عنها،

---

(١) د. أشرف يحيى - الجوانب الأخلاقية والسلوكية للمحاسبة - رسالة دكتوراه - تجارة الأزهر ١٩٩٥م، صـ٤٥

(٢) توماس فريدمان "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون - محاولة لفهم العولمة - ترجمة ليلى زيدان - الدار الدولية للنشر، صـ٢٤٤.

وكان الواجب الأخلاقى المهنى يحتم على هؤلاء المراقبين التنبية إلى ذلك قبل أن تقع الكارثة.

ث. في قضية بنك الاعتماد والتجارة الذى أفلس كانت هناك أموال ضخمة لبعض البنوك الإسلامية في مصر والسعودية والإمارات العربية، وكانت تتم المحاسبة عليها ومراجعتها في دفاتر وقوائم هذه البنوك دون أن تظهر هذه المحاسبة والمراجعة عدم صدق ما يظهر من معلومات عنها.

وبناء على ما سبق وما سوف نذكره في المبحث التالي تتضح الحاجة إلى اللجوء للإسلام لبناء نموذج لميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة، وهو ما سوف نتناوله في المبحث التالي والأخير.

المبحث الثالث
نحو ميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة

والآن نأتي إلى ختام البحث والهدف الأساسي منه في محاولة لوضع مقترح لميثاق أخلاقي إسلامي للمحاسبة نبدأه بالإجابة على التساؤل: لماذا المنهج الإسلامي لأخلاقيات المحاسبة؟ ثم نحدد المدخل الأساسي وأسس إعداد هذا المقترح ونتأتى إلى صلب الموضوع بتوضيح مكونات الميثاق المقترح وأخيرا نصل إلى تحديد مزايا هذا الميثاق الإسلامي، وذلك كله على الوجه التالي:

لماذا المنهج الإسلامي لأخلاقيات المحاسبة؟

ويمكن أن نجيب على ذلك بما يلي:

١. لما سبق ذكره في نهاية المبحث السابق من تقييم للمواثيق التي صدرت عن المنظمات المهنية في العالم وظهر فيها بعض نواحي القصور.
٢. ولضرورة أن يتبع المسلمون أحكام وتوجيهات دينهم والتي يحتوى على مزايا عديدة في مجال أخلاق المحاسبة كما سنبينه في الفقرة الأخيرة من هذا المبحث، ولما تبين من استعراض المجهودات المعاصرة من ضرورة مراعاة العوامل البيئية عند إعداد مواثيق أخلاقيات المحاسبة، وبالتأكيد فإن كون القيم الإسلامية هي السائدة في المجتمع الإسلامي فإنه يجب مراعاتها خاصة في ظل الصراع الدولى في ظل العولمة حول الغزو الثقافي(١) وطمسس الهوية الوطنية، وحتى يمكن للمسلمين أن يحتفظوا بثقافاتهم نقية وبالتالي يحافظوا على هويتهم وإلا أصبح الخطر كبيرا.
٣. لأن الإسلام يهتم بالمحاسبة وربطها بالأخلاق كما سبق ذكره في المبحث الأول.

---

(١) توماس فريد مان -مرجع سابق- والذي يؤكد فيه على أن الهدف من العولمة بقيادة أمريكا هو أمركة العالم ثقافيا.

٤. إذا كان علماء[1] الأخلاق يقولون إن الأخلاق بدأت دينا قبل أن تصبح فلسفة وهذا حق، فإنه يجب أن يعتمد في البناء الأخلاقي لسلوكيات الناس على الدين، وإذا كان الدين الإسلامي هو رسالة الله سبحانه وتعالى الخاتمة والخالدة لكل البشر الآن فإنه يلزم على المسلمين وغيرهم التوجه نحو الإسلام لوضع المواثيق الأخلاقية.

وإذا تأكد لنا ضرورة الاعتماد على الإسلام في إعداد الميثاق الأخلاقي، فما هو المدخل لذلك؟ وما هي أسس هذا المدخل؟ هذا ما سنوضحه في الفقرة التالية.

مدخل وأسس المنهج الإسلامي المقترح لأخلاقيات المحاسبة:

ونوضحها فيما يلي:

- أما من حيث المدخل فيتم ذلك استنادا إلى ما يلي:

١. الاعتماد على أحكام وتوجيهات الإسلام خاصة فيما يتعلق بالربط بين الأخلاق والمحاسبة والسابق التعرف عليه في المبحث الأول وكما يظهر في النصوص الدينية العديدة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ثم الاستفادة من التراث الإسلامي سواء في مجال الفقه أو التفسير أو النظم الإسلامية.
٢. الاستفادة من الجهود العديدة التي تمت في مجال أخلاقيات المحاسبة والسابق ذكرها في المبحث الثاني وغيرها مما لم نذكره، سواء عند تحديد مكونات الميثاق أو المعايير العامة والقواعد التفصيلية طالما تتفق مع توجيهات وأحكام الإسلام ولا تخالفها، ولأن الرسول ﷺ يقول ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)) وبالتالي فهو لم يغفل مكارم الأخلاق السابقة عليه خاصة بالنسبة لمعايير الأخلاق الثابتة والتي لا يختلف عليها أحد.

---

(١) عبد الله شريط -الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٧٥ صـ٩١
د. محمد عبد الرحمن مرحبا -المرجع في تاريخ الأخلاق- مرجع سابق صـ٢٠

• أما من حيث الأسس العامة للمنهج المقترح فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١. **أساس الشرعية**: بمعنى الاستناد إلى أحكام الشريعة في بناء الميثاق خاصة في الآتي:

أ. تحديد قواعد السلوك المهني بناء على مدى تمشيها مع الأحكام الشرعية والتي ميزانها الحلال والحرام، فيجب أن تدور هذه القواعد في إطار الأعمال الحلال المشروعة ولا تتعداها إلى منطقة الحرام، فالرسول ﷺ جعل كاتب الربا شريك في الإثم مع آكله ومؤكله في حديث رسول اللهﷺ ((لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه))(١)، وفي مثال آخر لعن الرسول ﷺ((الراشي والمرتشي والرائش))(٢) والأخير هو الوسيط بينهما وكل من يباشر عملا يساعد على الرشوة، وبالتالي يجب على المحاسب أن لا يشارك في ذلك بكتابة الربا أو الرشاوى في الدفاتر حتى ولو غيَّر اسمها إلى عمولات وإكراميات.

ب. إن القواعد الشرعية المنظمة لعمل المحاسب لا تنفصل عن القواعد الأخلاقية، لأن القواعد الأخلاقية لا تقتصر في الحكم على أفعال الإنسان بالخير أو الشر بالنظر إلى السلوك الخارجي للإنسان، وإنما تدخل إلى الأعماق وتحكم على هذه الأفعال أيضا من خلال الباعث أو الدوافع أي النية، وهذا هو المقرر في القواعد الشرعية المنظمة للمعاملات بشكل عام كما يقول الفقهاء إن العبرة بالمقصود والمعاني لا بالألفاظ والمباني، ومن شان التزام المحاسب بذلك البعد عن العمليات الاحتيالية التي ظاهرها مشروع وباطنها غير مشروع.

٢. الربط بين الهدف من المحاسبة وبين المعايير والمبادئ الأخلاقية والتي بينهما صلة مباشرة ومؤثرة، فإذا كان الهدف العام من المحاسبة هو تقديم معلومات مفيدة وأن هذه الإفادة تتطلب أن تكون المعلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتسم بالموثوقية وتحدد الحقوق والالتزام بين الأطراف بدقة وتوازن، وأن ذلك يتطلب الكفاءة المهنية

---

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ٢٩٤/٢

(٢) سنن أبو داود ١٠/٤

والاستقلال والموضوعية، فإن المبادئ والمعايير الأخلاقية التي توصل إلى ذلك تتمثل في العدل والصدق والأمانة بشكل محدد.

٣. إذا كانت هناك علاقة بين الأخلاق التى تعتبر صفات باطنية في النفس وبين السلوك الظاهر الذي يمثل الأفعال الصادرة عن ما في النفس من بواعث وأخلاق، فإن ذلك يجعل للأخلاق نطاقا يتكون من جزء ظاهر يمكن تنظيمه بالقواعد الأخلاقية، وجزء باطني مستتر لا يمكن وضع قواعد له، وهذا ما يتطلب عند وضع الميثاق الأخلاقي للمحاسب أن يمتد نطاق هذا الميثاق ليشمل الجزء الظاهر ممثلا في قواعد الأداء المهني للمحاسب، والجزء الباطن ممثلا في "الصفات الشخصية للمحاسب" .

٤. إن نجاح أي عمل لابد أن يتم من خلال نظام متكامل، ولكي يؤتي النظام ثماره فلابد أن تحدد فيه المسئوليات بدقة، ذلك أنه إذا عدمت المسئولية فسد النظام، ولذا عند وضع نظام أخلاقي للمحاسبة فلابد من تحديد مسئوليات المحاسب فيه بدقة، وإذا كانت المواثيق الأخلاقية السابق ذكرها قد حددت هذه المسئوليات في المسئولية أمام العملاء وزملاء المهنة والمجتمع، فإنها في النظام الإسلامي أوسع من ذلك حيث توجد المسئولية أمام الله عز وجل وأمام ضمير المسلم، لأن أي مسئولية يتحملها الإنسان سواء بالتعاقد مع الغير أو إلزام نفسه بها يصبح مسئولاً عنها أمام الله عز وجل، ومن شان ذلك تدعيم الالتزام بها لأنه لا يمكنه أن يفلت من رقابة الله عز وجل عليه.

٥. مع الأخذ في الاعتبار كل ما سبق فإن مكونات الميثاق الإسلامي المقترح سوف تتكون من المسئوليات الأخلاقية للمحاسب ونطاق وهدف كل منها، يليها تحديد القيم والمعايير الأخلاقية العامة التي تؤدى إلى وفاء المحاسب بهذه المسئوليات، ثم القواعد التفصيلية التي تتعلق بهذه القيم والمعايير وتمثل قواعد السلوك الأخلاقي، وأخيرا كيفية تدعيم الالتزام بالميثاق الأخلاقي في التطبيق العملي.

جدول مكونات الجزء الأول من الميثاق الإسلامي

المسئوليات	الهدف	القيم الأخلاقية الأساسية	القواعد السلوكية الأخلاقية
أما الله عز وجل وأمام ضمير المحاسب المسلم	تدعيم الالتزام الأخلاقي	- التقوى -الإخلاص - المشروعية	- عدم خيانة الأمانة الملتزم بها أمام المتعاقدين معه - عدم المشاركة في الأعمال غير المشروعة مثل الربا والرشوة. -الإفصاح عن الكسب والإنفاق المخالف للشريعة. - البعد عن السلوك الاحتيالي والغش والتدليس. - لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فلا يرتكب مخالفة شرعية ويدعى أن ذلك لدواعي الوفاء بالتعاقد.
- أمام العملاء - أمام الزملاء ومجتمع المهنة - أمام مستخدمي القوائم المالية. - أمام الجمهور بشكل عام	- الوفاء بالتعاقد - تحقيق مصالح العملاء - توفير معلومات كافية وذات جودة عالية - تحقيق علاقات طيبة مع الزملاء - الالتزام بقواعد المهنة التي تصدرها المنظمة المهنية - كسب ثقة الجمهور - مراعاة الصالح العام - تحقيق استقلال المحاسب وموضوعيته	- الوفاء - العدل - الصدق - الأمانة - النزاهة والمروءة - التعاون - السماحة	- تحرير خطاب ارتباط يحدد فيه مسئولياته بدقة والالتزام بما جاء به. - الاعتماد على مستندات وأدلة إثبات مناسبة. - مراعة الصدق المحاسبي بإعداد والتأكد من المعالجة المحاسبية السليمة للمعاملات. - مراعاة الصدق الواقعي بأن ما سجل بالدفاتر والقوائم من بيانات يعبر بصدق عن ما حدث فعلا وله وجود خارجي. - البعد عن مواقف الريبة والشك فلا يعد أو يراجع في منشأة له فيها مصلحة شخصية أو عائلية وكل ما يجعله في موقف محاباة لصداقة أو عداوة. - عدم إفشاء أسرار العملاء أو استعمال المعلومات لصالحه أو لغيره. - عدم إخفاء معلومات مؤثرة على مصالح المساهمين. - عدم تضمين تقاريره بينات مخالفة للحقيقة مراعاة لصالح فئة على أخرى مثل التقارير الضريبية أو المقدمة للبنوك للحصول على ائتمان. - عدم قبول هدايا أو دفع عمولات للحصول على العملاء. - عدم المديح في نفسه والإعلان عن خدماته

المسئوليات	الهدف	القيم الأخلاقية الأساسية	القواعد السلوكية الأخلاقية
			- عدم قبول عمل مكان زميل آخر إلا بعد الرجوع عليه. - البعد عن سفاسف الأمور.
المسئولية المهنية	- تحقيق كفاءة الأداء المهني	- الكفاءة - الإتقان وإحسان العمل - الثقة	- الحصول على مؤهل علمي مناسب (التأهيل العلمي) - عدم قبول عمل محاسبي ليس مؤهلا له. - اجتياز فترة تدريب مناسبة (تأهيل علمي) - عدم إصدار أو الحصول على شهادات تدريب مزورة من مكاتب المحاسبين. - بذل العناية الواجبة عن طريق: - تخطيط العمل - وضع برامج - مناسبة الوقت - الاستعانة بمساعدين أكفاء - الإشراف السليم على العمل - الالتزام بالمعايير الفنية الصادرة عن المنظمات المهنية مثل معايير المحاسبة ومعايير المراجعة. - تحديد الأتعاب بما يتناسب مع الوقت والجهد - أن لا تحدد الأتعاب بطريقة شرطية أو معلقة على نتيجة العمل - الاطلاع المستمر على الإصدارات العلمية في مجال العمل. - التدريب المستمر - الإفصاح الكافي والعرض السليم للمعلومات واستخدام مصطلحات مناسبة

التعليق على الجدول

جاء اختيارنا للقيم الأساسية من بين الفضائل الإسلامية المنصوص عليها شرعا والتي تتصل بمسئوليات المحاسب وذلك على الوجه التالي:

أ. فالتقوى والإخلاص قيم إسلامية منصوص عليها في قوله تعالى في آية كتابة الديون ﴿وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [1] والإخلاص في قوله تعالى﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [2] والمشروعية في قوله تعالى﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا﴾ [3] وكل ذلك يجعل المحاسب المسلم يستشعر رقابة الله عز وجل في كل أعماله بما يدفعه إلى الالتزام بهذه القيم في سلوكه، ويوفر له ميزانا أو أساسا للتعرف على السلوك الحسن من خلال ميزان الحلال والحرام شرعا.

ب. أما قيم الوفاء والعدل والصدق والأمانة فهي متصلة ببعضها وجاء فيها قول الله تعالى (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾) [4] وقوله سبحانه سبحانه ﴿وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [5] وقوله عز من قائل (قائل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾) [6] ثم قوله سبحانه وتعالى (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾) [7] وكل هذه القيم تصب مباشرة في عمل المحاسب

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
(٢) سورة الأنعام : الآية ١٦٢
(٣) سورة الجاثية : الآية ١٨
(٤) سورة المائدة : الآية ١
(٥) سورة البقرة : الآية ٢٨٢
(٦) سورة التوبة : الآية ١١٩
(٧) سورة النساء : الآية ٥٨

أ. باعتباره شاهدا على الأحداث الاقتصادية، وحكما يحدد الحقوق والالتزامات عليه الالتزام بالموضوعية والاستقلال المستفادة من قوله تعالى تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ [1]وقوله عز وجل﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ [2].

ب. [3].أما قيمة المروءة والسماحة والتعاون، فمن من شروطها العفة والنزاهة وهي تتضمن ترقية السلوك وتحليه النفوس وزينة الهمم[4]، والمروءة لها صلة بعمل المحاسب كمعد للمعلومات وموصل لها، وهذا ما يظهر فيما روى عن الرسول ﷺ((من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته))[5] وقول الرسول ﷺ أيضا ((إن الله يحب معالي الأمور وأشرافها، ويكره سفاسفها))[6] وقول الله عز وجل في التعاون ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ ﴾ [7] وكل ذلك يعصم المحاسب من الوقوع في الزلل ويقوى علاقته بزملاء المهنة ويحافظ على كرامتها.

ت. أما قيمة الكفاءة في العمل وإتقانه، فتظهر بداية في أن المحاسب أجير ويبيع خدماته للغير، ومن شروط الإجارة شرعا قدرته على أداء الخدمات

(١) سورة النساء : الآية ١٣٥
(٢)سورة المائدة : الآية ٨
(٣)سورة المائدة : الآية ٨
(٤) آداب الدنيا للماوردي - مرجع سابق صـ٣٠٦-٣١٠
(٥) المرجع السابق صـ٣٠٦
(٦) الكسب للشيبانى، صـ٦٢
(٧) سورة المائدة : الآية ٢

ث. المتعاقد عليها وإلا كان غاشا مدلسا قياسا على الغش في السلعة المباعة، والغش والتدليس محرم شرعا، كما أن الإتقان مطلوب شرعا ويتم الربط بينه وبين محبة الله في قول الرسول ﷺ((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه))(١).

ج. إن القواعد التفصيلية السلوكية تمثل تفسيراً للقيم الأخلاقية في مجال التطبيق، ذلك أن الخير وما يوصل إليه من قيم أخلاقية أساسية كان هو الهدف المعلن في جميع المجتمعات بيد أن الآراء تختلف حول ماهية هذا الخير وكيفية تحقيقه والشروط الموصلة إليه، وإذا كان ضابط الخير والشر في الإسلام هو الحلال والحرام، فإن ذلك يوفر ميزانا عادلا وصادقا للتعرف على كيفية تحقيق الخير والشر. وهذا يرتبط بظروف الحال والواقع التطبيقي لكل سلوك وقد حاولنا أن نعدد بعض قواعد السلوك المهني في المحاسبة التي تدور في فلك تحقيق القيم الأخلاقية الأساسية وهي قد تزيد أو تنقص بحسب واقع الحال في التطبيق العملي.

- سبل تدعيم الالتزام بالميثاق الإسلامي لأخلاقيات المحاسبة: إن الإسلام دين ودنيا ولذا فإنه في كل أحكامه وتوجيهاته لا يقتصر على الجانب النظري وإنما يشمل أيضا سبل ضمان تطبيقها وذلك بأساليب عدة هي:
- الالتزام الذاتي للمحاسب المسلم بمراعاة الجانب الأخلاقي في سلوكه، وهذا الالتزام يستند كما سبق القول إلى أن أي مسئولية يتحملها الإنسان أيا كان مصدرها يصبح مسئولا عن أدائها أمام الله عز وجل، ومن وجه آخر فإن الالتزام الظاهري المخالف للحقيقة يدخل في دائرة الاحتيال ويكون نفاقا.

ومن شأن هذا الالتزام الذاتي أن يغطى الجزء الباطنى من السلوك أو البواعث والمقصود، كما أنه يلزم في ظل الحرية أو منطقة الاختيارات لدى المحاسب والتي تتزايد في ظل كبر حجم المشروعات وتعدد ملاكها والبعد الجغرافي والتنظيمي فيها.

(١)التيسير بشرح الجامع الصغير - ٢٦٩/١

- مسئولية المجتمع حول تدعيم الالتزام الأخلاقي، وتنبع هذه المسئولية سواء لمجتمع المهنة أو المجتمع العام من الفريضة الإسلامية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"
- مسئولية الدولة عن تنظيم أعمال رعاياها ورعاية مصالحهم، تتطلب أن يكون لها دور في تدعيم الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وكما جاء ((فإن الله ينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن))[1] ويكون دور الدولة هنا ليس فقط بأسلوب الثواب والعقاب، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك من خلال تعزيز القيم الأخلاقية بإصلاح الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بحيث لا يجد الفرد من الممكن خدمة مصلحته الخاصة إلا من قيود العدالة الاجتماعية والاقتصادية[2].
- برامج التعليم الأخلاقي المستمرة، ذلك أن التمسك الأخلاقي من عدمه ليس صفة طبيعية لا يمكن تغييرها وإلا لما أرسل الله سبحانه الرسل والأنبياء لتعديل وترشيد سلوك الناس نحو الخير، كما أن ضغوط الحياة قد تقلل البواعث الأخلاقية لدى كثير من الناس، ولذا يجب التركيز وبصفة مستمرة على التعليم الأخلاقي، وهو ما عمل عليه الإسلام من خلال إيجاد لقاء إسلامي أسبوعي كحد أدنى ممثلا في صلاة الجمعة وما تشمله من خطبة الجمعة، ويمكن أن يتم ذلك أيضا من خلال الدروس الدينية المستمرة على أساس منهجي تحدد فيه ساعات محددة ومنهج تعليمي محدد يتم إلحاق المحاسبين به كل فترة، وأيضا إدخال منهج أخلاقيات المحاسبة ضمن برامج التعليم المحاسبي، وكل ذلك له أهمية في الإصلاح الأخلاقي كما يقول ابن مسكويه عن الأخلاق "منها يكون مستفاد بالعادة والتدريب. وأننا مطبوعون على قبول الخلق بل ننتقل بالتأديب والمواعظ إما سريعا أو بطيئا"[3].

---

(١) د. يوسف القرضاوى "الأخلاق والاقتصاد الإسلامي" مؤسسة الرسالة صـ٤٤١

(٢) د. محمد عمر البشير - مرجع سابق صـ٣٠٨ - ابن مسكويه - تهذيب الأخلاق - مرجع سابق صـ٦٢

(٣) ابن مسكويه - المرجع السابق صـ٢٦

- العقوبات على مخالفة القيم الأخلاقية: تحتل العقوبات لتقويم سلوك البشر مكانا بارزا في النظام الإسلامي، وحيث أن القواعد الشرعية تدعم القواعد الأخلاقية ولا تنفصل عنها. فإن الشريعة الإسلامية قررت عقوبات على مخالفة قواعدها ممثلة في الحدود والتعزيز، ونظام العقوبات في الإسلام يمثل جبراً لضرر وردعاً وزجراً عن ارتكاب المخالفات فهو يقوم إجمالاً على ما يلي[1]:

- الجزاء الذاتي من نفس المسلم ممثلاً في تأنيب الضمير والإحساس بالندم كما قال الرسول ﷺ ((المسلم من سرته حسنته وساءته سيئته))[2] وتتم معالجته بالتوبة التي تقوم على الندم ورد المظالم والعزم على عدم تكرار المخالفة.
- الجزاء الشرعي أو الإداري ممثلاً في توقيع العقوبات التعزيرية حسبما يراه أولوا الأمر، والذي هو يبدأ بالعقاب المعنوي مثل الإنذار ولفت النظر والتوبيخ والتعريض، وينتهي بالجزاء المادي كالحبس، ثم ضرورة تضمين المخالف بتعويض الضرر الذي أصاب الغير من مخالفته وذلك يتمثل في الغرامة المالية.
- الجزاء الإلهي، فإن استطاع الإنسان إسكات صوت ضميره والتهرب من رقابة البشر والوقوع تحت طائلة القانون، فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله عز وجل الذي﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾ [3] وبالتالي لن يفلت من عقاب الله عز وجل دنيا وأخرى.

وبذلك تكتمل مكونات الميثاق الإسلامي ونأتي إلى نهاية البحث الذي نختتمه ببيان موجز عن مزايا هذا الميثاق التي يتميز بها عن غيره والتي تمثل في نفس الوقت الإضافة التي يمكن أن يقدمها الإسلام في مجال أخلاقيات المحاسبة.

---

(١)رسالتنا للدكتورة مرجع سابق صـ١٣١-١٣٣

(٢)التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوى ٤٢٣/٣

(٣) سورة غافر ، الآية ١٩

مزايا المنهج الإسلامي في بناء ميثاق أخلاقي للمحاسبة:

ويمكن أن نشير إلى هذه الملامح فيما يلي:

طبيعة الأخلاق الإسلامية:

تتميز الأخلاق الإسلامية عن غيرها بما يلي:

١. **من حيث المصدر**: يصف القائلون بضرورة مراعاة الجانب الأخلاقي في المحاسبة أن مصدر هذه القيم الأخلاقية هو المجتمع أو البيئة أو العقل الجماعي، وهذا ما يؤدى إلى عدم حيادته القيم من ناحية وأنه لا توجد قيم متفق عليها من ناحية أخرى[١] وهذا يمثل نقطة ضعف فيها للآتي:

أولاً: لإمكان الخروج عليها خاصة في ظل تزايد نطاق الحرية الشخصية التي تنادى بها الرأسمالية النظام الذي يسود العالم الآن.

وثانياً: للتغير الذي يطرأ باستمرار على القيم الأخلاقية ويجعل السلوك الذي كان غير مقبول بالأمس مقبولاً اليوم أخلاقياً، وذلك مثل الرشاوى إلى أصبحت تدفع تحت مسمى عمولات وتجيزها بعض مواثيق الأخلاق المحاسبة اليوم كما جاء في ميثاق الأخلاق الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين[٢].

حيث جاء في الحالات التي لا يكون الاستقلال فيها مطلوب في بعض الدول فيجوز دفع عمولات أو تحديد الأتعاب على أساس شرطي.

أما في الإسلام فإن مصدر الأخلاق هو السلطة الإلهية العليا[٣]، وهذا ما يجعل للأخلاق الإسلامية جدوى عالية. لأنه "لو ترك أمر وضع المعايير الأخلاقية للبشر فسيميلون بالطبع لوضع معايير تنحاز لمصالح الأقوياء .

كما أنه لا يوجد لدى البشر المعرفة اللازمة لتقييم آثار أعمالهم على الآخرين ولاسيما أولئك الذين يتأثرون بها عند بعد - مثل مستخدمي القوائم المالية - لذلك فإنهم بحاجه إلى جهة خارجية تتصف بحسن النية والعلم

---

(١) ايريل بوسترنج - مقدمة في إدارة الأعمال - ترجمة د. على السلمى، صـ٦٧، د. محمد عمر شبرا - مرجع سابق، صـ١٩٢.

(٢) مرجع سابق - الاشاد التفصيلى السابع - الأتعاب والعمولات

(٣) د. محمد عبد الله دراز ، دستور الأخلاق في القرآن الكريم، مرجع سابق، صـ٣٢

وتستطيع معرفة تلك الآثار لكي تقدم لهم قواعد للسلوك يمكنها أن تنقذ الآخرين من الآثار السلبية لأعمالهم، والله العلى الكبير الذي خلق البشر هو وحده القادر على معرفة طبيعتهم وحاجاتهم"[١].

٢. **من حيث الإلزام**: إذا كانت القيم الإسلامية يقف وراءها السلطة الإلهية العليا فإن ذلك يعمل على تدعيم الالتزام بها لاستشعار المسلم بأن الله سبحانه وتعالى يراقبه في كل أعماله ونواياه ويملك سبحانه القدرة توقيع الجزاء على مخالفتها.
٣. من حيث وضوح القيم الأخلاقية الإسلامية، فإذا كانت الأخلاق الوضعية تتكون من العادات والتقاليد الاجتماعية، فإن ميزان القيم الإسلامية هو الحلال والحرام الذي ورد واضحاً في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
٤. من حيث الأثر يقول أحد العلماء في المقارنة بين الفكر الأخلاقي الديني والفكر الأخلاقي الوضعي الفلسفي "التفكير الديني وتأثيره في الأخلاق كان أسرع تغلغلاً، وأدوم بقاء، وألصق بواقع الناس، والتفكير الفلسفي أشد بطئاً، وأخف تأثيراً في إدخال أي تغيير في أخلاق الناس"[٢].

التركيز على الالتزام الذاتي:

إذا كانت النظم الوضعية تعتمد في وضع القواعد السلوكية على القوانين والنظم لإصلاح أخلاقيات الناس، فإن القاعدة القانونية تحكم السلوك الظاهري للإنسان فقط، أما النظام الإسلامي فيعمل في منطقة الاختيارات الحرة والجزء الباطني في النفس، وقد سبق القول إنه حتى في المنطقة الظاهرة فإن القاعدة الشرعية تدعم القاعدة الأخلاقية التي يمتد عملها إلى الظاهر والباطن كما أن ربط الأخلاق في الإسلام بالإيمان والعبادات من شأنه أن يجعلها أكثر فاعلية في حياة الناس.

ومن وجه أخر فإنه كما قل الوازع الديني يتعين إصدار المزيد من القواعد القانونية ومراقبة تنفيذها مما يكلف تكاليف باهظة ومع ذلك فقد لا يعمل هذا النظام بطريقة منتظمة ما لم يتوافر له دعم بواسطة آلية محفزة تتمثل في

---

(١) د. محمد عمر شبرا، مرجع سابق، صـ٢٧٨

(٢)التفكير الأخلاقي عن ابن خلدون، مرجع سابق، صـ٩٦

الالتزام الأخلاقي بوازع من الضمائر الحية[١]، وهذا ما يؤكده كاتب أخر بقوله: "إن الأخلاق ليست فقط مجموعة من القواعد أو التعليمات التي تفرضها سلطة معنية، بل الإنسان الأخلاقي هو الذي يرى الحقيقة ويحترمها، ويصرح بها، ويلتزم بها من نفسه"[٢]. وهذا ما حدث بالنسبة لإصدار أنظمة أخلاقية محاسبية ومع ذلك توجد أخطأ ومخاطر أخلاقية في الممارسة، وما نراه واقعاً في التقارير الضريبية المزورة على سبيل المثال.

الاعتماد على التربية والتعليم:

الاعتماد على التربية والتعليم المستمرين سواء من خلال الممارسات الإيمانية بذكر الله عز وجل أو ممارسات شعائر العبادات من صلاة وصوم وحج وزكاة المتكررة بشكل دائم، أو من خلال الوعظ والدروس.

الشمول والتكامل في الإسلام :

الشمول والتكامل، فالإسلام في معالجة لسلوك المسلم لا يفرق بين موقف وآخر، ولذلك فالقيم الأخلاقية التي ذكرناها وغيرها كثيراً يجب على المسلم الالتزام بها سواء كان محاسباً أو غير ذلك.

---

(١)د. محمد عمر شبرا، مرجع سابق، صـ٧٨

(٢)إيريل بوسترنج - مرجع سابق، صـ٦٨

الفصل الثالث
الاستهلاك والادخار في الأنظمة الاستثمارية

تعد المحاسبة القومية أو الوطنية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية القومية":

من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها.

فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار واستيراد وتصدير .

في الواقع ، إن اقتصاد كل دولة يتألف من مجموعة من التنظيمات المتشابهة والمعقدة والتي لها أبعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الاقتصادية، وضمن هذا الإطار من التنظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي وتتعلق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية ، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الاقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهل استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية.

لهذا لجأ الاقتصاديون و الإحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني (القومي) تظهر وفقا للأساليب المحاسبية جانبي المنشأ (الموارد) والاستعمال (الاستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات و الأشكال.

إذن يقصد بالحسابات القومية " البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الإحصاءات الاقتصادية لتنصهر فيه ويعاد عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ويوضح مختلف العلاقات فيما بينها".

نشأة الحسابات القومية وتطورها:

إن ظهور المحاسبة في شكلها الحديث يرجع إلى عام ١٤٩٤م حين ظهر كتاب العالم الايطالي لوكا باسيليو الذي أوجد طريقة القيد المزدوج (المدين والدائن).

ولكن استعمال هذه الطريقة في التحليل الاقتصادي للوطن كله لم يظهر إلا منذ عهد قريب.

ولم يكن التأخر ناجم عن خطأ الباحثين الاقتصاديين وإنما كان يرجع إلى صعوبة تطبيق مبادئ المحاسبة المالية (التجارية) على الاقتصاد كله.

وكما أن تأخر استعمال مبادئ المحاسبة المالية في التحليل الاقتصادي يرجع إلى:

- **أولا** :عدم توفر المعلومات
- **وثانيا:** إلى عدم توفر طلب قوي على هذه المعلومات لدى الباحثين الاقتصاديين.

إن مجموع الأنشطة الاقتصادية في بلد ما يمكن التعبير عنه في مجموعة من البيانات والقوائم المالية والإحصاءات الاقتصادية.

كما أن تجميع وتسجيل وتصنيف وتلخيص ودراسة وتحليل هذه البيانات والقوائم المالية والإحصاءات وفقا لمبادئ ومفاهيم اقتصادية ومحاسبية للوصول إلى نتيجة معينة صارت تشكل مجموعة قواعد تسمى "نظام الحسابات القومية".

تاريخيا بدأت محاولات إعداد الحسابات القومية من خلال محاولة تقدير الدخل القومي والثروة القومية، وأول ما بدأت في نهاية القرن السابع عشر على يد الكاتب الإنكليزي (غريغوري كينغ) في عام ١٦٩٦ عندما قام بمحاولة بدائية لتقدير الدخل القومي الإنكليزي.

ثم استؤنفت هذه المحاولات بعد منتصف القرن الثامن عشر على يد الفيزيوقراطيين من خلال الطبيب الفرنسي الشهير (فرانسوا كينيه) في عام ١٧٥٨ في مؤلفه الشهير "الجدول الاقتصادي"، حيث وصف تداول الناتج الصافي بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التالية:

١. الطبقة المنتجة أو طبقة الفلاحين والمزارعين.
٢. الطبقة الحاكمة أو طبقة الحكام والملاك والصناع والتجار والمستخدمين.

٣. الطبقة العقيمة وأصحاب المهن الحرة.وشبَّه سريان الناتج الصافي للهيئة الاجتماعية بالدورة الدموية في جسم الإنسان.

بعد الطبيعيين جاءت المدرسة الكلاسيكية لتضم أولا كلا من (سميث ، ريكاردو ومالتوس) ولتضم ثانيا (ماركس).

هذه المدرسة هي التي اهتمت بالناحية الاقتصادية الكلية .

وعلى الرغم من اختلاف بعض التعابير المستعملة عن بعضها الآخر فان مؤسسيها اهتموا بشرح تشكيل الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات المختلفة التي تشكل عناصر الأمة أو الجماعة.

أما الكلاسيكيون المجددون New-Clasiques أمثال منجرو والراس فعلى الرغم من تقدمهم في التحليل الاقتصادي إلا أنهم لم يعملوا عملا جادا على إظهار المحاسبة القومية إلى حيز الوجود، فاهتمامهم كان ينصب على التحليل الاقتصادي الجزئي وعلى المؤسسات الفردية ومشاريعها، وتجاهلوا فكرة المحاسبة القومية التي تعد أداة فعالة لتدخل الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي.

ثم استؤنفت محاولات إعداد حسابات قومية من خلال تقدير الدخل القومي بعد الحرب العالمية الأولى، ولاسيما على يد كل من (كوزنتز) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٠، و(بولاي وستامب) في بريطانيا في عام ١٩٢٤.

ثم جاءت أزمة ١٩٢٩ لتؤكد أهمية تدخل الدولة تدخلا واسعا في المجال الاقتصادي ولاسيما في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ويمكن القول أن أبرز حدث ساهم في إبراز الحسابات القومية وتطويرها هو النظرية الكينزية عام ١٩٣٦ عندما نشر (جون مينارد كينز) "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، فأوجد الإطار الاقتصادي الملائم لمثل هذه الأبحاث، ولاسيما بواسطة المفاهيم الاقتصادية الكلية التي دفعت دراسات الدخل القومي نحو النمو والتطور.

وقد بين كينز في نظريته العامة المشار إليها كيف انتقل الاقتصاد المعاصر من عهد الوحدات الجزئية إلى عهد الوحدات الكلية.

ومن النطاق الخاص الضيق إلى النطاق العام الواسع، ومن التوجيه الفردي أو ما يسمى بقرارات الفعاليات الاقتصادية الفردية إلى التوجيه العام أو مقررات الفعاليات الاقتصادية العامة التي تتولاها المجموعات والهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة وعلى رأسها الدولة.

وكان لزاماً على السلطات الحكومية إرساء الأسس والقواعد اللازمة لمثل هذا الاتجاه الجديد، بواسطة جميع الإحصاءات الدقيقة الشاملة المتعلقة بالثروة القومية وبالدخل القومي، وبسائر النشاطات الاقتصادية، ووضع القاعدة الاقتصادية والنماذج الرياضية التي تتمشى مع التطورات الأخيرة.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لحصر خسائر ما دمرته الحرب، وتقدير التعويضات لها من أجل إعادة تعمير اقتصاديات البلدان الأوربية، وفيما بعد للتعرف على حالة الاقتصاد وتطوره ، فكان هذا الأمر موضع اهتمام القسم الاقتصادي واللجنة الإحصائية لدى الأمم المتحدة (عصبة الأمم حينذاك) فانطلقت من الخبرات المتراكمة من السابق عن كيفية قياس الدخل القومي وإمكانية الاستفادة منها في بناء إطار للحسابات القومية.

في الحقيقة، تراكمت خبرة البلدان والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة القومية بشكل سريع خلال فترة ما بعد الحرب الثانية، وبحلول عام ١٩٥٠ تمكن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة من إعداد تقديرات الدخل القومي لـ ٤١ بلدا للفترة " ١٩٣٨ ـ ١٩٤٨" أو لجزء منها.

وبموزرة ذلك، نشرت منظمة التعاون الأوربي عام ١٩٥٢ مجموعة حسابات أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان.

في عام ١٩٥٢ ، عين الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء اجتمع في نيويورك لوضع نظام موحد، وكانت نتيجة الاجتماع تقرير عام ١٩٥٣ بعنوان " نظام حسابات قومية وجداول داعمة". قدم تقرير عام ١٩٥٣ مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص ومطابقة رأسمالية، ومعاملات خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي:

١. قطاع المشايع
٢. وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح
٣. وقطاع الحكومة العامة.

وجاء في مقدمة تقرير ١٩٥٣ أن الغرض منه " هو وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والناتج القومي تطبق على نطاق عام"، كما أشارت إلى مسألة هامة جدا تخص المقارنات الدولية وهي حساب قيم المؤشرات الإجمالية بالأسعار الثابتة، وذلك لأغراض المقارنة والتحليل.

وفي عام ١٩٦٤ عقدت الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء لتقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام ١٩٥٣، واستندت مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقدمت نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية عام ١٩٦٧، وفي عام ١٩٦٨ أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية المنقح الذي أصبح يعرف بـ SNA-٦٨.

جاء في مقدمة نظام ١٩٦٨ أن تطورين اثنين حدثا منذ صدور نظام ١٩٥٣ ساعدا على إصدار النظام الجديد لعام ١٩٦٨ وجعلاه ضروريا إذا ما أريد للمعايير الدولية أن تواكب العمل الجاري في مختلف البلدان.

التطور الأول: هو صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.

التطور الثاني: كان بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

نتيجة هذه التطورات التي تحققت في نظام ١٩٦٨ أصبح نظام الحسابات القومية الجديد يشتمل على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات وقسم صافي الإقراض/الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية، كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة كلها لتبين حسابات القطاعات.

ووضع هيكل النظام في مصفوفة تمثل في كل حساب الأصول الافتتاحية والإنتاج والاستهلاك والتراكم والعالم الخارجي وإعادة التقييم والأصول الختامية، بصف وعمود.
ولكي يشمل نظام ١٩٦٨ هذه التوسعات قدم مجموعة من ٢٠ حسابا مقسمة في ثلاث فئات:.
الفئة الأولى الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتقفل بحساب المعاملات الخارجية للدولة.
الفئة الثانية فتتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.
وتتصل حسابات **الفئة الثالثة** بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون المقيمون: الشركات غير المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الأسر المعيشية.
وتوقع واضعو نظام ١٩٦٨ أن ينطبق هذا النظام بنفس القدر على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها.
طلبت اللجنة الإحصائي في الأمم المتحدة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، والصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق.
وأمرت هذه اللجنة في عام ١٩٧٩ بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حيث تم الاجتماع عام ١٩٧٩ بعقد اجتماع لفريق من الخبراء، حيث تم الاجتماع عام ١٩٨٠ لبحث التطبيق العملي لنظام ١٩٦٨ واتجاهه المستقبلي في ضوء الخبرات المكتسبة لدى كل دولة من الدول وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية.
وإثر تقرير آخر قدم إلى اللجنة الإحصائية يتضمن آراء فريق الخبراء طلبت اللجنة وضع مقترحات محددة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية.
وفي دورة عام ١٩٨٥ عهدت اللجنة الإحصائية إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بوضع برنامج العمل

والترتيب لمشاركة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة.

وخلال الفترة ما بين عامي " ١٩٨٦- ١٩٨٩" اجتمعت فرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع، هي:

هيكل نظام الحسابات القومية، ومقارنات الأسعار والكميات، والقطاع الخارجي، وقطاع الأسر المعيشية، والقطاع العام، وحسابات الإنتاج وجداول المدخلات والمخرجات، والتدفقات والموازين المالية، ومطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازين الاقتصادية. أتيح مشروع مؤقت لنظام الحسابات القومية المنقح لاجتماع اللجنة الإحصائية عام ١٩٩١ ، كان أساسا للمناقشة في حلقة دراسية أقاليمية عقدت في تشرين الأول ١٩٩٢.

وقدم المشروع نفسه إلى اللجنة الإحصائية في دورة عام ١٩٩٣ مع تقرير الحلقة الدراسية الذي جاء في خاتمته أن " المشتركين يعتقدون بأن نظام الحسابات القومية المنقح يشكل تحسينا هائلا على سلفه الذي نشر عام ١٩٦٨.

وأوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في نيويورك خلال الفترة "٢٢ شباط – ٣ آذار ١٩٩٣" باعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.

لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حصلت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية السابق عام ١٩٦٨. فقد أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة، وتغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات ، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها.

وقد استجاب نظام ١٩٩٣ إلى جميع هذه التطورات لحد كبير من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التي تضمنها.

ومن الخصائص المميزة أيضا لنظام ١٩٩٣ هو توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيد في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

لقد كان اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ واحدا من أهم الأحداث التي حصلت في ميدان الإحصاءات الرسمية خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام ١٩٦٨.

فهو يعطي صورة شاملة للاقتصاد الوطني والتدفقات التي تتم داخله وبينه وبين بقية العالم، ويتوقع منه أن يوفر إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين القوميين في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، ويتميز بالمرونة الضرورية كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء.

بشكل عام، يمثل نظام ١٩٩٣، كغيره من أنظمة الحسابات القومية التي سبقته، مرحلة من مراحل تطور المحاسبة القومية المستمر. ولمواصلة هذا التطور لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع محاسبية قومية معينة قبل أن يمكن إدماجها في المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بنظام الحسابات القومية في المستقبل.

تعريف المحاسبة القومية:

هناك تعاريف عديد للمحاسبة القومية نذكر منها:

١. **المحاسبة القومية**: هي وسيلة للمراقبة، للتنبؤ والعمل، وتعد من الوسائل الهامة بالنسبة إلى المخطط والى رجل السياسة
٢. **المحاسبة القومية**: أداة فنية مستوحاة من المحاسبة التجارية وتعطي تمثيلا واضحا للفعالية الاقتصادية لدولة ما، وذلك على شكل نتائج من المعلومات المختارة المعبر عنها بأرقام.
٣. **المحاسبة القومية**: هي العرض، وفق كادر محاسبي مدروس لمجموع المعلومات الرقمية المتعلقة بالنشاط والفعالية الاقتصادية لأمة ما".

٤. **المحاسبة القومية**: هي مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا.
٥. **المحاسبة القومية**: توفر سجلا شاملا وتفصيليا للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي يضطلع بها داخل اقتصاد ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق، أو في مكان آخر، بين عوامل، ومجموعات عوامل، اقتصادية مختلفة.

نستخلص مما سبق إن المحاسبة القومية:

١. ليست علما قائما بذاته وإنما هي فن تصوير النشاط الاقتصادي بأسلوب محاسبي معين.
٢. ليست متفرعة عن المحاسبة التجارية (بشكل مباشر) على الرغم من أنها تستعين ببعض مبادئها وطرقها.
٣. تمثل نشاط أو حركة لا وضعا ثابتا من الأوضاع أو مركزا ماليا معينا.
٤. تتناول نشاط دولة لا أمة.
٥. تعود إلى فترة زمنية محددة هي السنة غالبا.
٦. تتناول الكليات لا الجزئيات.

أهداف الحسابات القومية:

للحسابات القومية أهداف وفوائد عديدة من حيث أنها تشكل إطارا متناسقا للإحصاءات الاقتصادية، وتضمن انسجاما في المفاهيم والمضامين ، وتشكل قاعدة للتصنيف، وتقدم نظاما لعرض المعلومات الاقتصادية الإحصائية، ومن ثم تشكل أداة هامة لرسم السياسات الاقتصادية وإعداد الخطط الإنمائية سواء للوطن كله أو لجزء منه.

أ. تشكل الحسابات القومية إطارا فكريا متناسقا يمكن بواسطته تنظيم الإحصاءات الاقتصادية المختلفة، ولما كانت الحسابات الاقتصادية تتألف من العديد من الإحصاءات لذلك فإن تعاريف ومفاهيم الحسابات القومية تشكل قوة دافعة من أجل إعداد الإحصاءات بشكل منسق ومنسجم مع أهداف الحسابات القومية.

ب. تعتبر الحسابات القومية أداة هامة للرقابة على جودة الإحصاءات فأية سلسلة لا تنسجم مع أهداف الحسابات سوف يعاد النظر فيها أو تعدل أو تراجع حتى تصبح ملائمة في جودتها وتركيبها لما تتطلبه الحسابات القومية.

ت. تؤلف الحسابات القومية قاعدة للتصنيف والتعريف والانسجام الواجب الواجب توفره في المفاهيم الإحصائية والتعاريف المستقلة يقتضي أن تكون هناك قدرة في النظام المحاسبي القومي على عرض القيم والمجاميع الاقتصادية وعلى عرض مكوناتها وعناصرها بنفس الدرجة من الوضوح والانسجام، وإظهار مختلف الصلات المتبادلة السائدة مابين مختلف الأجزاء ، وهذا يتطلب بدوره وضع قواعد محددة لإجراء وإعداد التصانيف اللازمة وتعريف كل منها بشكل منسجم مع أهداف الحسابات.

ث. إن الفائدة الأساسية للحسابات القومية والتي دفعت بالاقتصاديين لإعداد هذه الحسابات تطويرها، تتجلى في كون الحسابات القومية تشكل أداة هامة من أدوات التخطيط الاقتصادي ووسيلة من وسائل رسم السياسات الاقتصادية واعتماد الإجراءات التنفيذية لها. فالحسابات أداة تساعد على تحليل الأداء للاقتصاد كله ولقطاعاته المختلفة، وعن طريق هذا التحليل يمكن اقتراح السياسات والحلول والخطط لمعالجة المشاكل الاقتصادية أو تحسين الأداء وتنمية الاقتصاد.

إلا أنه يجب أن لا يستنتج مما تقدم أن الحسابات الاقتصادية القومية هي أكثر من إطار وصفي، فهي في الحقيقية ليست إلا محاولة لتصوير ما يتم في الاقتصاد وليست علاجا لمشاكله، وهي أداة مساعدة على التحليل وليست الحل المناسب، فالحسابات القومية هي تصوير رقمي للاقتصاد وعلى المحلل الاقتصادي إن يستفيد منها ليقترح الحلول التي يراها مناسبة وملائمة.

وعلى هذا فإن أهم ما تقوم به الحسابات القومية هو إن تؤمن تلقائية الانسجام في تصنيف المعلومات الاقتصادية وتلخيصها بشكل منسجم يبرز العلاقات الأساسية السائدة في تركيب الاقتصاد ويساعد بالتالي على التحليل وإجراء التنبؤات والمقارنات التحليلية والتركيبية زمنيا وجغرافيا.

العلاقة بين حسابات المشروع والحسابات القومية:

تتميز المعطيات والمعلومات المحاسبية في حسابات المشروع (حـ/تشغيل، حـ/متاجرة و حـ/أرباح وخسائر من ثم قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية) بثلاث خصائص رئيسية هي:

١. الدقة النسبية للحسابات
٢. التلاحم العضوي بين هذه الحسابات وترابطها مع بعضها البعض
٣. التجدد الدوري للمعلومات المحاسبية.

ولذلك فان الحسابات الختامية في المشروع تشكل مصدرا هاما من مصادر تكوين الحسابات القومية.

إن كلا من النموذجين المحاسبيين (الحسابات القومية وحسابات المشروع) يقدم صورة مبسطة عن الفعالية الاقتصادية بمعنى أنه يسجل ويصف رقميا وبطريقة منظمة ومبوبة وقائع النشاط الاقتصادي حسب حدود مجاله الخاص بهدف استخلاص نتائج ذات معنى.

إن تطبيق مبدأ القيد المزدوج في كلا النموذجين هو الذي يعطيهما نوعا من التشابه، فمبدأ القيد المزدوج هو أساس عرض حسابات متوازنة وإن كان تطبيقه هو أكثر وضوحا ودقة في المحاسبة المالية أو في محاسبة المشروع منه في المحاسبة القومية لأسباب تتعلق بتوافر إحصاءات تفصيلية وشاملة.

إلا أنه رغم التشابه الظاهري بين كلا النموذجين المحاسبيين من حيث اعتمادهما على مبدأ القيد المزدوج ، فإن لكل منهما أهدافه ومنهجيته الخاصة به، حيث أن المحاسبة السائدة في المشروع لم تواكب جميع مفاهيم ومنهجية الحسابات القومية ومازالت هناك أوجه اختلاف عديدة من أهمها:

١. عدم وجود مفهوم مقابل لمفهوم القيمة المضافة:

يشكل مفهوم القيمة المضافة حجر الزاوية في إنشاء الحسابات القومية المتكاملة. فهو يعبر في احد جوانبه عن الفعالية الإنتاجية لمؤسسة ما أو لفرع إنتاجي أو قطاع معين تلك الفعالية الناجمة عن التأليف والتركيب بين عوامل الإنتاج من اجل خلق السلع والخدمات.

إن القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج الممثل بالسلع والخدمات محسوبة وفق الأسعار المحتسبة أو المقدرة وبين قيمة الإستهلاكات الوسيطة (المستلزمات السلعية والخدمية) الضرورية لإبراز هذا الإنتاج إلى حيز الوجود.

أو أن القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة الإستهلاكات الوسيطة (الإستهلاكات الوسيطة هي عبارة عن المواد الأولية والسلع والخدمات الأخرى التي يتم استهلاكها من قبل مشروع ما من اجل الحصول على المنتجات التي يصنعها أو يحولها أو يوزعها وأيضا الخدمات التي ينتجها).

أن هذا المفهوم (القيمة المضافة) المستخدم في الحسابات القومية لا يوجد له مقابل في حسابات المشروع إلا انه من الممكن حساب القيمة المضافة انطلاقا من حسابات المشروع عن طريق حساب العناصر المحاسبية التي تكون القيمة المضافة.

٢. **اختلاف تواريخ تسجيل العمليات في كلا النموذجين:**

يسجل محاسب المشروع (المصروفات أو الإنفاق) في الحسابات منذ اللحظة التي يقرر فيها، وان لم تدفع النفقة لأصحابها، أي يجري إثبات الحقوق المستحقة للآخرين في حسابات الذمم وتجري عملية التسديد أي الدفع الفعلي فيما بعد.

بمعنى أنه توجد في محاسبة المشروع أحيانا عملية فصل تقرير النفقة واستحقاقاتها من جهة وعملية التسديد الفعلي لهذه النفقة من جهة أخرى. وهكذا فإن الأعباء الاجتماعية يمكن إن تسجل في حساب مناسب منذ اللحظة التي يدفع فيها العمال حصتهم منها، وقبل دفعها نهائيا إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وينطبق الأمر نفسه على أرباب العمل.

بينما يهتم المحاسبون القوميون بالدرجة الأولى بتسجيل العمليات النقدية الفعلية أي بإدراج بنود الإنفاق اعتبارا من التدفقات المالية والنقدية التي رافقته والتي اعتبرت بمثابة إتمام لصفقة أو لعملية معينة.

وبصدد أقساط التأمينات الاجتماعية فان المحاسبين القوميين لا يسجلونها في الحسابات القومية إلا عندما تدفع فعلا إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

إن هذه الصيغة تحقق تماسكا في حسابات مختلف القطاعات المؤسسية بما تتيحه من تقابل بين حساباتها، وتجنب بالتالي خلق بنود دائنة ومدينة للتسويات.

٣. اختلاف مفهوم إهتلاك الموجودات الثابتة:

يوجد لإهتلاك الموجودات الثابتة مفهومان مختلفان جذريا: مفهوم محاسبي (يستخدم في حسابات المشروع) ومفهوم اقتصادي (يستخدم في الحسابات القومية).

إن المفهوم المحاسبي يفترض إن أسعار السلع الرأسمالية ستبقى ثابتة خلال الفترة المقدرة لاستخدامها، وبالتالي يجرى حساب أقساط الإهتلاك السنوي التي يقتطعها المحاسبون من دخل المؤسسة للتعويض عن الجزء المهتلك من السلع الرأسمالية خلال الدورة المحاسبية حسب قيمة أو تكلفة اقتناء هذه السلع.

أما المفهوم الاقتصادي فيأخذ بالقيمة الاستبدالية للسلع الرأسمالية التي تخضع للاهتلاك، وبالتالي يجري حساب أقساط الاهتلاك على أساس هذه القيمة، إذ ليس المهم احتساب أقساط الاهتلاك وتحميلها لحسابات النتائج بصورة دورية، وإنما الغاية الأساسية من هذه العملية هي إجراء تراكم نقدي عبر الزمن من أجل الحفاظ على القيمة الاقتصادية للموجودات الثابتة أي تهدف إلى إعادة تكوين رأس المال عن طريف استبدال عناصره في اللحظات المناسبة.

فالمفهوم الاقتصادي هو تناقص قيمة الموجود الرأسمالي بالأسعار الجارية وهو يمثل الفرق بين القيمة الحالية للموجود والقيمة الواجب دفعها لإحلال موجود مماثل آخر جديد بدلا من الأول.

إن محاسبة المشروع تطبق المفهوم المحاسبي في حساب قسط الإهتلاك الدوري بينما تلجأ المحاسبة القومية إلى إجراء تقديرات دورية للتجهيزات والآلات والتشييدات أي للعناصر المكونة لرأس المال القومي، وتحتسب انطلاقا من هذه التقديرات التي تأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار السلع الرأسمالية.

يجب تسجيل أقساط إهتلاك رأس المال في الحسابات القومية بغية حساب صافي الناتج أو الدخل القومي.

إن حساب الإهتلاك وفق المفهوم المحاسبي يتميز بالدقة النسبية، بينما تتميز طريقة حساب الإهتلاك وفق المفهوم الاقتصادي بالتقدير الجزافي وعدم الدقة نظرا لصعوبة حساب معدلات ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية، وتعقيد حساب تراكم المخزون الرأسمالي.

٤. اختلاف في مضمون مفهوم تكوين رأس المال:

إن مفهوم الإنفاق الرأسمالي في محاسبة المشروع هو أكثر اتساعا من المفهوم الخاص بالحسابات القومية، إذ أن المحاسبة القومية تستبعد الإنفاق المتعلق بالحصول على السلع الرأسمالية المستعملة، والإنفاق على شراء الأراضي.

وتعتبر نفقات التأسيس من عناصر الاستهلاك الوسيط، على العكس من ذلك فإن محاسبة المشاريع تدخل هذه العناصر ضمن بنود الموجودات الثابتة (تكوين رأس المال).

فضلا عن ذلك ، تعتبر محاسبة لمشاريع بعض النفقات جزءا من الإنفاق الجاري مثل التصليحات الجارية على الآلات والتجهيزات أو التشييدات والأبنية الصناعية، وبالتالي تحملها لحساب الأرباح والخسائر .

بينما تعتبر المحاسبة القومية هذا النوع من الإنفاق إنفاقا رأسماليا أي جزء من تكوين رأس المال الثابت الذي يتم تسجيله في حساب رأس المال في الحسابات القومية ولا يجب اعتباره عبئا على النتيجة المحاسبية للدورة المالية كما هو الحال في نموذج حسابات المشروع.

٥. الاختلاف في تفسير تغير المخزون السلعي:

أن تغيرات المخزون السلعي يجب أخذها بعين الاعتبار في المحاسبة القومية من أجل حساب قيمة الإنتاج النهائي، تتطابق مع التغيرات المادية (العينية) لعناصر هذا المخزون، أي مع حجم المخزون السلعي في نهاية المدة عن المخزون السلعي في بداية المدة، مع افتراض أن كلا من الكميتين قد جرى تقييمهما بنفس نظام الأسعار، بينما الأمر على العكس من ذلك في حسابات المشروع، إذ أن المخزون السلعي يسجل بسعر الشراء أو بسعر التكلفة وحيث أنه يتجدد باستمرار خلال العام نتيجة الصفقات التجارية أو العمليات الصناعية، فإن السلعة (أي سلعة) لا تدرج في الحسابات بنفس السعر الواردة به في المخزون السلعي أول المدة أو آخر المدة.

أن الاختلاف بين قيمة هاتين الكتلتين، يقيس ليس فقط الزيادة العينية (أو النقص) ولكن أيضا تغيرات الأسعار الحاصلة بين تاريخ اقتناء المخزون الأولى والمخزون النهائي.

والآثار الناجمة عن انخفاض أو ارتفاع الأسعار للسلع والمواد ليس لها مكان في الحسابات القومية عند تقدير تغير المخزون السلعي، وإنما يتم تقدير جزافي لتغير المخزون السلعي كميا، ثم يجرى التقييم على أساس الأسعار الوسيطة السائدة خلال الدورة موضوع البحث.

٦. الاختلاف في مفهوم النفقة الجارية وعلاقتها مع مختلف العمليات الاقتصادية:

يخص هذا الموضوع عناصر الاستهلاك الوسيط إذ إن هذه النفقات تعتبر من وجهة نظر حسابات المشروع عبئا إما على حساب التشغيل ، المتاجرة أو الأرباح والخسائر، بينما تعتبر في نموذج الحسابات القومية جزءا من الاستهلاك الوسيط الذي اقتضته العملية الإنتاجية للمشروع من اجل إنتاج السلع والخدمات وخلق القيمة المضافة.

والجدول التالي يبين بعض الاختلافات :

نوع المصروف	حسابات المشروع	الحسابات القومية
الكهرباء والمواصلات والنقل	عبء على حساب التشغيل أو المتاجرة أو الإرباح والخسائر	جزء من الاستهلاك الوسيط
الإيجارات	عبء على حساب التشغيل أو المتاجرة أو الإرباح والخسائر	جزء من عناصر توزيع الدخل
الرواتب والأجور	عبء على حساب التشغيل أو المتاجرة أو الإرباح والخسائر	جزء من عناصر توزيع الدخل

كيفية الانتقال من حسابات المؤسسة (المشروع) إلى الحسابات القومية

١. البيانات الموحدة:

تعد البيانات الموحدة بشكل خاص لتلبية حاجات الاقتصاديين والمحللين للنشاط الاقتصادي القومي ، هذه البيانات يمكن أن تكون بيانات الدخل أو بيانات محاسبية أخرى فتدمج في هذه البيانات الحسابات الكثيرة بعد إزالة المتكرر منها وهكذا يمكننا الانتقال من الصعيد الخاص إلى الصعيد القومي.

٢. **الفرق بين حساب الإرباح والخسائر للمؤسسة والاقتصاد:**

إن الفرق بين بيان الإرباح والخسائر وبين بيان الدخل والإنتاج للمؤسسة الواحدة يعود إلى الأهداف التي يحاول كل البيانين أن يحققها.

فذا أراد المحاسب من شركة إظهار الربح الصافي النهائي فان ترتيبه لبيان الأرباح والخسائر يجب أن يؤدي إلى إظهار صافي الربح في النهاية على انه البند النهائي الذي تقوم على أساسه كل العمليات.

كما إن المفاهيم المتعددة للربح (الربح الإجمالي، الصافي قبل الضرائب، الصافي القابل للتوزيع..الخ) ذات أهمية بالغة لتحليل الأرباح والخسائر لذا تظهر في تسلسل الحساب.

أما المحاسب القومي فهو يريد أن يظهر إنتاج المجتمع.

ومن هنا يظهر الفرق في المفهوم، فالعمليات التي يعتبرها محاسب الشركة نقصا في الربح (كالأجور والرواتب والضرائب) تعد لدى المحاسب القومي خلقا للقيم الإنتاجية.

إن بيان الأرباح والخسائر للمؤسسات يظهر حركة صافي التملك بواسطة الربح وهو يبدأ ببيان الواردات ثم يطرح منها النفقات مرورا بمفاهيم الربح المختلفة إلى إن ينتهي بالربح الصافي النهائي.

٣. **عناصر بيان الدخل والإنتاج ومقوماتهما:**

ينقسم حساب الدخل والإنتاج القومي إلى:

الطرف الدائن: موارد المنتج تأتي من مبيعاته أو تتمثل في تغير مخزونه

الطرف المدين: يستعمل المنتج الموارد التي تأتي من بيع الإنتاج في تسديد الأنصبة المستحقة لعوامل الإنتاج نظير قيامها أو مشاركتها في الإنتاج.

حـ/ الدخل والإنتاج القومي

المدفوعات إلى الأفراد	المبيعات الاستهلاكية
١- الأجور والرواتب ومتمماتها	١- الاستهلاك الخاص
٢- الفوائد الناتجة من رأس المال	٢- الاستهلاك العام
٣- إيجارات الأراضي والعقارات	
٤- الأرباح المدفوعة	**المبيعات الرأسمالية**
	١- استثمار الخاص
المدفوعات إلى الحكومة	٢- استثمار العام
١- ضرائب دخل الشركات المساهمة	٣- التغير في المخزون
٢- الضرائب على الأملاك	
٣- الضرائب الصافية غير المباشرة	
المحتجز لدى المنتجين	
١- إهتلاك رأس المال	
٢- الأرباح غير الموزعة	
= مجموع الدخل القومي	= مجمل الإنفاق على الدخل القومي

العناصر الاقتصادية في المحاسبة القومية

١. الاستهلاك والادخار والاستثمار.
٢. رأس المال القومي والثروة القومية ميزانية الثروة القومية.
٣. الناتج القومي.

أولاً:الاستهلاك والادخار والاستثمار:

تعريف الاستهلاك:هو إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات في شكلها النهائي لإشباع الحاجات والرغبات المختلفة سواء أكانت مادية أم معنوية، عضوية أم فكرية أم ثقافية، ضرورية أم ترفيهية، وذلك لشراء المواد الغذائية والحاجات المنزلية أو الشخصية، وخدمات أصحاب المهن الحرة أو المؤسسات كخدمات الأطباء والمهندسين والمحاسبين وشركات النقل والسفر والتأمين والفنادق والمطاعم والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها.

والاستثمار غير الإنفاق إذ أن الاصطلاح الأخير يشمل كلاً من الاستهلاك والاستثمار.

تعريف الادخار:هو الامتناع عن استعمال جزء من الدخل في الاستهلاك مدة زمنية معينة كالسنة وذلك بقصد تثميره فوراً أو في وقت لاحق قصير نسبياً.

وهناك الادخار الاستهلاكي الذي يستعمل في عمليات استهلاكية لاحقة، والادخار المنتج الذي يستعمل فعلاً في عمليات استثمارية.

الاكتناز:ولا بد من التميز بين الادخار والاكتناز، فالاكتناز هو ادخار عقيم طويل الأجل أو تجميد للمال النقدي، يخرج من حلقة التداول مدة زمنية طويلة عادة تزيد عن السنة.

تعريف الاستثمار:هو استخدام المدخرات النقدية في شراء الأموال الإنتاجية أو الرأسمالية أي رؤوس الأموال المنتجة، لاستعمالها في مشروع معين، أو لتوسيع مشروع قائم حالياً، أو لتكوين المخزون السلع.

ويشمل هذا الاصطلاح الأرض والمباني والتشييدات المختلفة والتجهيزات والمعدات والآلات والمواد الأولية ومصادر الطاقة ووسائل النقل، وما شابه ذلك مما يمكن استخدامه في عمليات الإنتاج.

فالتوظيف المالي للمدخرات لتحقيق دخل فردي سريع لا يدخل في التعريف المتقدم لأنه لا يزيد شيئاً في مجموع الثروة القومية، بل ينتقل الأموال أو المنافع من يد إلى أخرى دون إدخال لأية زيادة حقيقية عليها.

العلاقة بين الاستهلاك والادخار بصورة عامة

إن الاستهلاك والادخار ظاهرتان متعاكستان متكاملتان، إنهما متعاكستان لأن المرء لا يستطيع أن يستهلك دخله وأن يدخر في الوقت نفسه، فلا بد له من توزيع هذا الدخل بين العمليتين، فإذا زاد الاستهلاك قلَّ الادخار، وإذا زاد الادخار قل الاستهلاك.

وهما متكاملتان لأن كل منهما عامل ضروري لتكوين الاستثمار وتحقيقه، فكلما اتسع نطاق الاستهلاك كان ذلك حافزاً على زيادة عمليات الاستثمار كي يرتفع الإنتاج لمجابهة الطلب المتزايد هذا أولاً.

كما أن هناك أيضا علاقة وثيقة بين الادخار و الاستثمار، فعندما يرتفع مستوى الاستهلاك ينخفض مستوى الادخار، مع العلم بأن الادخار هو الذي يمول المشروعات الاستثمارية، وكذلك فإنه عندما يقل الاستهلاك يزيد الادخار، مع العلم بأن الاستثمار لا يمكن أن يفوق حجم الطلب فلا فائدة إذاً من زيادة الادخار أكثر من اللزوم، فكيف يمكن التوفيق بين هذه العناصر المختلفة، لاسيما وأن مجموع المدخرات يجب أن يتعادل مع مجموع الاستثمارات في نهاية الدورة الاقتصادية وفقاً للنظرية الكينزية، مع افتراض انعدام الاكتناز حيث وضع كينز في كتابه النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد، الذي أصَدر في عام ١٩٣٦ ، صياغة عملية دقيقة لنظرية الدخل القومي منطلقاً من القول بأن مستوى الدخل القومي يتوقف على تيار الإنفاق: أي إنفاق الأفراد على الاستهلاك، أو إنفاق الأفراد والمشروعات على الاستثمار، أو إنفاق الدولة، وإنفاق الخارج على السلع الوطنية، ويمثل هذا الإنفاق ما يسمى بالطلب الكلي.

أما بالنسبة إلى الاستعمال فيمكن القول أن الدخل المُتحصِّل يمكن أن يستخدم للإنفاق الاستهلاكي في داخل البلاد أو خارجها أو للادخار، ويمثل هذا الجانب ما يسمى بالعرض الكلي.

فإذا كنا في اقتصاد مغلق ورمزنا:

إلى الدخل القومي بالرمز: **د** وإلى الاستهلاك بالرمز: **ك**

وإلى الاستثمار بالرمز: **ث** وإلى الادخار بالرمز: **خ**

كان لدينا:

$د_{ط}$ = ك + ث . الطلب الكلي (١)
$د_{ع}$ = ك + خ . العرض الكلي (٢)

وبما أنه في حالة التوازن فإن الدخل من حيث الطلب الكلي يجب أن يعادل من حيث العرض الكلي وأن الاستهلاك هو نفسه في كل من المعادلتين فإننا نجد أن:

ث = خ أو الاستثمار = الادخار.

وتدل الإحصاءات على أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل القسم الأكبر من القيمة المطلقة للإنتاج.

ولذلك كانت لدراسة العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي أهمية كبرى في دراسة العوامل المحددة للدخل القومي دراسة عامة.

وبما أن الادخار - كما عرفناه سابقاً- هو الكمية غير المُنفقة على الاستهلاك، ويمكننا القول أن دراسة العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي هي بعد ذلك دراسة للعوامل التي تحدد الادخار.

وليس من شك في أن هناك عوامل متعددة تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن المحاكمة العقلانية والإحصاءات المتوفرة عن الأفراد والدول تدل على أن العامل المحدد للإنفاق الاستهلاكي هو الدخل، ولاسيما الدخل التصرفي، أي بعد استبعاد الضرائب.

وتبعاً لذلك فإن الدخل هو العامل المحدد للادخار، فالإنفاق الاستهلاكي يزداد مع ارتفاع مستوى الادخار ويتناقص مع انخفاضه.

وبصورة مبسطة يمكن كتابة العلاقة بين الاستهلاك و الدخل على النحو التالي:

ك = جـ + ب. د (٣).

وهذه العلاقة تسمى بدالة الاستهلاك.

ومنطق هذه الدالة مشتق من الملاحظة العامة لسلوك الفرد، فكلما ازداد دخل الفرد بمقدار ما ينفق من هذه الزيادة على الإنفاق الاستهلاكي، ويدخر ما يتبقى ولذلك نجد أن النسبة بين زيادة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الدخل تتراوح بين الصفر والواحد.

ونحن هنا نبحث عن المجتمع كله، والمكون من مجموعة من الأفراد التي يطبق عليها كلها المبدأ المطبق على الفرد نفسه، كما نستطيع القول أن العلاقة نفسها تربط الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع بدخله القومي.

ومن المُلاحظ هنا أننا استخدمنا معادلة الخط المستقيم للدلالة على هذا الارتباط، وذلك بالاعتماد على أساس بعض الافتراضات التي تهدف إلى تسهيل العرض فقط.

واعتماداً على ذلك فإن (جـ) تمثل قيمة الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل مساوياً للصفر، إذ لا بد من بعض الإنفاق الاستهلاكي حتى لو كان الدخل صفراً، وهنا يأتي الإنفاق إما من إدخارات سابقة وإما من الاقتراض ويسمى Incompressable

أما (ب) فتمثل الجزء من الزيادة في الدخل التي تنفق على الاستهلاك وتسمى النزعة الهامشية للاستهلاك، وهي هنا ثابتة في مستويات الدخل كافةً، وتمثل ميل الخط المستقيم.

وإذا مثلنا الزيادة في الاستهلاك بالرمز Δك، والزيادة بالدخل بالرمز Δ د، وإذا افترضنا أن الدخل ازداد من (د) إلى Δد فالاستهلاك سيزداد من (ك) إلى Δك، ويصبح لدينا:

ك + Δك = جـ + ب (د + Δد) ...(٤).

= جـ + ب د + ب Δد) ....(٥).

وإذا طرحنا المعادلة رقم (٣) من المعادلة رقم (٥) نحصل على ما يلي:

Δك = ب . Δد................(٦).

ومنه ينتج أن (ب) يساوي:

ب = $\frac{\Delta ك}{\Delta د}$ ....(٧)

ويمكن حساب المعدل الوسطي للإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل القومي، أي:

$\frac{\Delta ك}{\Delta د}$ ....(٨)

أما دالة الادخار فيمكن اشتقاقها اشتقاقاً سهلاً على النحو التالي:

د = ك+ خ ....من المعادلة (٢).

ومنه ينتج أن:

خ = د - ك ....(٩).

ولدينا:

ك = جـ + ب × د ....من المعادلة(٣).

وبالتعويض نجد أن:

خ = د - (جـ + ب × د) ....(١٠).

= د -جـ - ب× د ....(١١).

= - جـ + (د - ب × د) ....(١٢).

خ = -جـ +(١ - ب) × د ....(١٣).

أما الكمية (١- ب) فتمثل النزعة الحدية للادخار وأما الكمية التي $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$ يزداد الادخار فتزداد بازدياد الدخل.

العوامل الدافعة إلى الادخار:

مما سبق نستنتج أن من أهم عوامل الادخار ما يلي:

١. مستوى الدخل القومي.
٢. كيفية توزيع الدخول المالية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فإذا قلَّ التفاوت في هذه الدخول زادت القدرات على الادخار العام، وهذا ليس رأي جميع الاقتصاديين.
٣. طباع الأفراد والطبقات والفئات وعاداتهم، والضغوط الاجتماعية والمادية التي يخضعون لها، فهناك فرق واضح في الميل إلى الادخار بين الفلاحين والموظفين وذوي الربح المحدود أولاً وبين ميل التجار والصناع ورجال الأعمال ثانياً.

ما هي عوامل الاستثمار؟

لقد لخصها كينز بالمفاهيم التالية:

١. الميل الحدي إلى الاستهلاك.
٢. الفعالية الحدية لرأس المال.

٣. سعر الفائدة السائد.
ويمكن إضافة السيولة من حيث هي عامل رئيسي مرتبط ارتباطاً ما بسعر الفائدة.

التوازن العام بين الاستهلاك والادخار و الاستثمار بالاستناد إلى مستوى سابق:

إن كل زيادة تطرأ على نفقات الاستهلاك تميل إلى تشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج الكلي حيث يتكافأ مع الاستهلاك المتزايد أولاً.

وأن تزايد نفقات الاستهلاك يؤدي حتماً إلى تناقص حجم المدخرات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من القدرات على تمويل المشاريع للاستثمارات الجديدة المطلوبة ثانياً.

وعلى العكس فإن زيادة حجم الادخار العام تزيد من القدرة على الاستثمارات أي من الإنتاج، ولكنها تنقص في الوقت نفسه من نفقات الاستهلاك، وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى الحد من الإنتاج نظراً إلى تناقص الطلب، وإلى الحد من الاستثمار.

والنتيجة المطلقة لما تقدم هي أنه بالنسبة إلى مقدار معين من الإنتاج النهائي ومن الدخل القومي لا بد من وجود مستوى التعادل بين هذه العناصر وجوداً تكون معه متلائمة فيما بينها.

ويتحدد هذا المستوى تحدداً يكون معه الاستهلاك عند الحد اللازم الذي يكون معه الاستثمار كافياً لتلبية الطلب الناتج عن الاستهلاك المذكور، مع الاهتمام بملاحظة مجموع عناصر الإنتاج المتوافرة، وعند الحد الذي يسمح بتكوين الادخار الكافي لتمويل عمليات الاستثمار الضرورية.

وعند المستوى المتقدم نجد أنه أي زيادة جديدة تطرأ على الاستهلاك أو على الادخار أو على الاستثمار تؤدي حتماً إلى اختلال التوازن السابق.

إذاً أن أية زيادة جديدة تطرأ على الادخار لا يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار، في حال عدم كفاية الطلب العام، وكذلك فإن أية زيادة تطرأ على الاستثمار لا يمكن الإفادة منها دون الإخلال في التوازن المتقدم إلا عند تزايد الطلب بالنسبة ذاتها.

ومن المؤكد أن الاستثمار هو الذي يقوم بالمهمة الفعالة بين هذه العناصر الثلاثة، فهو الذي يؤثر في خط التوازن النهائي، ورفعه أو خفضه تبعاً لظروف السوق، وللجهاز الاقتصادي العام، وهو الذي يكون ذا أثر فعال في حجم الدخل القومي بواسطة الدخول الفردية المختلفة التي يقدمها أو التي يعِد بتقديمها مما يؤثر في حجم الادخار و الاستهلاك، ومن هنا قيل أن الاستثمار هو مفتاح النشاط الاقتصادي.

التعادل اللاحق في حجم كل من الادخار والاستثمار في نهاية الدورة المالية:

إن هذا التعادل بين الادخار و الاستثمار ينتج عن وضع التوازن العام في مدة زمنية محددة بين مختلف عناصر الدخل و الاستهلاك و الادخار والاستثمار.

وفي هذا المجال هناك احتمالان يمكن عرضهما:

الأول: يتمثل في أن أصحاب الدخول قد يصممون على ادخار نسبة من مداخيلهم تفوق ما يقدر المستثمرون لتمويل مشاريعهم الإنتاجية.

أي أن المدخرين يودون ادخار نسبة تفوق حجم النسبة السابقة في العام المنقضي مثلاً بينما يقرر المستثمرون الجُدد استثمار النسبة السابقة ذاتها.

وكلما زاد الادخار نقص الاستهلاك بسبب ذلك، وهذا ينقص من الطلب الحاصل على المنتجات.

وهنا يضطر المنتجون إلى الحد من إنتاجيتهم تبعاً لذلك، فينتج عن انخفاض حجم الاستثمارات العامة نقص حجم الدخل القومي، ومن البديهي أنه كلما نقص الدخل القومي، ومن البديهي أنه كلما نقص الدخل نقصت القدرة على الادخار، وهنا يلتقي الادخار بمستوى الاستثمار ويتعادلان عند الخط التوازني.

الثاني: يتمثل في محاولة المستثمرين الجدد استثمار كمية من الأموال تفوق الكمية التي يتوقع ادخارها بواسطة المدخرين.

وهنا أيضاً لا بد من حصول التوازن بين عناصر الدخل الثلاثة بالطريقة ذاتها، أي عند مستوى ملائم لكل من الاستهلاك و الادخار و الاستثمار.

فكلما زاد حجم الاستثمارات الفعلية زادت بذلك قيمة الدخول بالنسبة إلى أصحاب الدخول المختلفة.

وهذا نفسه يؤدي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار وهكذا يتمكن الأفراد من استهلاك كميات أكبر ما كانوا عليه يتنبؤون به في بداية الدورة، وبالنظر إلى ارتفاع مستوى مداخيلهم وعلى هذه الصورة يتم التعادل بين كل من الادخار و الاستثمار بعد ارتفاع مستوى الادخار إلى المستوى الملائم لعمليات الاستثمار.

ثانياً: رأس المال القومي والثروة القومية وميزانية الثروة القومية:

رأس المال القومي:

هو مجموع وسائل الإنتاج من مبانٍ وأجهزة ومعدات وآلات وأدوات متخصصة لإنتاج الأموال الاقتصادية من سلع وخدمات في بلد معين.

ويمكن وضع جدول أو بيان بعناصر رأس المال بهذا المفهوم في تاريخ معين، وفي نطاق الاقتصاد الساكن غير المتحرك وهذا ما يتطلب محاسبة الثروة القومية.

والثروة القومية:

دلالة ساكنة جامدة أي غير متحركة كالمفهوم السابق العائد إلى رأس المال القومي، ولكن الثروة القومية أوسع في محتواها من رأس المال القومي، إذ أنها تضم بالإضافة إلى جميع الموارد الطبيعية التي يمكن استخدامها فعلاً في عمليات الإنتاج المختلفة: كمنابع المياه والإحراج والمناجم وحقول البترول وما شابه ذلك، وكذلك يمكن إدخال العناصر البشرية وما يتصل بها من قيم ومؤسسات وقدرات علمية وفنية وثقافية وحضارية في هذا الاصطلاح (الثروة القومية).

وعلى الرغم من صعوبة هذا التقويم البشري يمكن التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا المضمار بواسطة إحصاء عدد أفراد الفائت المنتجة أو القوى الإنتاجية لهذه القوى في نطاق الاقتصاد الوطني (وهذا ما يتيحه ميزان الموارد البشرية).

ويتبين مما سبق أن الثروة القومية تشمل رأس المال القومي وجميع الموارد الطبيعية والعناصر البشرية وذلك وفق المفهوم الساكن الذي تقدم ذكره في تاريخ محدد.

ويشبه الاقتصاديون هذا البيان أو هذا الجرد العام بالصورة الفوتوغرافية التي تؤخذ في لحظة معينة.

ميزانية الثروة القومية:

وتُعرف على أنها بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطالبه في مدة محددة من الزمن، فهي أشبه ما تكون بميزانية موحدة لجميع المؤسسات (بما في ذلك المؤسسات الحكومية المختلفة الأنواع) في قطاع الأعمال ولدى جميع الأسر (بما في ذلك تلك المنظمات التي لا تستهدف الربح) في القطاع العائلي.

وهي تختلف عن الحسابات القومية الأخرى بأنها ليست وصفاً لتدفق معين وإنما هي تصوير لحالة معينة أو تركيب معين في وقت محدد.

ولا يزال مفهوم ميزان الثروة القومية مفهوماً مدرسياً لم يتناوله التطبيق العملي الفعلي تناولاً ظاهراً وملموساً.

ولذلك فإن معالم هذا الحساب لا تزال مجالاً واسعاً للنقاش والبحث بين الاقتصاديين والإحصائيين من حيث تنظيم هذه الميزانية، ومن حيث البنود والمواد التي تدخل فيها أو تبعد عنها، ولا يوجد حتى الآن شكل محدد متفق عليه حول تنظيم ميزانية الثروة القومية، والخلاف الكبير حول مفهوم الثروة وما يدخل تحت هذا المفهوم.

إن كثيراً من الناس في أحاديثهم العادية، يقرنون الثروة برأس المال على أنهما شيئان متماثلان.

لكننا في عالم الاقتصاد نميز بين رأس المال والثروة، فرأس المال كما أشرنا إليه سابقاً ينطبق على الموجودات المادية الملموسة المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج سواء كانت ذات صفة دائمة، كالمساكن والمباني والطرق والجسور، والآلات والمعدات، أو كانت ذات صفة مؤقتة كموجودات المستودعات من المواد الجاهزة والمواد نصف المصنوعة والمواد الأولية (أو ما يسمى برأس المال المتغير).

أما الثروة القومية فهي أعم وأشمل من رأس المال، وتتألف من البنود التالية:

١. الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج (أي رأس المال القومي بالمفهوم الاقتصادي الوارد ذكره سابقاً).
٢. الموجودات المادية التي لا تستعمل في أي إنتاج، كاللوحات الفنية وموجودات المتاحف.
٣. الموارد الطبيعية على ظاهر الأرض وفي باطنها، كالأنهار والسدود والأراضي وآبار البترول ومناجم المعادن، ولو لم تكن مستغلة أبداً.

٤. الموارد البشرية وتربيتها من حيث العمر والجنس والثقافة.
٥. الخبرات والمهارات العلمية والعملية المتوفرة.

صعوبات إعداد الميزانية القومية:

من بين البنود الخمسة التي تتألف منها ميزانية الثروة القومية، يوجد بند واحد هو بند الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج، ويمكن القول أن هناك اتفاقاً بين الاقتصاديين على طرائق حسابه وتقديره، أما البنود الأخرى فلا تزال موضع أخذ ورد حول الكيفية التي يمكن أن تقدر بها.

لنأخذ مثلاً لوحة فنية تاريخية ولنتساءل كيف يمكننا أن نقدر قيمة هذه اللوحة؟

هل نستعمل أجور عدد الساعات اللازمة لرسم صورة مماثلة؟ أو نستعمل القيمة التي يمكن أن تباع بها في السوق؟ أو نستعمل القيمة التي يحددها خبراء الفن وهواته؟

ولنأخذ الآن مثالاً آخر هو نهر الفرات في القطر العربي السوري الذي يجعل من الأراضي التي يمر بها أراضي خصبة منتجة.

لو قُطع النهر، لأصبحت أغلب الأراضي التي يمر بها جرداء قاحلة، فكيف نُقوِّم هذا النهر ضمن الثروة القومية؟

ويزداد تساؤلنا عن طرائق التقويم شدة عندما ننتقل من الموجودات المادية إلى الثروات البشرية والمهارات والخبرات.

فمما لا شك فيه أن الشخص المتعلم أقدر على الإنتاج وأكفأ من الشخص الجاهل، كما إن إنتاجية الشخص الماهر أكثر كثيراً من إنتاجية العامل العادي أو البسيط.

فيكف نقدر هذه الخبرات والكفاءات؟ هل نقول أن قيمتها تعادل التكلفة اللازم إنفاقها لكي نجعل من العامل العادي عاملاً ماهراً، أو أن قيمتها تعادل تلك التكلفة مضافاً إليها قيمة الإنتاج الذي يمكن العامل الماهر أن يقوم به طوال المدة اللازمة لرفع قدرة العامل العادي إلى قدرة عامل ماهر؟

ولو افترضنا أننا استطعنا أن نحدد الوسيلة التي نُقوم بها كل بند من البنود التي تتألف منها الثروة القومية، فالسؤال هو كيف نجمع هذه العوامل مع بعضها، إذ أن نتائج هذه البنود من الثروة القومية تختلف باختلاف المجتمع وتركيبه.

فنحن نرى أن الثروة القومية المؤلفة من مجموعة معينة من الموارد الطبيعية تزداد إذا أضيفت إليها ثروة بشرية ماهرة متعلمة ليس فقط بمقدار الثروة البشرية المضافة وإنما أحياناً بأضعاف هذه الثروة البشرية، والعكس بالعكس، فإذا أضفنا إلى الثروة القومية نفسها ثروة بشرية جاهلة متخلفة، فإن المحصلة هي أقل من مجموع قيمة الثروتين الطبيعية والبشرية.

ولا يحتاج هذا الرأي إلى كثير من النقاش، ففي العالم في الوقت الحاضر أمثلة كثيرة على ذلك، حيث نجد بلاداً حباها الله السهول الواسعة والأنهار والقدرات الطبيعية الهائلة، إلا أن شعبها كسول، جاهل متخلف، تقليدي، فإذا بها لا تزال وستبقى إلى زمن ليس بالقصير، في زمرة الشعوب المتخلفة، بينما نجد بلاداً مماثلة أعطاها الله أناس يعملون عملاً جاداً وصبوراً فإذا بلادهم تغدو قبلة للأنظار ومثالاً للتقدم وقدرة على النمو (كاليابان مثلاً).

فإذا ما قارنا بين هذين النوعين من البلاد فإننا نرى أن الموارد الطبيعية تعد موجوداً إيجابياً في كل من البلدين، أما الثروة البشرية فهي موجود سالب في الدولة الأولى، وموجود إيجابي في الدولة الثانية، فكان للعنصر البشري أو الثروة البشرية أثراً مماثلاً للضارب الاستثماري أو مضاعف التثمير، الذي يمكن أن نسميه باسم الضارب أو المضاعف البشري.

وفي الحقيقة نجد أن إعداد ميزانية الثروة القومية يتطلب مسحاً كاملاً وشاملاً لمختلف طاقات البلاد ومواردها وتقويمها بشكل أو بآخر، وهذا في الواقع أمر شاق وطويل ويتطلب جهوداً جبارة وكفاءات علمي وإحصائية كثيرة مما يجعل إعداد هذه الميزانية كلها فوق قدرة أو إمكانية الكثير من الدول.

ونظراً إلى أنه لم يتحدد حتى الآن شكل معين لعرض ميزانية الثروة القومية فقد اقترح الدكتور محمد عادل عاقل (١) **الشكل التالي لهذه الميزانية**:

الهيكل العام لميزانية الثروة القومية لبلد ما

الموجودات	المطاليب وصافي الثروة القومية
أ- القطاع الإنتاجي:	**أ- ممتلكات غير المقيمين:**
١- الموارد المعدة للإنتاج:	١- في القطاع الإنتاجي.
- رأسمال ثابت.	٢- في القطاع العائلي.
- رأسمال مؤقت.	**ب- صافي الثروة القومية:**
٢- الموارد الطبيعية:	١- في القطاع الإنتاجي.
- الظاهرة على سطح الأرض.	٢- في القطاع العائلي.
- الموجودات في باطن الأرض.	
ب- القطاع العائلي بما فيه المنظمات الخيرية:	
١- الموارد المادية غير المعدة للإنتاج.	
٢- الموارد البشرية.	
٣- الخيرات والمهارات.	
مجموع الموجودات تحت تصرف الوطن	**مجموع المطاليب والثروة القومية**

ووفقاً للهيكل الموجود في الشكل السابق فقد قُسم الاقتصاد إلى القطاعين التاليين: الإنتاجي والقطاع العائلي.

وأدرج تحت كل قطاع الموجودات التي يمكن أن يحتويها من بنود الثروة القومية، فإذا أضيف إلى مجموع موجودات القطاعين ممتلكات المقيمين في العالم الخارجي فيكون الناتج مجموع الموجودات الكائنة تحت تصرف الوطن.

أما طرف المطاليب وصافي الثروة القومية فهو يتألف من قسمين هما ممتلكات غير المقيمين، وصافي الثروة القومية وكل من هذين القسمين موزع على القطاعين الإنتاجي والعائلي.

إن الهيكل المقترح الوارد سابقاً هو هيكل عام ومن الممكن أن تعد إلى جانبه جداول تفصيلية توضح التركيب المختلف لكل بند أو جزء البند مختلف حسب مختلف الصفات اللازمة للتحليل الاقتصادي.

ومن الممكن استعمال ميزانية الثروة القومية في أمور كثيرة، أهمها:

١. تصوير التركيب الهيكلي للقوى الإنتاجية الفعلية والمقبلة.
٢. إظهار مواطن الضعف والقوة في استغلال القوى الاقتصادية والطاقات الاجتماعية في الوطن وتشغيلها.

٣. توجيه التنمية الاقتصادية، وإعداد الخطط اللازمة للاستفادة من القدرات والطاقات كافةً التي تشير إليها ميزانية الثروة القومية.
٤. دراسة إنتاجية الخطط الاقتصادية والاجتماعية من حيث المستوى الداخلي والمستوى الدولي اعتماداً على ضوء اتجاهات ميزانية الثروة القومية.

ثالثاً: الناتج القومي:

الناتج القومي: "هو مجموع الأموال الاقتصادية التي تنجم عن استعمال البلد أو الأمة لرأس المال القومية وللثروة القومية".

ويتم تقدير الناتج القومي بالوحدات النقدية خلال مدة زمنية معينة هي السنة.

ويدخل في مفهوم الناتج جزء من رأس المال القومي، أي أن مجموع المنتجات في عام من الأعوام يتضمن حصة من رأس المال المستعمل في إنتاجها، كالبذار المستعمل في زراعة الحبوب، وقيمة تناقص جانب من رأس المال من جرَّاء استعماله خلال العام، فلا بد والحالة كذلك من استخراج قيمة البذار أو الجانب المستهلك من رأس المال، للحصول على الناتج الصافي، ويتم تقدير الناتج القومي بالوحدات النقدية خلال مدة زمنية معينة هي السنة.

فالناتج القومي غير الصافي أو الإجمالي هو قيمة المنتجات المقدرة بالأسعار السائدة في السوق، أي القيمة النقدية بما فيها الضرائب غير المباشرة وقيمة إهتلاك رأس المال، وذلك في جميع القطاعات كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

وللوصول إلى قيمة الناتج القومي الصافي وفق الأسعار السائدة في السوق يجب أن تطرح من مجمل قيمة الناتج القومي قيمة إهتلاك رأس المال المستعمل في عمليات الإنتاج المختلفة خلال العام المذكور.

والآن ما هو محتوى الناتج القومي وفق الأسعار السائدة في السوق أو ما هو مضمونه؟

إنه يشمل السلع والخدمات في شكلها النهائي التي بيعت به للمستهلكين أو للمشترين النهائيين، فلا يشمل هذا المفهوم المواد الأولية والسلع غير التامة الصنع، أو نصف المصنوعة التي لم تبلغ بعد طورها النهائي من حيث الصناعة.

وتتضمن هذه المنتجات النهائية:
١. أموال الاستهلاك.
٢. وسائل الإنتاج أو رؤوس الأموال المنتجة خلال العام المدروس.
٣. الزيادة القيمية الصافية للمخزون من مواد أولية وسلع غير تامة الصنع أو سلع نهائية غير مباعة.

أموال الاستهلاك:

وهي السلع والخدمات التي تم إنتاجها في العام سواء أكانت من أموال الاستهلاك المباشر كالمواد الغذائية والخدمات، أو من أموال الاستعمال كالملابس والسيارات والأدوات المنزلية من ساعات وبرادات وأثاث وما شابه ذلك.

وسائل الإنتاج أو رؤوس الأموال:

وهي التجهيزات ومعدات الإنتاج والأدوات المختلفة التي بيعت للمشاريع التي تستعملها، وقيمة الأبنية الجديدة ولاسيما المباني المشغولة فيها بالمشروعات المختلفة، من مبانٍ حكومية ومخازن وأبنية ومؤسسات مختلفة الأنواع، ومبانٍ السكن وكذلك قيمة الأشغال العامة المضافة خلال العام أو النصيب والتماثيل والمؤسسات العامة وقيمة صيانة المباني القديمة المشغولة وإصلاحها وترميمها....الخ.

الفائض القيمي: المخزون في نهاية العام:

ويضم الزيادة القيمية الصافية للمخزون من مواد أولية وسلع غير تامة الصنع وسلع تامة الصنع وغير مصروفة خلال العام.

وبحسب هذا الفائض في نهاية العام بالنسبة إلى قيمته السابقة في مطلع العام ذاته.

وهذا الفائض يضاف إلى قيمة الناتج القومي العام، وإذا كان سلبياً طرح من قيمة الناتج القومي.

ويُؤمِّن الناتج القومي الطلبات النهائية التي تتم خلال عام معين، هذه الطلبات هي:
١. طلبات المستهلكين.
٢. طلبات الإدارات العامة والمؤسسات التابعة لها.
٣. الطلبات الخارجية، وهي التي يُصار إلى تلبيتها بواسطة عمليات التصدير.
٤. طلبات الاستثمار، ومنها الاستثمارات الخاصة والاستثمارات العامة.

بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية المستخدمة في الحسابات القومية:

هناك مجموعة من المفاهيم الاقتصادية المستخدمة بشكل متكرر في الحسابات القومية ومن هذه المفاهيم:

١. **مفهوم الإنتاج:**

لكل فرد عامل في المجتمع نشاط اقتصادي يقوم به، وحصيلة هذا النشاط هو خلق سلعة أو بضاعة أو تأدية خدمة يحتاج إليها الآخرون، فمثلا الفلاح ينتج القمح، وعامل النسيج يصنع القماش، والمحامي يؤدي خدمة حقوقية، والطبيب يؤدي خدمة صحية الخ. ونطلق على هذه الحصيلة الممثلة بالسلع والخدمات اسم "الإنتاج".

وبما أن نشاط الفرد مستمر زمنيا، فكان لابد لقياس هذا النشاط من تحديد الفترة الزمنية المبذول فيها.

وبالأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني يمكن تحديد إنتاج الفرد خلال فترة من الزمن على انه مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة لنشاطه الاقتصادي طيلة تلك الفترة.

وبالقياس فان إنتاج الأمة أو الدولة هو مجموع السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها نتيجة لنشاط أفرادها خلال فترة من الزمن.

والإنتاج بهذا المفهوم يتألف من مجموع نوعين:

إنتاج مادي: هو إنتاج السلع كالمنتجات الزراعية والصناعية.

إنتاج غير مادي: هو إنتاج الخدمات كخدمات المحامي والطبيب. الخ.

ويشترط في السلع والخدمات كي تعتبر إنتاجا بالمعنى الاقتصادي (أي لها قيمة اقتصادية) أن تكون:

١. ذات منفعة اقتصادية
٢. قابلة للتسويق
٣. قابلة للتقويم النقدي
٤. نادرة نسبيا.

لكن المشكلة التي لازالت تواجه المحاسبين القوميين عند تحديد مفهوم الإنتاج تتمثل في وضع الحدود الواضحة بين الإنتاج المادي والإنتاج غير المادي (الخدمات)، هذه المشكلة المنبثقة أصلا من مشكلة التمييز بين العمل المنتج لسلعة مادية والعمل غير المنتج ماديا (الخدمات)، وكذلك التفريق بين

الخـدمات المرتبطـة بالعمليـة الإنتاجيـة والمكملـة لهـا كخـدمات النقـل والتخزين والتوزيع من جهة وباقي الخدمات من جهة أخرى بما فيها الخدمات الحكومية .

ذلك إن المفهوم المادي للإنتاج يعتبر أن العمل منتجا في قطاعات الإنتاج المادي التي تساهم مباشرة في تكوين الإنتـاج، أمـا المفهوم الرأسمالي للإنتـاج فانـه يعتبـر جميـع أنـواع العمـل (فـي القطاعـات الماديـة وغيـر الماديـة) منتجـة مادامت تعطي ربحا.

وباختصار تكمن المشكلة في اختلاف مفاهيم الإنتاج في تحديدها للسلع والخدمات التـي يتم احتسـابها ضـمن الإنتـاج وتلـك السـلع والخـدمات التـي يـتم استبعادها عند احتساب الإنتاج.

فمثلا يوجد اختلاف فـي كيفيـة معاملـة الإنتـاج المستهلك ذاتيـا أو الإنتـاج غيـر المتبـادل فـي السـوق، واخـتلاف فـي كيفيـة معاملـة وتقيـيم الخـدمات عنـد احتساب الدخل القومي.

لقد ساد في الماضي مفهومان أساسيان للإنتاج:

أولا: المفهوم المادي للإنتاج (المفهوم الاشتراكي):

وهـو يشـمل كـل الإنتـاج المـادي مـن البضـائع، أي إنتـاج كـل مـن قطـاع الزراعة والصناعة بالإضافة إنتاج الخدمات التي تتعلق بالإنتاج المادي وتعتبر لاحقة له (كخدمات قطاع النقل والتجارة والتخزين) وبالتـالي فـان الإطـار العـام للحسـابات القوميـة المسـتند علـى المفهـوم المـادي للإنتـاج يسـتبعد مـن الحسـاب الدخول المتولدة من الخدمات الحكومية والشخصية وكذلك خدمات دور السكن باعتبارها دخول مشتقة وناتجة عن إعادة التوزيع الأولية أو الأصلية.

ثانيا: المفهوم الرأسمالي للإنتاج:

وهـو يشـمل كـل إنتـاج سـواء أكـان ماديـا أو خدميا يشـبع رغبـة أو يحقـق منفعـة لـدى المسـتهلك ، وهـذا المفهـوم يعتبـر الأسـاس الفكـري لنظـام الحسـابات القومية للأمم المتحدة.

ونظرا لأهمية مفهوم الإنتاج للأمم المتحدة من حيث اتساع تطبيقه عالميا وكونـه الأسـاس للكثيـر مـن أنظمـة المحاسـبة القوميـة المشـتقة عـن نظـام الأمـم المتحدة.

٢. الناتج المحلي :

أن الدخل هو الناتج والناتج هو الدخل لأن كليهما وجهان لشيء واحد، فالناتج هو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، والدخل هو قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات.

والأصل في مفهوم الدخل والناتج أن يقاس الإنتاج كميا، ولكن بما أن وحدات الإنتاج تختلف نوعا وكما وقيمة من سلعة إلى أخرى وكذلك فإن الخدمات لا يمكن قياسها كميا لذلك كان لابد من إيجاد معادل عام مشترك، أي إيجاد وحدة عامة توحد الإنتاج وتحل محل كمياته التي لا يمكن جمعها، وهذه الوحدة هي (القيمة النقدية) لذلك فإن تقدير الإنتاج يتم بمعرفة قيمته النقدية.

والدخل أو الناتج المحلي: هو مجموع قيم الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة في دولة (وطن) معينة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.

أذا الناتج المحلي هو قيمة ما ينتج من السلع والخدمات النهائية في الوطن بغض النظر عن جنسية المالك لهذا الناتج، فيما إذا كان من المواطنين أو المقيمين في ذلك الوطن ، أم أنه يعود إلى أجانب وغير مقيمين، ولهذا يسمى بالناتج المحلي (أو الجغرافي).

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تستعمل لحساب معدل النمو الاقتصادي و مستوى التنمية الاقتصادية و الاستثمار و الأداء الحكومي و التجارة الخارجية . .

٣. السلع والخدمات (الوسيطة والنهائية):

تميز الحسابات القومية عند احتساب الدخل أو الناتج بين نوعين من السلع والخدمات هما:

أ. **السلع والخدمات الوسيطة** : (الاستهلاك الوسيط): وهي السلع والخدمات التي تتم عليها وبواسطتها عمليات الإنتاج من أجل الحصول على السلع النهائية، فمثلا القطن هو سلعة وسيطة للحصول على غزل القطن، وغزل القطن هو سلعة وسيطة لإنتاج القماش، والقماش هو سلعة وسيطة لصناعة الملابس، الخ.

ب. **السلع والخدمات النهائية**: (الاستهلاك النهائي): وهي السلع والخدمات التي تعرض للاستهلاك النهائي، فمثلا القطن الذي تشتريه الأسرة لاستعماله في حشو الفراش هو سلعة نهائية حيث لم يعد هناك عمل يتم عليه وإنما تم استعماله النهائي ولكن نفس القطن لو بيع إلى شركة للغزل لأصبح القطن مادة وسيطة.

٤. **المقيمون في الوطن:**

الحسابات القومية تقسم الأشخاص إلى نوعين: طبيعيين واعتباريين:

أ. **الأشخاص الطبيعيون** فيعتبرون (مقيمين) في الدولة التي يعيشون فيها عادة وهم في الغالب تربطهم جنسية واحدة، أي أبناء وطن واحد.

أما الأشخاص الذين تكون إقامتهم في البلد مؤقتة أو طارئة بسبب العمل أو السياحة أو العلاج أو الدراسة فلا يعتبرون مقيمين (وهم في الغالب الأجانب من غير أبناء الوطن)

ب. **أما الأشخاص الاعتبار يون** (الشركات والمنظمات والمؤسسات والهيئات الوطنية ...) فيعتبرون **مقيمين** في الدولة التي يعملون بها، ويستثنى من ذلك وكالات (أو فروع) الشركات الأجنبية حيث تعتبر غير مقيمة وتتبع جنسية الشركة الأم في بلدها الأصلي. أما المنظمات والمؤسسات الدولية فإنها تعتبر (غير مقيمة أي غير وطنية) بغض النظر عن مكان عملها أو مركزها الرئيسي.

٥. **الناتج القومي:**

عرفنا الناتج المحلي بأنه مجموع قيمة ما ينتج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية داخل حدود الدولة المعينة بغض النظر عن جنسية المالكين لهذا المنتج.

أما إذا نظرنا للناتج من زاوية جنسية المالكين لهذا الناتج، أي من حيث مساهمة المقيمين في الوطن وغير المقيمين من الأجانب في الناتج، فإننا نتعامل مع مفهوم آخر هو الناتج القومي الذي هو "مجموع قيمة الناتج من السلع والخدمات النهائية المتحصلة للمقيمين في الوطن (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) خلال فترة زمنية معينة (سنة)".

لهذا فان دخل غير المقيمين الذي يتحقق ضمن حدود الوطن يستبعد من الناتج القومي في حين أن الدخل المتحصل للمقيمين من الخارج يدخل في تقدير الناتج القومي.

والناتج القومي يمكن أن يتساوى مع الناتج المحلي إذا كان الاقتصاد المعني مغلقا وكذلك في حالة الدخل المتحصل للمقيمين من العالم الخارجي يعادل الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن، ولكن إذا زاد دخل المقيمين من الخارج عن دخل غير المقيمين في الوطن يكون الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي والعكس بالعكس.

٦. **الناتج الإجمالي والناتج الصافي والدخل القومي:**

لم نميز في شرحنا للناتج فيما إذا كان هذا الناتج إجماليا أو صافيا.

لكن هناك مقاييس عديدة للناتج القومي تختلف عن بعضها ، يمكن إن نميز المقاييس التالية للناتج القومي:

أ. **الناتج القومي الإجمالي:**

وهو عبارة عن مجموع القيم الإجمالية بسعر السوق لناتج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) في وطن واحد خلال فترة زمنية معينة (سنة).

وبمقارنة تعريف الناتج القومي الإجمالي مع المفهوم العام للناتج القومي (الفقرة ٥) نلاحظ الفرق بعبارة الإجمالي التي تعني شمول الناتج لذلك الجزء المهتلك من رأس المال الثابت خلال عملية الإنتاج، والفرق الآخر هو بعبارة سعر السوق للدلالة على أن الإنتاج مقيم بالسعر السائد في السوق وهذا السعر يتضمن الضرائب غير المباشرة وتطرح منه إعانات الإنتاج.

ب. **بصافي الناتج القومي (أو الناتج القومي الصافي):**

أثناء عملية الإنتاج يهتلك قسم من رأس المال المستخدم وللحفاظ على المستوى الأصلي لرأس المال لابد من أخذ قسم من الإنتاج الجديد ليحل محل القسم المهتلك ، فإذا طرحنا من مجمل الناتج القومي قيمة اهتلاك رأس المال نحصل على صافي الناتج القومي الذي هو مجموع القيم الصافية بسعر السوق لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) في وطن واحد خلال فترة زمنية معينة (سنة).

ت. **الدخل القومي:**

رأينا أن المقياسين السابقين يمثلان مجموع القيم بسعر السوق التي يؤثر في مستواها وجود الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج، فلو أننا أبعدنا هذين العاملين لحصلنا على ما يسمى بسعر كلفة عوامل الإنتاج.

لنأخذ المثال التالي:

لنفترض لدينا سلعة معينة، ونفرض أن الكغ من هذه السلعة يباع بسعر السوق بمبلغ ٥٠ ل.س. للمستهلك. فإذا حللنا هذا السعر لوجدنا أن فيه ضريبة غير مباشرة تبلغ افتراضيا ١٠ ل.س. ، ولنفترض أن هذه الضريبة ألغيت وأن مستوى الأرباح والأجور والطلب على هذه السلع بقي ثابتا- فإن سعر السلعة في السوق يبلغ ٤٠ ل.س. وهي تمثل السعر الذي يريده المنتج قيمة لعوامل الإنتاج كي يقدم على البيع، وهذا السعر يتضمن نصيب كل من عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج هذه السلعة.

مثال آخر: أن ليتر المازوت يباع مثلا بمبلغ ٧ ل.س. هو السعر السائد في السوق ، ولكن هذا السعر ليس هو سعر كلفة عوامل الإنتاج، ولو أننا حللنا كلفة الليتر من المازوت لوجدنا انه يكلف ٣٠ ل.س. والفرق بين السعرين تقوم الحكومه بدفعه إلى المنتج كإعانة إنتاج ليتمكن من بيع المازوت بأقل من كلفته الفعلية.(كلفة عوامل الإنتاج).

وهكذا فسعر كلفة عامل الإنتاج ينقص عن سعر السوق في حال وجود ضرائب غير مباشرة ويزيد عنه في حالة وجود إعانات الإنتاج.

فإذا ما حذفنا الضرائب غير المباشرة وأضفنا إعانات الإنتاج على صافي الناتج القومي بسعر السوق حصلنا على ما يسمى ب " الدخل القومي" أو صافي الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج وهو عبارة عن "مجموع القيم الصافية لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة للمقيمين (أو لعوامل الإنتاج المقيمة) في وطن واحد مقومة بسعر كلفة عوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة (سنة).

٧. **الضرائب:**

في الحسابات القومية يجري أتمييز بين نوعين من الضرائب:

أ. الضرائب المباشرة: كالضريبة المباشرة على الأرباح أو على الدخل .... الخ.

ب. الضرائب غير المباشرة: مثل الضريبة على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة)، الرسوم الجمركية .... الخ.

وللتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تم اعتماد المبدأ التالي: كل ضريبة تصيب عاملا محددا من عوامل الإنتاج (الأرض والعقار، العمل ، رأس المال، الاستحداث) تعتبر ضريبة مباشرة.

وإذا لم تصب عاملا محددا من عوامل الإنتاج تعتبر ضريبة غير مباشرة.

فمثلا ضريبة الدخل التي يدفعها الموظف تصيب مباشرة عنصر العمل (ضريبة مباشرة)، بينما الضرائب على التبغ أو الاسمنت أو ضريبة السيارات ... الخ تعتبر ضرائب غير مباشرة.

وهناك وجهات نظر متعددة حول المعالجة المحاسبية القومية للضرائب غير المباشرة:

حيث تستبعد من حساب الدخل القومي عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج باعتبارها لا تمثل عائدا لأي واحد منها، وتحسب عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر السوق.

أما الضرائب المباشرة فتكون عادة مشتملة ضمن دخول عوامل الإنتاج، وبالتالي هي متضمنة في حساب الدخل القومي.

٨. الإعانات الإنتاجية:

يقصد بها المساعدات النقدية أو العينية التي تدفع من قبل الدولة إلى المنتجين المحليين لغرض تخفيض (أو تثبيت) أسعار السلع والخدمات التي يقومون بإنتاجها إلى مستوى يقل عن سعر السوق الطبيعي، ويمكن اعتبار هذه الإعانات ضرائب غير مباشرة سالبة، ولهذا يجب طرحها من مجموع الضرائب المستحقة على المنتجين قبل إدخال الأخيرة ضمن حساب الدخل القومي.

وتأخذ الإعانات ثلاثة أشكال رئيسية هي:

أ. الإعانات النقدية: التي تدفعها الحكومة للمنتجين، وجميع هذه الإعانات تضاف إلى الدخل القومي المحتسب بتكلفة عوامل الإنتاج

ب. مشتريات الحكومة للسلع من القطاع الخاص إما بسعر السوق أو بسعر أعلى منه ثم إعادة بيعها إلى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء. ويعتبر الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع إعانة مدفوعة للمنتجين يجب إدخالها في الدخل القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.

ت. إعانات تصدير تدفع للمنتجين وتعامل هذه لمنح معاملة النوعين السابقين.

المجاميع الاقتصادية (الدخل القومي)

معنى الدخل:

يمكن تعريف الدخل تعريفاً أولياً وعاماً بأنه:

" كل ثروة جديدة قابلة للتسويق يحصل عليها الشخص خلال مدة زمنية معينة، ويتم هذا مقابل إسهامه في العملية الإنتاجية وفقاً للنظام المُتبع في المجتمع ".

فهناك توافق بين تعريف الدخل وتعريف الناتج، ويتميز الدخل بالخصائص التالية:

١. **يمثل الدخل ثروة جديدة:**

أي أنه يقابل ناتجاً جديداً يضاف إلى مجموع ما كان يمتلكه الشخص من أموال، فالمبالغ التي يحصل عليها مقابل بيع شيء من ممتلكاته لا تعد دخلاً لأنها مجرد تحويل في شكل بعض أمواله وليست إضافة جديدة إليها، ولو فرضنا أن صاحب هذه المبالغ استطاع أن يبيع المال المذكور بثمن يزيد عن ثمن شرائه فإن هذا الفرق لا يعد دخلاً لأنه لا يشكل ناتجاً جديداً نتج عن عملية البيع، بل يمثل في الواقع قيمة إضافية طرأت على رأس المال الأصلي.

ولكن إذا كان الشخص يحترف التجارة والسمسرة وكانت عملية البيع متصلة بأعماله التجارية فإن الفرق بين ثمن البيع والشراء يعد في هذه الحالة دخلاً حقيقياً.

وينبغي أن يمثل الدخل ثروة جديدة ليس في نظر المستفيد وحده، بل في نظر المجتمع أيضاً.

فإذا زادت ثروة أحد الأشخاص نتيجة حصوله على هبة أو مساعدة من شخص آخر في المجتمع نفسه فإن هذا لا يعد دخلاً وإنما مجرد تحويل للدخل أو للثروة، ويجب أن تستبعد من دخل الأفراد جميع الإيرادات الناتجة من مدفوعات تحويلية كالمساعدات التي تدفعها الجمعيات الخيرية للفقراء

والإعانات التي تدفعها مؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل، فهذه المبالغ لا تدفع للأفراد مقابل اشتراكهم في العمليات الإنتاجية في المدة المحاسبية نفسها، فلا يوجد مقابل في جانب الناتج القومي لهذه المدة، ولذلك لا يجوز حسابها ضمن الدخل القومي.

إذا افترضنا مثلاً أن دخل أحد الأشخاص يبلغ /٣٠٠٠/ ل.س شهرياً، وأنه يدفع /٢٠٠/ ل.س أجراً لسائقه الخاص، فإن هذا الأجر يضاف إلى صاحب السيارة عند تقدير الدخل القومي لأنه مقابل هذا الدخل الذي يحصل عليه السائق توجد قيمة جديدة تضاف إلى الناتج القومي في المدة المحاسبية نفسها، وهي قيمة الخدمات التي يؤديها السائق.

أما إذا دفع الشخص المذكور إعانة شهرية لبعض أقاربه مقدارها /٢٠٠/ ل.س أيضاً فإن هذا المبلغ لا يُحسب ضمن الدخل القومي إذا لا يوجد له مقابل في الناتج القومي فهو يُعد من المدفوعات التحويلية.

٢. لا يشمل الدخل القومي إلا للسلع والخدمات والقابلة للتسويق:

فهناك كما أسلفنا توافق بين تعريف الناتج وتعريف الدخل لغرض المحاسبة القومية، فيتكون الدخل كذلك من المبالغ التي يحصل عليها نقداً بالإضافة إلى الميزات العينية التي قد يحصل عليها من الإدارة الحكومية أو المنشأة الخاصة التي يعمل بها كالسكن مجاناً في أحد منازلها أو حق استخدام إحدى سياراتها أو حق الحصول على ملابس أو مأكولات بأثمان مخفضة... الخ.

ولكن لا يضاف إلى دخل الأسرة النقدي أي قيمة تقديرية مقابل الخدمات التي تحصل عليها من أجد أفرادها ما دامت هذه الخدمات غير قابلة للتسويق ولا تضاف إلى تقدير الناتج القومي.

وعلى العكس من ذلك فيمكن أن تحسب في تقدير دخل الفرد القيمة الإيجابية (إيجار المنزل) للمنزل الذي يمتلكه أو يشغله ويسمى بالدخل التقديري، ويضاف إلى دخله النقدي، ولكن لا تُحسب في هذا التقدير قيمة منفعته بسيارته الخاصة وانتفاعه بأجهزته المنزلية المختلفة كالبراد والغسالة الكهربائية والتلفزيون ... الخ.

وهذه التفرقة في المعاملة بين الانتفاع بالعقارات والانتفاع بالمنقولات ليس لها سند منطقي مقبول، ويعترض عليها الاقتصادي الأمريكي (ارفنج فيشر) الذي يرى أنه ينبغي تعريف الدخل تعريفاً شاملاً يضم جميع المنافع التي تعود على الأفراد من السلع المعمرة المملوكة بوساطتهم سواء كانت من العقارات أو من المنقولات.

لكن هذا الرأي لم يلاقِ استحساناً لدى معظم الاقتصاديين ولاسيما المحاسبين القوميين لأنه يثير الكثير من المشاكل عند التطبيق.

ولو كان من الممكن تطبيق رأي فيشر تطبيقاً وإعطاء هذا التطبيق قيمة تقديرية للمنافع التي يحصل عليها الفرد من جميع ما يمتلكه من سلع معمرة وإضافة هذه القيمة إلى دخله لكان متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة يبدو أكثر ارتفاعاً مما هو عليه الآن بالنسبة إلى متوسط الدخل في الدول النامية.

٣. **يُشترط أن يكون للمبالغ التي يحصل عليها الفرد مقابل يتمثل في إسهامه في العملية الإنتاجية:**

وقد يكون الاشتراك في العملية الإنتاجية حاصلاً بواسطة تقديم خدمات عمل فقط، كما هو الحال في البلاد الاشتراكية الماركسية وتقديم العمل أو رأس المال أو التنظيم في الدول الرأسمالية.

ويشترط المحاسب القومي أن تتم هذه المشاركة في إطار النظام المتبع في المجتمع، أو بعبارة أخرى: في كون النشاط الذي يقوم به الفرد مقبولاً بحكم القانون.

فالدخل الذي يحصل عليه الفرد بواسطة إنتاج المخدرات وترويجها لا يدخل في تقدير الدخل القومي، كما تستبعد قيمة المخدرات من تقدير الناتج القومي ما دام هذا النشاط يحرمه القانون.

تعريف ومفهوم الدخل القومي:

لقد غدا الدخل القومي اصطلاحاً اقتصادياً شائعاً، كما لم يعد استعماله مقصوراً على النواحي الاقتصادية، بل أصبح يستعمل في مجالات التحليل الاقتصادي والاجتماعي.

ومن دراسة معنى الدخل القومي وتعدد استعماله نجد أن تعاريفه قد تعددت بتعدد الاقتصاديين، وفق النظرية الاقتصادية لهذا المصطلح لكل منهم واستعماله له، وسنورد فيما يلي بعض التعاريف وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

١. الدخل القومي هو مجموع الدخول المتحصلة بواسطة العناصر الاقتصادية المقيمة وذلك بسبب اشتراكهم في الإنتاج.
٢. الدخل القومي هو المجموع الذي يقيس قياساً بشكل أفضل الدخل وهو الذي الناتج بواسطة العناصر الأولية للإنتاج لاقتصاد ما وخلال مدة زمنية معينة.
٣. الدخل القومي هو المجموع الأكثر شمولاً والأكثر ثباتاً، وهو الذي يعطي النتيجة الصافية للفعالية الاقتصادية لمجموع عناصر لاقتصاد وطني.
٤. الدخل القومي هو مجموع عائدات العناصر الأساسية للإنتاج معتمدين على كون رأس المال يعد ضمن هذه العناصر.
٥. الدخل القومي هو مجموع صاف لقيم الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلين للمقيمين في الوطن خلال مدة زمنية معينة من الزمن (تبلغ عادة سنة).
٦. الدخل القومي هو الدخول النقدية العائدة إلى عوامل الإنتاج البشرية في جميع القطاعات والفروع الاقتصادية، من مستحدثين وأرباب عمل ورجال أعمال ومستخدمين وخبراء وملاك وموظفين.
٧. الدخل القومي هو مجموعة من السلع والخدمات، ردت إلى أساس عام فقيست بالنقود.
٨. الدخل القومي يعني كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية، وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال، في تفاعله مع مصادر الثروة الطبيعية، وهذا هو صافي الدخل القومي الحقيقي، أي عائدات البلاد أو المنفعة القومية.
٩. الدخل القومي في أية مدة من الزمن يتألف من صافي كمية السلع والخدمات سواء أكانت ضرورية للحياة أم كانت تحقق الرفاه المطلوب في خلال تلك المدة.
١٠. يعرف الدخل القومي من ناحيتين: ناحية دخل الجمهور لأنه يكون دخول مكتسبة بواسطة أصحاب عوامل الإنتاج، ومن ناحية دخل المنشآت لأنها تكون مدفوعات لأًحاب عوامل الإنتاج، وهي التي تتضمن مقدار التكلفة كله، أو القيمة الصفية لكل السلع التي يشتريها المجتمع.

ومهما تعددت هذه التعاريف واختلفت من حيث الشكل إلا أنها تتفق من حيث المضمون، ولا بد لنا من التأكيد مرة أخرى على أن مفهوم الدخل القومي يتخلف بعض الاختلاف عن مفهوم الدخول الفردية في القطاع الخاص وعن مفهوم دخل القطاع العام، أي دخل الدولة والأجهزة العامة التابعة لها.

فكل ما يعد في الموازنة العامة بأنه من عمليات التحويل من قطاع إلى آخر أو من شخص إلى آخر لا يحسب في الدخل القومي.

فإذا منحت الحكومة تعويضات نقدية للعمال العاطلين عن العمل لا تدخل هذه المبالغ في حساب الدخل القومي.

وتفسير ذلك هو أن التعويضات في حد ذاتها لا تقابل أي عملية منتجة ضمن الدخول الفردية المستفيدة منها.

أما على الصعيد الفردي فتُحسب هذه المبالغ ضمن الدخول الفردية للعمال، فالعمل المنتج من جانب صاحب الدخل هو الذي يرافق إذاً مفهوم الدخل القومي.

والدخل الخاص من ثم مجموع المبالغ النقدية التي يحصل عليها في فترة من الزمن وذلك في حالة كون هذه المبالغ كلها أو بعضها ناتجة عن عمل منتج قام به صاحب الدخل أو دون أي عمل معين: كالمبالغ النقدية المرسلة من المهاجرين إلى ذويهم.

وكل ما جاء في هذه الفقرة يدخل في حساب الدخل الفردي دون أن يحسب في الدخل القومي. وهكذا يمكن القول قولاً عاماً أن الدخل الفردي يتكون من جانبين مختلفين:

أحدهما هو جزء من الدخل القومي والآخر لا علاقة له بالدخل القومي.
وعلى العكس مما تقدم فإن الأرباح التي تحتفظ بها الشركات دون أن توزعها على المساهمين تدخل في حساب الدخل القومي ولكنها لا تدخل طبعاً في حساب الدخل الفردي لهؤلاء المساهمين الذين لم يحصلوا عليه.

وهكذا يضم الدخل القومي مجموع المداخيل الناجمة عن القطاعات الاقتصادية المختلفة: من زراعة وصناعة وطاقة وتجارة وخدمات على اختلاف أنواعها، كما يتكون من أجور العمال وريع الأرض وإيجارات المباني وأرباح المستحدثين وأصحاب المشروعات والمساهمين في الشركات ...الخ.

وعند دراسة زيادة الدخل القومي من مدة زمنية معينة إلى أخرى لاحقة يجب ألا نغفل العاملين الهامين التاليين:

١.نسبة انخفاض قيمة النقد الوطني أو ارتفاعها.
٢.معدل زيادة عدد السكان في البلد.

لأن إغفال هذين العاملين يجعل الزيادة في أرقام الدخل القومي زيادة اسمية ظاهرية وليس زيادة حقيقية. ولذلك يلجأ بعض الكتاب في حسابات تزايد الدخل القومي إلى مفهوم القيمة الثابتة للنقد الوطني.

ولابد من الإشارة هنا إلى اصطلاح الدخل القومي المتاح، ويقصد به الدخل المعد للإنفاق بعد استنزال الضرائب المباشرة المترتبة عليه وهذا ما سنراه في الفقرات القادمة بشكل مفصل.

كما أنه تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أن مفهوم الدخل القومي هو من المفاهيم المتحركة غير الساكنة. والمقصود من ذلك أن الدخل القومي يتكون بمرور الزمن. وهو يقدر، كما سنبين لاحقاً، في مدة زمنية أو دورة اقتصادية تمتد من أول عام معين إلى نهايته. وبذلك يدخل هذا المفهوم في نطاق الاقتصاد المتحرك.

دورة الدخل القومي:

يمكن إعطاء فكرة مبسطة عن نشأة الدخل القومي وتداوله في المجتمع بواسطة ما يسمى بدورة الدخل القومي. فيكمن تصوير المعاملات الاقتصادية التي تتم في المجتمع على أنها تقوم بين قطاعين:

قطاع الأعمال الذي يضم شتى المشروعات الإنتاجية سواءً كانت مشروعات خاصة أو عامة والقطاع العائلي الذي يشمل جميع الأفراد من حيث هم مستهلكون أولاً وأصحاب عناصر إنتاج ثانياً.

ويمكن التغاضي عن المعاملات الداخلية لقطاع الأعمال أي العمليات التي تتم بين مشروع وآخر والتي تتعلق بالسلع الوسيطة فلا تتناول العمليات بين القطاعين سوى السلع والخدمات الاستهلاكية التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد مباشرة.

يقدم القطاع الثاني (العائلات) للقطاع الأول (قطاع المنتجين) خدمات إنتاجية وهي خدمات العمل ورأس المال والأرض والتنظيم (الاستحداث) ويتم هذا مقابل أجور وفوائد وإيجارات وأرباح، وتستعين المشروعات بهذه الخدمات لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية تعرض في السوق ويستخدم الأفراد

الدخل الذي يحصلون عليه لشرائها وإشباع حاجاتهم إليها فتعود الأموال إلى قطاع الأعمال بواسطة هذا الإنفاق وتبدأ دورة أخرى وهكذا.

وفي الواقع نجد أن هناك دورتين: دورة نقدية ودورية عينية، الدورة الأولى من المشروعات وتتجه إلى الأفراد على شكل عوائد لعناصر الإنتاج ثم تنتقل من قطاع العائلات إلى قطاع الأعمال بواسطة عمليات البيع والشراء التي تتم في السوق، أما الدورة الثانية فتبدأ بالخدمات التي يؤديها الأفراد إلى قطاع الأعمال فتحولها المشروعات إلى سلع وخدمات تعود إلى الأفراد لإشباع حاجاتهم إليها.

والملاحظ أنه في الشرح المتقدم لدورة الدخل القومي لم ندخل في نظرنا عدة أمور أهمها:

١. وجود الحكومة التي تقتطع جزءاً من دخول الأفراد على شكل ضرائب ثم تقوم بإنفاق المبالغ المحصلة لشراء السلع والخدمات اللازمة لتأدية خدماتها.
٢. احتمال وجود ادخار لدى القطاع العائلي وزيادة التكوين الرأسمالي لدى قطاع الأعمال.
٣. وجود تعامل مع العالم الخارجي، فالواقع يدل على أن جزءاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً يصدر إلى الخارج ولا يستخدمه القطاع العائلي المحلي كما أن هناك جزءاً آخر من السلع والخدمات التي تستهلك لا تمثل جزءاً من الناتج المحلي بل تعد مستوردة من الخارج.

وسوف نعالج فيما بعد التغير الذي يطرأ على دورة الدخل القومي نتيجة وجود التدخل الحكومي والادخار والتكوين الرأسمالي والتعامل مع الخارج. أما الآن فإننا سنعتمد على هذه الصورة المبسطة لإظهار حقيقة الدخل القومي في جوهره.

فالدخل القومي الذي يحصل عليه الأفراد على شكل أجور وفوائد وإيجارات وأرباح خلال مدة زمنية معينة مقابل إسهامهم في العملية الإنتاجية يمثل الدخل القومي لهذه المدة.

وما يجد ملاحظته أن هذا الدخل قد يكون ناتجاً من مساهمة ما في إنتاج سلع وخدمات وسيطة استخدمت في صنع السلع الاستهلاكية.

ومن المعروف أن السلع والخدمات الاستهلاكية تنفرد دون غيرها بقيمة ذاتية ناشئة عن صلاحية هذه السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد إليها. أما السلع والخدمات الوسيطة فلها قيمة مشتقة مستمدة من قابليتها لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية،وتتحدد قيمة هذه السلع الأخيرة في المدة الطويلة بحيث تتضمن قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في صنعها بالإضافة إلى كلفة الإنتاج المشتركة مباشرة في هذا الإنتاج. ولذلك يمكن القول: أن قيمة الناتج القومي لمدة زمنية معينة تقتصر على قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تم استخدامها خلال هذه المدة ويتم هذا إذا توفر الشرطان التاليان:

١. بقاء التكوين الرأسمالي دون تغير أي إذا ظلت المباني والآلات والسلع المخزنة كما هي دون أي تغير حقيقي يطرأ عليها.
٢. توازن الميزان التجاري أو بتعبير أصح توازن ميزان العمليات الجارية أي تعادل الصادرات مع الاستيراد المنظور وغير المنظور.

أما إذا زاد التكوين الرأسمالي أو زادت الصادرات على المستوردات فإن الناتج القومي لا يقتصر على السلع والخدمات الاستهلاكية المستخدمة وإنما يشمل إضافة إلى ذلك قيمة الزيادة في التكوين الرأسمالي أو فائض العمليات الجارية مع الخارج.

أو بعبارة أخرى نستطيع أن نرى في بداية مدة زمنية معينة أن المجتمع مزود بكمية من السلع المخزنة ومن الآلات والمعدات والمباني وخلال هذه المدة يكون من المحتمل حدوث التالي:

١. استيراد بعض السلع والخدمات.
٢. استخدام القدرات المتاحة لإنتاج سلع وخدمات.
٣. استهلاك جزء من السلع والخدمات المنتجة ومن السلع والخدمات المستوردة لإشباع حاجات الأفراد إليها.
٤. تصدير بعض السلع والخدمات إلى الخارج.

وفي نهاية المدة سوف نجد كمية من السلع المخزونة ومن الآلات والمعدات المباني فكيف تقدر قيمة الناتج القومي الذي ينسب إلى هذه المدة؟

إذا فرضنا:

١. أن قيمة التكوين الرأسمالي (المخزون والآلات والمعدات والمباني) لا تقل ولا تزيد عن قيمته في بداية المدة (مقدرة بالأسعار الثابتة).

٢. وأن قيمة الصادرات تتعادل تماماً مع قيمة المستوردات (المنظورة وغير المنظورة).

ففي هذه الحالة يمكن القول أن مقدار الناتج القومي يقتصر على قيمة السلع والخدمات التي تم استهلاكها خلال هذه المدة وأن السلع النهائية لا تتضمن إلا هذه السلع الاستهلاكية وتشمل قيمتها قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في إنتاجها.

أما إذا زاد التكوين الرأسمالي (كأن يزيد مخزون نهاية المدة على مخزون بدايتها، أو تزيد قيمة المباني والآلات والمعدات) فإن هذه الزيادة تمثل جزءاً من الناتج القومي لهذه المدة ويجب إضافتها إلى قيمة السلع والخدمات المستهلكة. وهذا يعني أن السلع والخدمات النهائية لا تقتصر على سلع وخدمات استهلاكية فقط وإنما تشمل أيضاً سلعاً وخدمات إنتاجية.

وكذلك فإنه إذا زادت الصادرات على المستوردات فإن الفائض يمثل جزءاً من الناتج القومي يجب إضافته إلى قيمة السلع والخدمات المستهلكة وإلى قيمة الزيادة في التكوين الرأسمالي.

أما إذا قل التكوين الرأسمالي وإذا قلت الصادرات عن المستوردات فإنه ينبغي طرح قيمة هذا النقصان أو ذلك العجز من قيمة السلع والخدمات المستهلكة عند تقدير الناتج القومي للمدة المذكورة.

ويفهم مما تقدم أن عبارة السلع النهائية لا تطابق تماماً عبارة السلع الاستهلاكية، فالسلع النهائية تشمل جميع السلع التي تدخل في تقدير الناتج القومي سواءً كانت استهلاكية أو إنتاجية.

وتعادل قيمة الناتج القومي بالضرورة مجموع عوائد عناصر الإنتاج سواءً كانت هذه العناصر تعمل في الإنتاج الوسيط أو الإنتاج الاستهلاكي وذلك ما دامت قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية تتضمن أيضاً قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في إنتاجها.

وتعد المعادلة بين الدخل القومي لمدة زمنية معينة والناتج القومي للمدة نفسها معادلة أساسية لفهم جميع الموضوعات المتصلة بالنشاط الاقتصادي على المستوى كله.

ولو أدخلنا العناصر الثلاثة سابقة الذكر (تدخل الدولة ووجود ادخار ووجود تعامل خارجي) لوجدنا التغيرات التالية:

١. تأثير تدخل الدولة في دورة الدخل القومي:

تؤثر الحكومة في دورة الدخل القومي من طريقتين: الضرائب والإنفاق.

فالضرائب تقتطع جزءاً من دخول الأفراد إما مباشرة إذا كانت مفروضة على الدخل كضريبة الأجور والرواتب والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإما بصفة غير مباشرة إذا كانت تفرض بمناسبة إنفاق الدخل كالضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وفي جميع الأحوال تقلل من مقدرة الأفراد على الشراء فينشأ عن الضرائب عادة نقص في الطلب الإجمالي على السلع والخدمات.

ولذلك فإنه إذا كانت كمية السلع والخدمات المعروضة هي كمية السلع والخدمات المنتجة فإن أسعارها سوف تميل إلى الانخفاض فيقال أن للضرائب أثراً انكماشياً.

غير أن الحكومة لا تكتفي بتحصيل الضرائب بل تقوم بإنفاق المبالغ المحصلة في دفع رواتب الموظفين وفي شراء السلع اللازمة لتأدية الخدمات العامة فيؤدي هذا الإنفاق إلى زيادة الطلب الإجمالي فيمكن القول عندئذ أن للإنفاق الحكومي في حد ذاته -أي في حالة وجود الضرائب- أثراً تضخمياً.

فهناك ثلاثة احتمالات:

أ. الاحتمال الأول:

أن تتعادل حصيلة الضرائب مع مقدار الإنفاق الحكومي وفي هذه الحالة يتلاشى الأثر الانكماشي للضرائب مع الأثر التضخمي للإنفاق الحكومي ولا يحدث أي تغيير في المستوى العام للأسعار.

ب. الاحتمال الثاني:

أن يزيد مقدار الإنفاق الحكومي على قيمة الضرائب المحصلة كأن تمول الحكومة جزءاً من إنفاقها بواسطة الاقتراض فينتج عن ذلك زيادة في الطلب الإجمالي. فإذا كانت هناك طاقة إنتاجية غير مستغلة ترتب على ذلك زيادة في حجم العمالة ومقدار الناتج القومي دون أي تغيير يذكر في الأسعار.

أما إذا زاد الإنفاق الحكومي في ظل العمالة الكاملة (الاستخدام الكامل) أي في حالة استغلال جميع الطاقات المتاحة فإن زيادة الطلب الإجمالي سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي أنها تحدث حالة تضخم فتزيد قيمة الناتج القومي ولكنها مجرد زيادة اسمية تتمثل في زيادة الأسعار مع بقاء الكمية المنتجة كما هي.

ت. **الاحتمال الثالث:**

أن يقل الإنفاق الحكومي عن حصيلة الضرائب كأن تستخدم الحكومة جزءاً من إيراداتها في سداد ديونها السابقة وهذا يعني أن الطلب الإجمالي يقل عن المستوى المطلوب لشراء السلع والخدمات المعروضة بالأثمان السابقة. ولذلك سوف نجد أن الأسعار تميل إلى الانخفاض، وقد يترتب على ذلك نقص في النشاط الإنتاجي للمجتمع فيقل الدخل القومي.

٢. **تأثير الادخار:**

إذا ما قام الأفراد بادخار جزء من دخولهم النقدية واكتنزوه يقل الإنفاق القومي عن المستوى المطلوب لإمكان بيع المنتجات المعروضة بالأسعار السائدة فيحدث انكماش (انخفاض في المستوى العام للأسعار) ويقل حجم النشاط الإنتاجي في المدة المقبلة ويقل مقدار الدخل القومي تبعاً لذلك.

أما إذا اقترن الادخار بالاستثمار أي استخدمت المبالغ المدخرة في شراء سلع رأسمالية وتوقع قطاع الأعمال وجود مثل هذا الطلب عمد إلى تحويل بعض الموارد من إنتاج سلع استهلاكية إلى إنتاج سلع رأسمالية بما يتفق مع الطلب الحاصل عليها الذي يقل أيضاً بسبب الادخار، وفي هذه الحالة لا يحدث أي تغير في المستوى العام للأسعار، وفي دورة الدخل القومي ولكن هذه الأسعار سوف تزيد في المراحل المقبلة من قدرة المجتمع على الإنتاج بفضل الزيادة في التكوين الرأسمالي.

وقد تمول بعض الاستثمارات ليس من الادخار الذي يتحقق في المدة نفسها بل بوساطة أموال مكتنزة من قبل أو بواسطة قروض تحصل عليها المشاريع من المصارف التي تستطيع أن تخلق وسائل دفع جديدة، ولذلك يمكن أن يزيد الإنفاق القومي بالنسبة إلى قيمة الناتج القومي مقدرة بالأسعار الثابتة، فإذا كانت هناك بطالة وكانت المصانع لا تعمل بكامل طاقتها كما يحدث في مراحل الكساد فإن زيادة الطلب الإجمالي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي زمن ثم زيادة السلع والخدمات المنتجة فيرتفع مستوى الدخل.

أما في حالة الاستخدام الكامل فإن زيادة الطلب الإجمالي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

٣. تأثير التعامل مع الخارج:

تمثل الصادرات كمية من السلع والخدمات المنتجة محلياً لا تُستخدم في الداخل، لذلك يترتب عليها نقص في كمية السلع والخدمات المتاحة للاستخدام المحلي وهذا يكون في حالة كون دخل الأفراد الذين ساهموا في إنتاجها يظل كما هو ولذلك فقد ينتج عنتها حالة تضخم أي ميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع.

أما المستوردات فهي سلع وخدمات لم تنتج محلياً ولا يقابلها دخل يحصل عليه المقيمون في الدولة ولكنها تُضاف إلى الناتج المحلي فتؤدي إلى زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة بالنسبة للطلب الحاصل عليها، لذلك سيكون لها أثر انكماشي.

فإذا تعادلت الصادرات والمستوردات (المنظورة وغير المنظورة) وتوازن ميزان العمليات الجارية فإن التعامل الخارجي لا يؤثر في دورة الدخل القومي ولا يُحدث أي تغيُّر في المستوى العام للأسعار، أما إذا زادت الصادرات ظهر الأثر التضخمي وبالعكس فإذا زادت المستوردات عن الصادرات تغلَّب الأثر الانكماشي.

أهمية دراسة الدخل القومي

تتجلى أهمية دراسة الدخل القومي:

- تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية
- دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي
- تحديد قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة
- بحث توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج
- قياس مستوى رفاهية الأفراد.

١. تقدير مدى نجاح السياسة الاقتصادية

- تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في جميع الإجراءات التي تتخذها لتهيئة الظروف الملائمة للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيها سليما، ومنها الإجراءات القانونية والمالية والنقدية.

- تستخدم الحكومة تقديرات الدخل القومي للسنوات التي أعقبت تطبيق أسلوب التخطيط الاقتصادي مثلا ـ وتقارنها بنتائج السنوات السابقة، فإذا تبين أن الدخل القومي قد زاد زيادة تفوق متوسط الزيادة السنوية المعتادة فإنه يمكن تفسير ذلك بنجاح السياسة الاقتصادية المتبعة

يشترط لإجراء المقارنة توفر بعض الشروط :

١. أن تكون السلسلة الزمنية متجانسة (أي أن تكون تقديرات الدخل القومي كلها تمت بالطريقة نفسها).

٢. أن يكون تقدير الدخل القومي في السنوات المتتالية بالأسعار الثابتة (أي بوحدات نقدية ذات قوة شرائية واحدة).

إذا كانت الإحصاءات المتوافرة تبين الدخل بالأسعار الجارية ففي هذه الحالة ينبغي استخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة، أو الأرقام القياسية لنفقات المعيشة لإعادة تقدير الدخل بالأسعار الثابتة.

٢. دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي

ويسمى أيضا " التركيب الهيكلي الاقتصادي"

حيث يقسم النشاط الإنتاجي إلى ٣ قطاعات:

القطاع الأولي: ويشمل إضافة إلى الزراعة، الصيد والغابات والصناعة الإستخراجية.

القطاع الثانوي: ويشمل التشييدات المختلفة وجميع الصناعات الأخرى ماعدا الصناعات الإستخراجية.

قطاع الخدمات: وتشمل التجارة والنشاط المصرفي والسياحي والترفيهي والخدمات التعليمية والصحية ... الخ.

٣. تحديد قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة

- تستخدم تقديرات الدخل القومي لأغراض أخرى كقياس مقدرة الأفراد على دفع الضرائب ومدى تحمل المجتمع للقروض العامة. ولاشك أن الحكومات لا تستطيع التمادي في فرض الضرائب والاقتراض من الأفراد دون أن تراعي مستوى الدخل.
- ولقياس مقدرة الأفراد على تحمل الضرائب يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير ما يسمى بالضغط الضريبي:

- الضغط الضريبي = مجموع الضرائب التي يتحملها الفرد / مجموع دخل الفرد
- ولقياس مقدرة المجتمع على تحمل أعباء القروض العامة يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير نسبة القروض العامة إلى مقدار الدخل. وتستخدم هذه الطريقة في حالة استدانة الدولة من الخارج (ديون خارجية).
- أو يلجئون أحيانا إلى حساب نسبة فوائد الدين والأقساط الاستهلاكية في سنة معينة إلى مجموع مصروفات الدولة في السنة نفسها. وتستخدم عندما تكون معظم الديون العامة من الديون الداخلية.

عند مقارنة الضغط الضريبي لعدة دول مختلفة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. الطريقة التي اتبعت في تقدير الضغط
٢. متوسط دخل الفرد في الدول موضع المقارنة
٣. طريقة توزيع الدخل
٤. مقدار الخدمات التي تؤديها الدولة دون مقابل.

٤. بحث توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج

يهتم الباحثون اهتماما بالغا بإحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة، ويتم تقدير نصيب كل عنصر ضمن الدخل القومي.

٥. قياس مستوى رفاهية الأفراد

يعتمد الاقتصاديون على متوسط دخل الفرد السنوي في المجتمع لقياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

ولكن يؤخذ على هذا المقياس الملاحظات التالية:

١. أن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يكفي بنفسه لجعل الدولة متقدمة.
٢. متوسط دخل الفرد لا يمثل مستوى رفاهية المجتمع تمثيلا صحيحا.

طرق حساب الدخل القومي

من تعاريف الدخل القومي المتعددة يتبين أنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج وذلك دون الاهتمام بالضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج.

ولقد قسم الاقتصاديون في حساب الدخل القومي عوائد عوامل الإنتاج إلى قسمين:

الأول يتناول دخل أصحاب الرواتب، **والثاني** يتناول دخل الملاك وأصحاب المشاريع وهذا التقسيم يشابه التقسيم الماركسي للدخول، حيث يوجد دخل العمل (أو ما يسمى برأس المال المتغير) ودخل رأس المال وأصحاب العقارات (وما يسمى بفائض القيمة).

كما أنه يمكن تقسيم دخل فئة الملاك وأصحاب المشاريع إلى ثلاث فئات تقسيماً نهائياً يصبح التوزيع فيه على الشكل التالي:

- عوائد أصحاب الرواتب (وتشمل الرواتب الإجمالية وحصة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية المدفوعة مباشرة لأصحاب الرواتب).
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع للقطاع الخاص (ويشمل القطاع العائلي والإدارات الخاصة).
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع للحكومة.
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع إلى الشركات (ويشمل المحتجز لقاء التمويل الذاتي).

وبالعودة إلى التعاريف السابقة الذكر لوجدنا أنه يمكن تعداد ثلاث طرق لحساب الدخل القومي:

١. طريقة عوائد عوامل الإنتاج (طريقة الدخل)، وتستند إلى اعتماد الدخل القومي كمجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج.
٢. طريقة الإنفاق على الإنتاج القومي وتستند إلى اعتبار الدخل القومي من حيث هو ما ينفق على الإنتاج.
٣. طريقة القيمة المضافة، وتستند إلى اعتبار الدخل القومي من حيث هو مجموع قيمة الناتج المتحصل في مختلف القطاعات.

الطريقة الأولى – طريقة الدخل:

وحسب هذه الطريقة يمكننا تقسيم الدخل القومي إلى ثلاث فئات:

١. ما يدفعه المنتجون للأفراد ويشمل:

- أجور العمل والاستخدام في القطاعين العام والخاص.
- عوائد الملكية الخاصة (كالإيجارات).
- دخل الاستحداث (زراعي والمهن حرة والقطاع غير المنظم).
- عوائد رأس المال (كالفوائد).

٢.**ما يدفعه المنتجون للحكومة والإدارات العامة ويشمل:**
- ضرائب دخل الشركات المساهمة.
- الضرائب غير المباشرة.
- ضرائب الأملاك.
- دخل الدولة من أعمالها الإنتاجية.
- عوائد أملاك الدولة.

(-) ناقصاً منه:
- فوائد القروض العامة (فوائد الدين العام وفوائد دين المستهلكين).
- إعانات الإنتاج.

٣.**ما يحتجزه المنتجون لديهم ويشمل على:**
- احتياطيات.
- أرباح غير موزعة.
- اهتلاكات رأس المال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السبب في طرح فوائد الدين العام وفوائد دين المستهلكين حين حساب الدخل القومي يعود إلى مفهوم الإنتاجية.

حيث أن الدخل القومي يشتمل على عوائد عوامل الإنتاج التي اشتركت فعلاً في عملية الإنتاج، وبما أن هذه الفوائد دخلت في عوائد الملكية وادخار الشركات لذا وجب طرحها للتوصل إلى المعنى الاقتصادي الصحيح للدخل القومي.

كما أن الفكرة نفسها تطبق على الإعانات الإنتاجية التي تدفعها الحكومة للمنتجين والتي يسميها بعض الاقتصاديين "الضرائب السلبية" وتطرح كذلك حين حساب الدخل القومي نظراً لعدم انتمائها إلى العناصر المكونة للإنتاج.

ويمكننا تلخيص ما سبق بالجدول التالي:

١. **تعويضات العمل والاستخدام** وتشمل:
- الأجور والرواتب.
- رواتب القوى المسلحة وتعويضاتها.
- مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية.

٢. **دخل القطاع العائلي من الزراعة ودخل المهن الحرة والقطاع غير المنظم** وتشمل:
- الدخل الزراعي.
- دخل المهن الحرة.
- دخل القطاع غير المنظم والمشاريع الأخرى.

٣. **دخل القطاع غير المنظم العائد إلى القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تسعى إلى الربح** وتشمل:
- الريع (إيجارات العقارات).
- الفائدة.
- الأرباح الموزعة.
- مدفوعات القطاع المنظم للقطاع العائلي.

٤. **مدخرات الشركات المساهمة** وتشمل:
- مدخرات الشركات المساهمة الخاصة.
- مدخرات الشركات المساهمة ذات النفع العام.
- اهلاكات رأس المال.

٥. **الضرائب المترتبة على الشركات المساهمة** وتشمل:
- الضرائب المباشرة المترتبة على الشركات المساهمة الخاصة.
- الضرائب المباشرة المترتبة على الشركات المساهمة ذات النفع العام.
- الضرائب غير المباشرة الصافية من إعانات الإنتاج.

٦. **موارد القطاع الحكومي من الاستحداث والملكية** وتشمل:
- أرباح المشاريع.
- الريع والفائدة والأرباح.

٧. ناقصاً منها فوائد الدين العام.

٨. وناقصا فوائد الديون الاستهلاكية.

٩. وناقصا إعانات الإنتاج.

المجموع = الدخل القومي الإجمالي

الطريقة الثانية – طريقة الإنفاق:

إن المحاسبة القومية تستند إلى مبدأ القيد المزدوج، وإلى تساوي طرفي الموارد والاستعمالات. ولقد شاهدنا في الطريقة الأولى كيفية تقدير الدخل

القومي بواسطة استعمالات المنتجين، والآن سنرى من أين تأتي موارد هؤلاء المنتجين؟ في الواقع نجد أن موارد المنتجين ما هي إلا:

١. الإنفاق على البضائع والخدمات الاستهلاكية أو مبيعات المنتجين من البضائع والخدمات الاستهلاكية.
٢. والإنفاق على البضائع والخدمات الإنتاجية أو مبيعات المنتجين من بضائع وخدمات إنتاجية.
٣. وصافي الإنفاق على التعامل مع العالم الخارجي.

ويتألف الإنفاق على البضائع أو الخدمات الاستهلاكية(الاستهلاك النهائي) من:

- إنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص.
- وإنفاق على الاستهلاك النهائي العام.

كما يتألف الإنفاق على البضائع والخدمات الإنتاجية (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بما فيه التغير في المخزون) من:

- الإنفاق على الاستثمار للقطاع الخاص. (أو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في القطاع الخاص)
- الإنفاق على الاستثمار للقطاع العام. أو(التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في القطاع العام)
- والتغيير في المخزون في القطاعين العام والخاص في بنوده كافة.

صافي الإنفاق على التعامل مع العالم الخارجي فيتألف من زمرتين الأولى موجبة **والثانية** سالبة، فالزمرة الموجبة تتكون عناصرها من:

- قيمة السلع المصدرة (كالصادرات المنظورة).
- قيمة الخدمات المصدرة (كالتأمين مثلاً).
- وعوائد المقيمين من أملاكهم في العالم الخارجي.

أما الزمرة الثانية ذات العناصر السالبة فتتكون من:

- قيمة السلع المستوردة (كالمستوردات المنظورة).
- قيمة الخدمات المستوردة (كالمستوردات غير المنظورة).
- عوائد غير المقيمين من أملاكهم في الوطن.

إن مجموع هذه البنود الثلاثة (الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + صافي التعامل مع العالم الخارجي) يشكل مجموع الإنفاق على مجمل الناتج القومي.

بالنتيجة إن العناصر المكونة للإنفاق على مجمل الناتج القومي هي:

١. الإنفاق على الاستهلاك الخاص.
٢. الإنفاق على الاستهلاك العام.
٣. الإنفاق على الاستثمار في القطاع الخاص.
٤. الإنفاق على الاستثمار في الشركات ذات النفع العام.
٥. الإنفاق على الاستثمار في المشاريع الحكومية.
٦. الإنفاق على الاستثمار في القطاع الحكومي العام.
٧. زيادة المخزون (أي مخزون آخر المدة ناقصاً منه مخزون أول المدة).
٨. تصدير البضائع والخدمات.
٩. ناقصاً منه الاستيراد من البضائع والخدمات.
١٠. صافي مدفوعات عوامل الدخل من العالم الخارجي.

المجموع = مجمل الإنفاق على الناتج القومي.

الطريقة الثالثة – طريقة القيمة المضافة أو المصدر الصناعي:

إن القيمة المضافة هي الزيادة القيمية الحاصلة في عمليات الإنتاج التي يقوم بها مشروع معين خلال سنة بالنسبة إلى جميع الأموال والخدمات التي استعملت في هذه العمليات.

في الواقع نجد أن جميع النشاطات الاقتصادية تهدف إلى الزيادة القيمية للأشياء، أي الأموال الاقتصادية، بقصد بيعها بأسعار أعلى، وبغية تحقيق الأرباح منها. وهذا ما يحدث بالنسبة إلى جميع النشاطات من إنتاج أو تحويل أو نقل.

وبعبارة أخرى نجد أن الصانع الذي يشتري مواد أولية أو سلعاً ثم يقوم بتصنيعها أو تحويلها إلى شكل معين كي يبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء ومن أنواع الكلفة المختلفة، فيحقق إضافة قيمية على السلع المشتراة.

فالقيمة المضافة إلى صناعة ما إنما هي الفرق بين قيمة البضائع التي تنتجها وبين قيمة المواد الأولية والخدمات التي تستعملها في الإنتاج.

وتشمل القيمة المضافة إلى العناصر التالية:

١. أجور العمال والمستخدمين وتعويضاتهم.
٢. إيجارات العقارات والأراضي.
٣. فوائد رؤوس الأموال.

٤. أرباح المنتجين أو المنظمين أو المستحدثين.
٥. الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المشروع.
٦. اهتلاك رأس المال المستخدم في المشروع.

إن مجموع العناصر الستة يسمى بالقيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق، فإذا طرحنا منها اهتلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة حصلنا على القيمة المضافة الصافية بكلفة عوامل الإنتاج.

ويستنتج مما تقدم أن ثمن السلع والخدمات التي يستلزمها المشروع في عمليات الإنتاج لا تدخل في مفهوم القيمة المضافة بل في قيمة مبيعات المشروع من السلع والخدمات، بينما نرى أن كلفة عوامل الإنتاج من الطبيعة والعمل ورأس المال تدخل في المفهوم المتقدم.

فالقيمة المضافة، على هذا الأساس، هي الفرق القيمي بين قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أو يقدمها المشروع والسلع والخدمات التي يشتريها والداخلة في صلب المنتجات النهائية له. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية:

قيمة الإنتاج النهائي – قيمة السلع والخدمات الوسيطة (الاستهلاك الوسيط) = القيمة المضافة الإجمالية

أو بمعادلة أخرى:

القيمة المضافة = قيمة المبيعات – تكلفة المشتريات = الأجور والفوائد والأرباح والريع وصافي الضرائب غير المباشرة والاهتلاك.

ويمكن تحديد قيمة الإنتاج النهائي عندما يبيع المنظم المنتجات، إلا أن قيمة مبيعات المشروع لا تمثل إسهامه الفعلي في عمليات الإنتاج. ففي الواقع يستخدم المنتج بالإضافة إلى عوامل الإنتاج بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها مشروع آخر فتكون قيمتها داخلة في مبيعاته، ولحساب القيمة الحقيقية لمنتجات مشروع معين يلجأ عادة إلى مفهوم القيمة المضافة التي تعني قيمة السلع والخدمات التي قدمها المشروع ناقصاً منها قيمة السلع والخدمات المشتراة في مشروع آخر والتي تكون قد دخلت عملية الإنتاج. وهذه الطريقة تجنبنا، بالإضافة إلى ما تقدم، الازدواجية في الحسابات.

وبدلاً من اصطلاحي المبيعات والمشتريات يستعمل التعبيران: **المدخل والمنتج**.

ويمثل المدخل، أو مجموع ما يجب طرحه من قيمة السلع والخدمات التي ينتجها مشروع معين، قيمة المشتريات التي قام بها المشروع خلال السنة، أي قيمة السلع والخدمات المشتراة في المشروعات الأخرى خلال السنة والتي تستعمل فعلاً في عمليات الإنتاج.

فقيمة الأموال المشتراة التي لم تستعمل في الإنتاج لا تحتسب ضمن المدخل. كما أ، السلع الرأسمالية، (رؤوس الأموال الثابتة) المشتراة خلال العام والمعدة للاستعمال، لأكثر من عام لا تدخل في مفهوم الدخل.

أما المنتج فيمثل مبيعات المشروع في شكلها النهائي زائداً عليها تغيرات مخزون الأموال التي أنتجها المشروع. وتحسب قيمة المبيعات بالأسعار الجارية التي تم عندها المبيع كسعر المزرعة في الحقل، أو سعر المصنع، أو سعر السوق إذا بيعت السلع مباشرة، وتشمل الأسعار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، قيمة الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المنتج، أما ما يتعلق بتغيرات المخزون فإنها تحتسب بمتوسط أسعار المبيع خلال السنة.

وهكذا يتبين أن عملية إضافة قيمة ما إلى سلعة هي هدف النشاطات الاقتصادية بصورة عامة.

إذ أن النشاط الاقتصادي للإنسان يرمي في الدرجة الأولى إلى إعطاء قيمة أكبر لمادة أو سلعة عما كانت عليه قبل استخراجها أو صنعها أو نقلها من مكان إلى آخر.

ومن النادر أن يكون لمال معين قيمة كبيرة في حالته الطبيعية. حتى أن الذهب والمعادن النفيسة الأخرى لا تكون ذات قيمة اقتصادية مرتفعة عندما تكون في مناجمها وقبل إدخال العمل الإنساني عليها.

كما أن الأعمال الفنية اللاحقة التي تجرى عليها هي التي تعطيها قيمة إضافية تزيد من قيمتها الأصلية.

وهذا لا يعني أن ليس هناك أموال ذات قيمة ذاتية خارج العمل الإنساني، ولكنها نادرة. ولذلك يفرق الاقتصاديون بين القيمة المضافة والقيمة الأصلية للسلع.

بعض مفاهيم الدخل القومي

إن هذه الدخول تعد اشتقاقاً من مفهوم الدخل القومي، والواقع يدل على أن لهذه الدخول أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، على الرغم من ضآلة أهميتها في أنظمة المحاسبة القومية المختلفة، ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة معرفة قيمها معرفة دقيقة، وإلى ما تتطلبه هذه المعرفة من معلومات قد يكون التوصل إليها صعباً.

إن معرفة هذه الدخول تساعد في دراسات السلوك الاستهلاكي أولاً، والسلوك الادخاري ثانياً، كما تساعد على رسم سياسة الدخول.

ولكن للاستفادة من هذه المجاميع يجب أن يكون لها حسابات قومية خاصة ترتكز على أساس التقسيم الاجتماعي المهني للمجتمع، وعلى توفر المعلومات الإحصائية الكفؤة لوضع مثل هذه الحسابات.

أ. **الدخل الشخصي والدخل التصرفي:**

١. **الدخل الشخصي:**

من تعريف الدخل القومي علمنا أنه الدخل الذي يصيب العناصر الإنتاجية لقاء اشتراكهم في عملية الإنتاج، ولكن هذا الدخل لا يصل جميعه إلى أيدي الأفراد الذين ساهموا فيه وإنما تقتطع منه مبالغ لأسباب قانونية:

كالتأمينات الاجتماعية، وأرباح الشركات غير الموزعة... الخ.

وفي الوقت نفسه نجد أن ما يدخل إلى الأفراد ليس بالضرورة ناشئاً عن عملية الإنتاج نشوءاً آلياً وإنما قد يأتي على شكل إعانة حكومية أو إعانة خارجية، ونتيجة ذلك يتكون لدينا ما يدعى بالدخل الشخصي، وبالطبع يمكننا ملاحظة أن الدخل الشخصي قد يكون أكبر من الدخل القومي أو أصغر منه وذلك يتوقف على مقدار الاقتطاعات أولاً وعلى مقدار الإعانات الخارجية والإعانات الداخلية ثانياً.

٢. **الدخل التصرفي (ويسمى أيضا الدخل المتاح):**

هو الدخل الشخصي بعد أن يذهب قسم منه إلى الدولة لقاء ضرائب مباشرة مترتبة على الدخل كما قد يذهب إلى الخارج لقاء تحويلات وإعانات والناتج الجبري لذلك يعطينا ما يسمى بالدخل التصرفي الذي يمثل الدخل الجاهز أو المتاح لأبناء الوطن ليتصرفوا به إما إنفاقاً وإما توفيراً متفرقين أو مجتمعين.

ومما سبق يتبين لنا أن مقاييس الدخل سواء أنظرنا إليها من الوجهة الوطنية القومية أم الوجهة الداخلية الجغرافية، تحاول تقدير الدخل تقديرات متفاوتة من الإجمال والصفاء. ويمكننا كذلك وزيادة للإيضاح تمثيل هذه المقاييس والعلاقات الموجودة بالمعادلات البسيطة التالية التي تسهل علينا الانتقال من مفهوم إلى آخر:

١. الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص + الادّخار الخاص.
٢. الدخل الشخصي = الدخل التصرفي + الضرائب المباشرة + المدفوعات التحويليّة للخارج.
٣. الدخل القومي = الدخل الشخصي+(أرباح الشركات + ضرائب دخل الشركات +مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعيّة)- (إعانات الحكومة للأفراد + إعانات الخارج للأفراد).
٤. صافي الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الإنتاج = الدخل القومي.
٥. صافي الناتج القومي(بسعر السوق) = صافي الناتج القومي(بسعر كلفة عوامل الإنتاج)+ الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج.
٦. مجمل الناتج القومي(بسعر السوق) = صافي الناتج القومي(بسعر السوق)+ اهتلاك رأس المال.

ب. الدخل النقدي (الدخل بالأسعار الجارية) والدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة) " ومفهوم القوة الشرائية":

إن القوة الشرائية للوحدة النقدية، كما هو معلوم، تتغير من زمن إلى آخر، مما يؤدي في حالة هبوطها إلى تضخيم قيمة الإنتاج نتيجة لارتفاع الأسعار دون وجود زيادة حقيقية في الإنتاج، وبالعكس ففي حالة ازدياد القوة الشرائية النقدية بسبب هبوط الأسعار فإن قيمة الإنتاج ستدل على هبوط الإنتاج الذي لا وجود له.

وعلاجاً لهذه المشكلة فإن الدول تلجأ بالإضافة إلى قياس الدخل القومي بالأسعار الجارية، إلى قياسه بأسعار ثابتة تسهيلاً لمقارنة نمو الإنتاج القومي من سنة إلى أخرى.

لكن التغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية لا يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار، بل يتأثر بالضرائب المفروضة على السلع والخدمات، وبالإصدار النقدي الجديد، وبتوازن ميزان المدفوعات. كما يؤثر التغير في القوة الشرائية في سلوك أفراد القطاع العائلي فيما يتعلق بتخصيص دخلهم المتاح. والقوة الشرائية للنقود، وهذا عامل هام أيضاً في تحديد قرارات المشاريع الاقتصادية فيما يتعلق بالتمويل الذاتي، والاستدانة والاستثمار، ومعدلات الفائدة السائدة.

ومما سبق نستدل على أن هناك آثاراً انعكاسية بين الدخل والأسعار والنقود. وقد أخذت هذه الآثار تحتل مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي المعاصر. والتأثير ليس وحيد الطرف. بل هو على العكس.

إن نمو تقلبات كل من هذه المفاهيم الاقتصادية يؤثر في التوازن الاقتصادي الجزئي أولاً (كتوازن المستهلك، وتوازن المشروع)، وفي التوازن الاقتصادي الكلي (كتوازن الادخار والاستثمار وتوازن الإنتاج).

١. مفهوم القوة الشرائية للنقود والعوامل المؤثرة فيها:

إن الذي يهمنا بالدرجة الأولى عند دراسة توزيع الدخل القومي، ليست الدخول النقدية، بل الدخول الحقيقية. ويتوقف تحديد الدخل الحقيقي لفرد ما أو لقطاع مؤسسي معين على ثلاثة عناصر:

أ. الدخل النقدي المتبقي للفرد بعد دفع الضرائب المفروضة على الدخول والثروات.

ب. تقلبات المستوى العام للأسعار، أي القوة الشرائية للنقود.

ت. عبء الإصدار النقدي الجديد، أي التضخم النقدي أو ما يسميه بعض الاقتصاديين "التمويل بالعجز".

وفيما يتعلق بالفقرتين أ و ب: أي الضرائب وتقلبات المستوى العام للأسعار نجد ما يلي:

سبق أن بينا سابقا أثر تدخل الدولة على دورة التدخل القومي (انظر ص ٣٤).

ولكن قد تلجأ الدولة لتغطية نفقاتها بواسطة إصدار نقدي جديد (التمويل بالعجز) ويتم ذلك بالاقتراض من المصرف المركزي.

إن إتباع هذه السياسة قد يقود إلى حالة تضخم تضر بالاقتصاد أو إلى رفاه يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد الإنتاجية وتحقيق زيادات في الناتج القومي.

فالإصدار النقدي في حال كون الجهاز الإنتاجي غير مرن يؤدي إلى التضخم النقدي أي إلى زيادة الطلب الحاصل على السلع الاستهلاكية بصورة تفوق عرضها، ولاسيما في الأجل القصير الذي يتصف بثبات كتلة رأس المال الإنتاجي، وبمستوى معين من التقدم التقني والمهارات الإنسانية.

والنتيجة الحتمية لذلك هي ارتفاع الأسعار، أي انخفاض القوة الشرائية ويتجدد ارتفاع الأسعار بانخفاض الدخول النقدية.

أما إذا رافق الإصدار النقدي الجديد مرونة في الجهاز الإنتاجي واستعملت الكتلة النقدية المطروحة في الأسواق لأغراض إنتاجية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال والنتيجة هي زيادة الناتج القومي وارتفاع القوة الشرائية للنقود ولاسيما في المدة الطويلة حيث تظهر نتائج زيادة كتلة رأس المال الإنتاجي.

٢. الانتقال من الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة) إلى الدخل النقدي (الدخل بالأسعار الجارية):

تعبر أرقام الدخل القومي أو الناتج القومي حسب كلفة عوامل الإنتاج عن مدى المساهمة في العملية الإنتاجية، التي أدت إلى خلق مجموعة من السلع والخدمات وهي السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية.

ويجري تقويم هذه السلع والخدمات -كما رأينا سابقاً- وفق أسعار متعددة بعضها نتيجة التبادل في السوق، وبعضها الآخر محسوب أو عن طريق المماثلة لسلع مشابهة موجودة في السوق.

ونحصل على قيمة الإنتاج (الدخل) بواسطة ضرب كميات الإنتاج السوقي بالأسعار السائدة ومن هنا نرى أن الدخل القومي أو الناتج القومي لسنة معينة، ليس في جوهره إلا نتيجة تجميع لهذه القيم التي تم تقديرها وفق منظومة الأسعار والقيم، والتي جرى الافتراض بأنها تمثل الصفقات المعقودة بين القطاعات المؤسسة خلال تلك السنة.

كما أن القيمة الاسمية لكل سلعة تتألف من ثلاثة عناصر: كمية السلعة، وسعرها النسبي، وقيمة الوحدة النقدية المستخدمة أساساً للتقييم.

وما دمنا قد أرجعنا كل قيم السلع والخدمات إلى معيار واحد هو المقياس النقدي فإن الدخول الموزعة كل عام تسمى الدخول النقدية ولكنها لن تكون دخولاً حقيقية إلا إذا كان المستوى العام للأسعار ثابتاً خلال السنة موضوع الدراسة.

إن الدخل الحقيقي هو الذي يتيح لصاحبه الحصول على السلع والخدمات المتاحة، وهو المعيار الموضوعي للرفاهية الاجتماعية.

ولذلك لابد عند إجراء المقارنة بين تقلبات الدخل والمعدلات السنوية لنموه، من الاهتمام بتقلبات الأسعار والأجور.

أي تقلبات قيمة النقود وقوتها الشرائية التي تدلنا على ما يمكن الحصول عليه بالوحدة النقدية الواحدة. وقد درج التحليل الاقتصادي على افتراض أن قيمة النقود أي قوتها الشرائية تساوي مقلوب المستوى العام للأسعار.

$$\text{قيمة النقود} = \frac{١}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فإذا افترضنا أن الأسعار في سنة معينة ارتفعت أو انخفضت فإن هذه التقلبات تؤثر في قيمة النقود أي في قوتها الشرائية، مع الافتراض بأن باقي العوامل بقيت ثابتة. وتنعكس هذه التقلبات ليس على الدخول الفردية فحسب، ولكن على الأسعار النسبية أيضاً، أي على علاقة أسعار السلع والخدمات مع بعضها بعضاً، وكذلك على أسعار الصادرات والواردات.

وبعد هذا التحليل الموجز، نخلص إلى القول: أنه من أجل مقارنة أرقام الدخل القومي ومعدلات زيادته السنوية، لابد لنا من استبعاد أثر تغير الأسعار كي نستطيع تكوين فكرة صحيحة عن الدخل الحقيقي وتطوراته.

وطريقة الأرقام القياسية، أتي هي الطريقة المستعملة لتصحيح السلاسل الزمنية لمقادير الدخل القومي بالأسعار الجارية.

وتستخدم طريقة الأرقام القياسية وفق الشكل التالي:

يتم اختيار سنة معينة تعد سنة أساس. ونرمز إلى الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة) لهذه السنة بالقيمة ١٠٠، ثم نقارن هذا المقدار مع مقادير السنين المختلفة التي تشكل عناصر السلسلة الزمنية التي تقارن بعض أجزائها إلى الأخرى بعد تصحيحها بواسطة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة، أي تقسيم الدخل النقدي لكل سنة على المستوى العام للأسعار الذي كان سائداً خلالها.

$$\text{الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة)} = \frac{\text{الدخل بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times ١٠٠$$

إذا افترضنا أن لدينا سلسلتين زمنيتين: **الأولى** تمثل الدخل القومي بالأسعار الجارية (الذي هو الدخل النقدي) والسلسلة **الثانية** تمثل الأرقام القياسية للأسعار:

الدخل القومي مقدرا بملايين الوحدات النقدية وبالأسعار الجارية مع الرقم القياسي للأسعار

السنة	الدخل القومي(النقدي) بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠ (سنة الأساس)
٢٠٠١	١٨٠٠	٢٥٠
٢٠٠٢	٢١٠٠	٣٠٠
٢٠٠٣	٣٨٠٠	٤٠٠
٢٠٠٤	٥٤٠٠	٤٥٠
٢٠٠٥	٨٠٠٠	٦٠٠

فإذا أردنا الانتقال من الدخول النقدية (الدخل بالأسعار الجارية) إلى الدخول الحقيقية (الدخل بالأسعار الثابتة) مع اتخاذ عام ٢٠٠٠ سنة أساس فإنه ينبغي علينا الاهتمام بتقلبات الرقم القياسي للأسعار بعد إجراء التصحيحات اللازمة، وباستخدام المعادلة أعلاه ،كما هو مبين في الجدول التالي:

الانتقال من الدخل النقدي (الدخل بالأسعار الجارية) إلى الدخل الحقيقي (الدخل بالأسعار الثابتة)

السنة	**الدخل النقدي**	**كيفية حساب الانتقال**	**الدخل الحقيقي بأسعار ٢٠٠٠ مليون وحدة نقدية**
٢٠٠٠	١٠٠٠	(١٠٠٠÷ ١٠٠)١٠٠ X	١٠٠٠
٢٠٠١	١٨٠٠	(١٨٠٠÷ ٢٥٠) X١٠٠	٧٢٠
٢٠٠٢	٢١٠٠	(٢١٠٠÷ ٣٠٠) X١٠٠	٧٠٠
٢٠٠٣	٣٨٠٠	(٣٨٠٠ ÷ ٤٠٠) X١٠٠	٩٥٠
٢٠٠٤	٥٤٠٠	(٥٤٠٠ ÷ ٤٥٠) X١٠٠	١٢٠٠
٢٠٠٥	٨٠٠٠	(٨٠٠٠ ÷ ٦٠٠) X١٠٠	١٣٣٣

بعد تصحيح مقادير سلسلة الدخول النقدية، نستطيع مقارنتها مع بعضها.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو أن الدخل الحقيقي قد انخفض من ١٠٠٠ مليون وحدة نقدية في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠١، ثم انخفض أيضاً إلى ٧٠٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٢، ثم ارتفع إلى ٩٥٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٣ واستمر بالارتفاع إلى ١٢٠٠ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٤، وإلى ١٣٣٣ مليون وحدة نقدية عام ٢٠٠٥.

وعلى الرغم مما يعطيه الجدول من توضيح للأهمية المطلقة لزيادة الدخل الحقيقي أو انخفاضه، إلا أنه لا يبين الأهمية النسبية لتقلبات الدخل الحقيقي وللوصول إلى تبيان هذه الأهمية النسبية، ينبغي علينا تحويل القيم المطلقة إلى قيم نسبية متخذين من الدخول النقدية لعام ٢٠٠٠ أساساً للحساب (أي ١٠٠%) والجدول التالي يوضح معدلات الزيادة والنقصان بالنسبة إلى سنة الأساس:

نسبة زيادة الدخول الحقيقية أو نقصانها مقارنة مع سنة الأساس

السنة	الدخل الحقيقي بالملايين	نسبة الدخول المقارنة بالقياس إلى سنة الأساس	نسبة الزيادة أو التناقص مقارنة مع سنة الأساس
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	---
٢٠٠١	٧٢٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	-٢٨%
٢٠٠٢	٧٠٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	-٣٠%
٢٠٠٣	٩٥٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	-٥%
٢٠٠٤	١٢٠٠	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	+٢٠%
٢٠٠٥	١٣٣٣	(٧٢٠ ÷ ١٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٢%	+٣٣.٣%

وبصورة عامة

$$\text{تقلب الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للسنة المدروسة}}{\text{الدخل الحقيقي لسنة الأساس}} \times ١٠٠$$

تقويم الإنتاج ومشكلة الأسعار

إن الإنتاج لعنصر اقتصادي ما، أو لمجموعة من العناصر هو مجموعة كميات من البضائع والخدمات، لكل منها وحدة قياس خاصة بها.

وللوصول إلى مقياس بسيط سهل، يجب إيجاد وحدة مشتركة بين جميع البضائع والخدمات.

وحدة نستطيع بواسطتها التمييز بين الأهمية النسبية لوحدة القماش أو وحدة الصوف والقدرة على مقارنتها مع وحدة الفوسفات أو وحدة الملح.

والحل الأكثر ملائمة هو مقارنة جميع وحدات البضائع والخدمات بواسطة قيمتها، المعبر عنا بواسطة الوحدات النقدية، ومحسوبة بمساعدة الأسعار السائدة خلال المدة التي ندرسها.

إن استخدام سعر السوق له عدة ميزات فهو يؤدي إلى الوصول إلى معرفة مجموع القيم، مما يسمح لنا بتقويم الإنتاج وإدراجه في إطار التبادل.

كما يؤدي أيضاً إلى وصف العلاقات بين خلق البضائع والخدمات وإيضاحها أولاً وبين الظواهر الاقتصادية الأخرى ثانياً.

وذلك استناداً إلى نظام محاسبي لمجموعة العمليات الاقتصادية الجارية في بلد ما.

ونحن نعلم من النظرية الاقتصادية أن أي سعر يجب أن يكون معادلاً في الوقت نفسه للمنفعة الحدية للسلعة بالنسبة للمستهلك كما يجب أن يعادل التكلفة الحدية بالنسبة للمنتج، أي أن السعر يجب أن يساوي منفعة الوحدة الإضافية المستهلكة بالنسبة إلى المستهلك وتكلفة إنتاج هذه الوحدة بالنسبة إلى المنتج وصناعتها.

واعتماداً على ذلك فإن المقياس النقدي أو القيمي للإنتاج تبرره خاصة الأسعار الاقتصادية التي تعتمد هي أيضاً على:

١. ذوق الأفراد.
٢. ووضع المعرفة النقدية.
٣. وتوزيع الثروة.
٤. والتركيب الهيكلي والاجتماعي للبلد.
٥. وعلى كل العوامل التي يتطلبها التوازن الاقتصادي.

ولكـن نجـد أن الإنتـاج النهـائي يتكـون مـن مجموعـة كبيـرة مـن السـلع والخدمات المختلفة.

ومـن أجـل الوصـول إلـى مقيـاس بسـيط وسـهل، فقـد تـم إدخـال وحـدة مشتركة، وذلك بـالرجوع إلـى سـعر السـوق. وقـد شـاهدنا ميـزات هـذا المقيـاس. ولكن ما الملاحظات المترتبة على سعر السوق هذا.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن سعر أي سلعة لا يمكن تعريفه تعريفاً دقيقاً جداً.

لأنه يتغير وفق نوعية السلعة مثلاً، أو مكان التسليم، أو طبيعة البضائع.

كما أنه لا يمكننا أن نجد سعراً موحداً فقد يكون لدينا سلعتان متشابهتان تماماً أو تحل إحداهما محل الأخرى، ولكن سعرهما يختلف تماماً.

إن قاعدة سعر السوق تفترض أن تعكس أسعار السلع المختلفة والخدمات في الوقت نفسه المنافع الحدية للمشتريات والكلفة الحدية للبائعين، وتضعف هذه القاعدة عندما تمس الضرائب غير المباشرة سلعة دون أخرى.

فالضـرائب المترتبـة علـى القيمـة المضـافة وضـعت لتجنـب ذلـك. ولكـن هناك بعض الاستثناءات سنعطي اثنين منها على سبيل المثال:

فـبعض السـلع تتحمـل ضـرائب غيـر مباشـرة تحمـلاً كبيـراً (كالمنتجـات البترولية، والتبغ والكحول والبضائع الكمالية) في حين أن بعضها الآخر يستفيد مـن الإعانـات الحكوميـة (كصـناعة الخبـز فـي سـورية) أولا وكمـا أن الضـريبة نفسها تختلف باختلاف وجهة البضائع من حيث طرحها فـي الأسـواق الداخليـة أو في الأسواق الخارجية (ومثال ذلك المنتجات البترولية والتبغ والحبوب).

كما أنه في بعض الحالات يصعب قياس كلفة السلع ومنفعتها دوماً.

والمثال الأكثر وضوحاً هو المنتجات الزراعية المنتجـة والمستهلكة لـدى المزارعين، حيث أن قيمة هذه المنتجات هي كلفة إنتاجها. كما أن حساب قيمتها مرتبط بكلفتها عند حساب الإنتاج القومي وله ما يبرره.

أما منفعة هذه السلع فقد تكون أكثر من قيمتها هذه. حيث أن هذه المنفعة يجب أن تكون مساوية تقريباً لمنفعة ذات السلع والمستهلكة فـي المجتمـع ولكـن لدى غير المزارعين.

لذلك يجب اللجوء إلى سعر التجزئة في الأمـاكن الأكثر قربـاً إلـى مكـان الاستهلاك.

والواقع يدل على أن قاعدة سعر السوق تجد نفسها ضعيفة في حالة وضع تخطيط عقلي مدروس لسياسة الأسعار. حيث أن الكثير من البضائع والسلع حالياً لم يعد يعكس الفائدة المقدمة للمستهلك ولكل الجهود المبذولة بواسطة المنتج لإنتاج هذه السلع.

ومن مشكلات الأسعار في تقويم الإنتاج أيضاً نجد مشكلة الهامش التجاري. فبالتعريف نجد أن الهامش التجاري هو فرق الأسعار الذي يغطي عوائد النشاط التجاري.

وبما أن النشاط التجاري هو ضرورة ملحة في عملية الإنتاج، فإن مبلغ الهامش أو وجوده يعتمد على الشروط التي يضعها المحاسبون القوميون لتقويم الإنتاج. فعندما يقوم الإنتاج على أساس سعر الاستعمال (أي السعر الذي يدفعه المستهلك) فعندئذ لا يوجد هناك هامش تجاري والمنتجات البترولية المسوقة تسويقاً مباشراً مثال على ذلك.

وعندما يقوم الإنتاج برقم أعمال المشاريع الإنتاجية، فإن هذا التقويم يشمل فعالية التوزيع.

وعندما يقوم الإنتاج على أساس سعر المصنع، فعندئذ لا يغطي الهامش التجاري فعالية التوزيع فقط، ولكن يغطي رسوم النقل وكلفته أيضاً.

أما الاستهلاك الذاتي للأفراد، ما دام قد حسب على أساس المنفعة للمستهلك فإنه يحتوي ضمناً على هامش تجاري تقديري.

واستناداً إلى ما سبق حول موضوع الهامش التجاري فجيب أن تعد عوائد التجار الذين يشترون من أجل إعادة البيع هوامش تجارية.

التقويم القطاعي للإنتاج

إن التحليل الذي سنقوم به يضم تقويم الإنتاج في فروع الاقتصاد المختلفة وسنتطرق تطرقاً بسيطاً لعلاقة هذه القطاعات بعضها مع الآخر.

١. الصناعات والمناجم والطاقة:

إن القطاعات الصناعية في غالب الدول التي تتبع نظام السوق تستقي إحصائياتها مع معطيات المؤسسة أو المنشأة الصناعية، وإذا اتبعنا نظام الأمم المتحدة في تأسيس الحسابات، فإن على المحاسب القومي إضافة إلى استعانته بالإحصاءات الصناعية المقدمة أن يلجأ إلى البحث الميداني الصناعي.

وهناك الكثير من الدول التي تقوم سنوياً بأبحاث ميدانية صناعية للحصول على إحصاءات دقيقة وجزئية شاملة.

٢. **الزراعة:**

إن تقدير الناتج الزراعي يعد أكثر صعوبة من الصناعة. ففي كثير من الدول تنقص الإحصاءات الضرورية، ويلجأ المحاسب القومي غالباً إلى اعتماد الأرقام الخاصة بتقديرات المدخلات.

اعتماداً على ذلك فلابد من الاهتمام بالاستهلاك الذاتي وإضافته حين تقدير الإنتاج، وهذا القسم هو الذي يأخذ أهمية كبرى في هذا القطاع. كما يجب أن نطرح من قيمة الإنتاج الإجمالي الزيادة الطبيعية للمحاصيل.

ففي الحقيقة يساهم الاستهلاك الذاتي مساهمة هامة في عمليات تقدير مجمل الناتج القومي ولاسيما في الدول النامية، حيث أن أغلبية اقتصاديات هذه الدول من الاقتصاديات الزراعية وأن مجمل الناتج القومي يرتكز ارتكازاً أساسياً على القطاع الزراعي واعتماداً على ذلك يجب عدم إهمال الاستهلاك الذاتي إذا أراد المحاسب القومي إعطاء صورة واضحة عن الحقيقة الاقتصادية للدولة.

٣. **الإنشاءات والتشييدات:**

إن الإنشاءات والتشييدات هي أحد القطاعات التي يقاس فيها الإنتاج وفقاً لفعاليتها وذلك لسببين:

١. وجود الكثير من المشاريع التي لا تدخل ضمن عداد قطاع الإنشاءات والتشييدات والتي تقوم بعمل الشيء الكثير لحسابها الخاص في أعمال الصيانة والتشييدات داخل المنشآت.
٢. كون نشاط هذا القطاع قائماً على أساس النتائج (أي عدد المباني والمنشآت المقامة) وليس على أساس معرفة الوحدات الإنتاجية الداخلة في هذا القطاع مثل المؤسسات والمشاريع.

إن القيمة الإجمالية للإنتاج يجب أن تستبعد قيمة الأعمال المنفذة بعقود غير مباشرة أو ضمنية، وذلك لتجنب الازدواج في الحساب. كما أنه يجب التفريق بين الإنشاءات والتشييدات الجديدة عن أعمال الصيانة والتصليح والترميم، حيث إن جميع الأعمال الجديدة تعد منتهية وتدخل ضمن تشكيل رأس المال الثابت بينما لا تدخل أعمال الصيانة ضمن التشكيل الرأسمالي.

وفي حال نقص الإحصاءات من أجل التوصل لمعرفة قيمة إنتاج هذا القطاع، يمكن اللجوء إلى معرفة عدد رخص البناء والإنشاء من الدوائر المختصة، أو بمحاولة معرفة مواد الإنشاء والتشييد المستعملة أو من حسابات الدولة العائدة للإنشاءات والتشييدات العامة أو من التعاونيات السكنية المحلية.

٤. **النقل والمواصلات والأعمال الملحقة:**

تعريف القيمة الإجمالية لخدمات النقل بأنها مجموع المبالغ التي يدفعها المستفيدون من هذه الخدمات (أي التي يقبضها الناقلون على شكل دخل فعلي خاضع للضريبة).

إن إحصائيات النقل تشير إلى دخول المستثمرين في قطاع النقل (كسكك الحديد، والنقل البري، والنقل الجوي والنقل البحري).

وإن هذه الإحصاءات تزودنا بأرقام إجمالية أو برقم أعمال القطاع، إلا أنها لا تمكننا من معرفة توزيع هذه الخدمات بين بقية القطاعات الاقتصاد.

٥. **التجارة:**

إن قيمة الخدمات التي يقدمها قطاع التوزيع تقاس دوماً بالفرق بين إجمالي قيمة السلع والخدمات عند البيع وقيمة هذه السلع والخدمات عند الشراء، وليس بالمبلغ الإجمالي للمبيعات.

كما يقسم أحياناً هذا القطاع إلى قسمين: تجارة جملة وتجارة تجزئة.

وتحسب الهوامش التجارية لكل صفقة. وفي كل قسم من هذه الأقسام.

وبتقديم خدمات التوزيع فإن القطاع يستخدم بعض المستلزمات (كالمحروقات والوقود، والقرطاسية، ...الخ) وكذلك فإنه يستعين ببعض الخدمات. ولكن التطبيق العملي المحاسبي للمؤسسات والمشاريع، وكذلك الإحصاءات الرسمية المنشورة في أغلب الاقتصاديات الحرة، لا تسمح بمعرفة قيمة المستلزمات الفعلية (كالتكلفة المادية) وكذلك لا تسمح بمعرفة القيمة الفعلية للخدمات (الهوامش) التي يقدمها هذا القطاع.

ونستطيع في الاقتصاديات الاشتراكية فقط التوصل إلى معرفة الهوامش التجارية معرفة واضحة وصريحة وذلك من حسابات ودفاتر المؤسسات التجارية.

٦. الخدمات:

يشتمل قطاع الخدمات على مجموعة متعددة من الخدمات منها:

التعليم، والصحة والأبحاث والمكتبات والخدمات الترفيهية والخدمات الإدارية ...الخ.

وتقاس فعالية هذه الخدمات قياساً عاماً بواسطة الدخول الإجمالية التي تحققها، وذلك بالاستعانة بالإحصاءات العامة للاقتصاد وبجدول

الرواتب،ولكن لا يمكننا معرفة توزيع هذه الخدمات بين مختلف القطاعات الأخرى بواسطة هذه الإحصاءات المتوفرة.

وبصورة عامة يمكننا توزيع هذه الخدمات بين القطاعات وفق نموذج الطلب النهائي ونوعيته من الخدمات التي تحتاج إليها هذه القطاعات، فكل قطاع يتميز بحاجته إلى نوع معين من الخدمات.

ولكن الأمر ليس سهلاً إذ يجب أن يكون هناك دراسة تفصيلية لمعرفة الخدمات المقدمة للقطاعات الإنتاجية الوسيطة. كما أنه يجب أن ندرس دراسة دقيقة مستلزمات قطاع الخدمات نفسه لمعرفة قيمة إنتاجه، حيث أنه من النادر جداً العثور على إحصائيات تتعلق بهذا الأمر.

وللوصول إلى معرفة الإنفاقات الإجمالية مثلاً في قطاع الصحة (والتي لا تسعى إلى الربح)، نأخذ قيمة نشاطاتها المتضمنة لاهتلاك الأبنية والآلات ومستلزمات فعاليتها.

تقويم الإنتاج ومشكلة الاستهلاك الذاتي

حتى الآن لم تعر النظرية الاقتصادية اهتماماً لظاهرة الاستهلاك الذاتي. تلك الظاهرة التي تتركز في القطاع الزراعي من الاقتصاد. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية انتشرت أبحاث التنمية، ولكن لسوء الحظ كان نادراً أن نجد بحثاً حول الموضوع ضمن هذه الأبحاث. فتحليل التنمية يمكن أن يتم وفق هذا الجانب، وخلال اشتراك القطاعات الثلاث للاقتصاد الوطني:

القطاع البدائي **(الزراعي)**، والقطاع الثانوي (**الصناعة**) والقطاع الثالث (**الخدمات**).

وبما أن قطاع الزراعة هو القطاع المهيمن على القطاع البدائي، فإن اشتراكه في التنمية هو الذي يجب الاهتمام به. والاستهلاك الذاتي يشكل الإنتاج الزراعي الوطني الذي يفسر اشتراك القطاع الزراعي في عملية التنمية.

وإذا كان الاستهلاك الذاتي لم ينل اهتمام الباحثين حتى الآن فهذا يعود إلى أسباب عدة أهمها:

١. مشكلة صعوبة قياسه.
٢. أهميته النسبية وفق مستوى التنمية الذي توصل إليه الاقتصاد الوطني.

أما صعوبة قياسه فتتجلى في أن الأرقام والإحصائيات المعطاة حول الموضوع غالباً ما تكون تقريبية، وبذلك تتوضح الصعوبات أمام الباحث والمحلل الاقتصادي للوصول إلى تحليل مفيد لظاهرة الاستهلاك الذاتي.

بيد أن هذا النوع من الأبحاث يجب أن يتم بطريقة أخرى، مع الاهتمام بتفاوت هذه الظاهرة في الاقتصاديات المختلفة وتطور هذه الظاهرة مع مستوى التنمية.

وهنا قد يتساءل القارئ: ما هو تعريف الاستهلاك الذاتي. إنه في الواقع مجموعة ظواهر الاكتفاء الذاتي. واستعمال منتجات المزرعة في مكان إنتاجها.

وتشمل هذه الظاهرة القطاع الزراعي وتمثل الإنتاج المستهلك مباشرة من قبل المزارعين، والذي لم يدخل السوق.

وعادة تعطى أرقام الاستهلاك الذاتي على شكل قيم مطلقة. ولكن الأهمية النسبية لهذه الظاهرة في اقتصاد ما يمكن أن ينظر إليها من عدة زوايا:

١. تقويم الاستهلاك الذاتي بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي الإجمالي.
٢. أو تقويمه بالنسبة إلى مجمل الإنتاج الداخلي أو الجغرافي.
٣. أو تقويمه بالنسبة إلى مجمل الناتج القومي.

وتبين الإحصائيات أن القيم المطلقة لظاهرة الاستهلاك الذاتي مرتفعة في الدول النامية وذلك يفسر بارتفاع عدد السكان طبقاً للازدياد السكاني الذي تمتاز به غالبية تلك الدول. ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك الذاتي يمكن أن تفسر أيضاً بتحسين الشروط الغذائية للسكان التي يرجع سببها إلى عنصرين:

١. استهلاك بعض المنتجات والسلع التي كانت تباع وتصدر إلى الخارج فقط (ونستطيع أن نعطي القهوة التي كانت تزرع غالباً من أجل التصدير والتي أصبح لها دعايات استهلاكية محلية مما دفع المزارعين والفلاحين الذين يعملون على زراعتها على استهلاك قسم منها).

٢. إدخال بعض السلع لعادات الاستهلاك لدى الفلاحين والمزارعين لما لهذه السلع من قيم غذائية وذلك ضمن خطة إنعاش الريف، كذلك فإن المزارعين والفلاحين القائمين على زراعة هذه السلع يقومون باستهلاك جزء منها.

والسؤالان المطروحان الآن:

1. **كيف نستطيع تحديد الكميات المستهلكة ذاتياً؟**
2. **وأي الأسعار نستعمل لتقويم هذه الكميات؟**

سابقاً ذكر أن معرفة الكميات المستهلكة ذاتياً يعترضها الكثير من الصعوبات ولاسيما وأن هذه الكميات لا تنزل إلى الأسواق وإنما تستهلك استهلاكاً مباشراً في مكان إنتاجها. ويبقى المصدر الأساسي لمعرفة هذه الكميات هو تصريحات المزارعين أنفسهم، ولكن لا يمكن الاعتماد مطلقاً على هذه التصريحات، حيث أن المزارعين يعطون بشكل عام معلومات وأرقاماً أقل مما هي عليه في الواقع، ولا يتجاوبون تجاوباً كاملاً مع الأبحاث ولذلك يجب شن حملة إعلام جيدة موجهة للمزارعين والفلاحين مغزاها إقناع المزارع والفلاح بإعطاء مثل هذه المعلومات التي لا تضر بمصالحه المادية من قريب أو بعيد.

وهنا تواجهنا مشكلة الأمية الريفية ووجوب العمل على إزالتها.

ولتجنب أخطاء التقدير لهذه الظاهرة، فإنه يمكن إرسال باحثين يعملون في المزارع نفسها ويتحرون الأرقام بأنفسهم. وقد تبدو هذه الطريقة مرتفعة الكلفة بالإضافة إلى ما تسببه من مشاكل وعدم القدرة على استعمالها استعمالاً منظماً (في كل سنة مثلاً)، إلا أنها تضمن سلامة النتائج والمعلومات التي يمكن الحصول عليها.

ويجب اللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة لمعرفة الكميات المستهلكة ذاتياً، كما يجب مراعاة العادات الاستهلاكية عند تقدير كميات هذه الظاهرة.

إلا أن نسبة الخطأ في التقديرات تزداد عندما تكون عادات الاستهلاك قابلة للتغيير بسرعة ولاسيما في الدول النامية حيث نجد في الطبقات الشعبية تغير عادات الاستهلاك بشكل مستمر وذلك لغايات محلية مختلفة (كالأعراس والوفاة ... وغيرها) على سبيل المثال وذلك على عكس الدول الصناعية التي

تتصف عاداتها الاستهلاكية بالثبات لأنه في غالبية هذه الدول نجد أن الاستهلاك الغذائي وصل إلى مستوى من الإشباع.

وما أسلفناه في هذه الفقرة يعطي جواباً نسبياً على تساؤلنا الأول حول كيفية تحديد كميات الاستهلاك الذاتي. لنر الآن تقويم هذه الكميات وبأي الأسعار تقوم.

يمكن التفريق بين سلسلتين من الأسعار:

- **السعر عند الإنتاج.**
- **أسعار الاستهلاك وأسعار التجزئة.**

ولكن أي السعرين يجب استعماله لتقويم الاستهلاك الذاتي؟ إن اختيار أحد السعرين يتوقف على الهدف المرجو من الدراسة وعلى طبيعة المادة المستهلكة. فاستعمال السعر الأول أي السعر عند الإنتاج، يعتمد على الفائدة التي يقدمها استعمال هذا السعر بالدراسة. فعند استعمال السعر عند الإنتاج في عملية التقويم فإننا نخفض دخول المزارعين لأن هذا السعر يكون أقل من سعر التجزئة.

وبذلك يظهر الدخل بمبلغ أقل من قيمته الفعلية، وتظهر النتيجة الإجمالية بكون دخول فئة المزارعين أقل من دخول باقي طبقات المجتمع.

ولكن تطبيق الأسعار عند الاستهلاك أو ما يسمى أسعار التجزئة وهو السعر الأكثر استعمالاً وشيوعاً تعترضه أيضاً الكثير من العقبات.

إن استعمال سعر التجزئة يفيد الباحث الاقتصادي ولاسيما عندما يكون ساعياً إلى مقارنة مستوى الحياة في الريف بما يماثلها في المدينة.

حيث يستعمل الباحث السعر نفسه وذلك للقدرة على مقارنة السلع المختلفة ذاتياً في الريف، والتي تباع في أواق المدينة:

لكن هذه الطريقة قابلة للانتقاد من النواحي التالية:

١. إن استعمال نفس السعر (سعر التجزئة) لتقويم الاستهلاك الذاتي لأبناء الريف واستهلاك أبناء المدينة، يدفعنا إلى معاملة الفئتين المعاملة نفسها. وكذلك فإن الباحث بذلك يستبق الأمور ويضع الريف في المكان الذي سيصل إليه لاحقاً وليس في الوقت الحاضر.

٢. إن السلع المستهلكة مباشرة في المزرعة ليست بالضرورة من نفس نوع السلع المباعة في الأسواق وجودتها، وهنا تظهر مشكلة اعتماد أسعار واحدة (أي سعر التجزئة) لسلع ليس لها المواصفات نفسها وبالتالي تختلف في القيمة..

إن سعر التجزئة هذا يواجه مشكلات أخرى تتجلى بصورة خاصة في الدول النامية ففي هذه الدول حيث نجد ضعف التركيب الهيكلي الاقتصادي، وضعف شبكة المواصلات مما يجعل الاتصال ببعض المناطق النائية صعباً وهذا الأمر، الذي يشجع على وجود ظاهرة الاستهلاك الذاتي، وتطبيق سعر التجزئة يواجه أيضاً نوعين من الصعوبات الإضافية:

إن صعوبة المواصلات وتأمين الاتصال مع هذه المناطق النائية يجعل إيجاد سوق موحدة على مستوى وطني أمراً صعباً، وبالتالي صعوبة تطبيق سعر تجزئة موحد.

فكل منطقة سيكون لها سعر تجزئة يختلف كثيراً أو قليلاً عن أسعار المناطق الأخرى. وفي هذه الحالة يلجأ الباحث الاقتصادي إلى تطبيق عدة أسعار تجزئة تكون أقرب إلى الواقع منها إلى التقدير.

ولكن مشكلة التقويم هذه والتي تبدو لأول وهلة قد وجدت منفذاً لها في الأسعار تواجه مشكلات أخرى، ففي الدول النامية، (حتى ضمن المنطقة الواحدة) لا يجد الباحث سعراً موحداً للتجزئة بل عدة أسعار. فالبائع في هذه الدول يحدد سعر بضاعته حسب وضع المشتري، فسعر البضاعة أو السلعة لا يحدد وفق تكلفتها لدى هذا البائع وإنما وفق حدسه في المشتري، وتقديراته لقوته الشرائية أولاً ولرغبته في الشراء ثانياً، وهذه الحالة أكثر ما تكون في السلع الغذائية.

وعلى الرغم من هذا التفاوت الواسع في سعر التجزئة، فإن الإدارات الإحصائية المسئولة عن تقويم الاستهلاك الذاتي تجد نفسها مجبرة على استخدام هذا السعر أو متوسط السعر في عدة مناطق تعد شاملة للاقتصاد.

ففي سورية مثلاً يستعمل المكتب المركزي للإحصاء في إحصاءات التجارة الداخلية متوسط أسعار التجزئة لمدينتي دمشق وحلب.

ومما سبق نستنتج أنه ليس من السهولة بمكان معرفة كمية وقيمة السلع المستهلكة ذاتياً والتوصل إلى أرقام ومعطيات صحيحة بشكل كامل.

وهنا نعود إلى التأكيد على أن مستوى التنمية الذي توصل إليه الاقتصاد يقوم بمهمة كبيرة في تحديد هذه الظاهرة ومعرفتها.

وقبل الوصول إلى ختام فقرتنا المتعلقة بالاستهلاك الذاتي وتقوميه، نرى من المفيد أن نعطي لمحة عن عوامل هذه الظاهرة المشجعة أو المخفضة لها.

فالمشكلة هي معرفة سبب انخفاض هذه الظاهرة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وكيف أن هذه الظاهرة تنخفض تدريجياً كلما تقدم الاقتصاد في طريق النمو.

ولمعرفة هذا السبب فإننا سنقوم بعرض العلاقة بين العوامل التي تشجع هذه الظاهرة والعوامل التي تحد منها.

إن العوامل المشجعة لزيادة ظاهرة الاستهلاك الذاتي في الدول النامية كثيرة. ويرد بعض الاقتصاديين ظاهرة التخلف هذه بشكل غير مباشر إلى بعض هذه العوامل، ومن بين هذه العوامل:

- ضعف التركيب الهيكلي الأساسي في هذه الاقتصاديات. (من حيث وسائل النقل والطرقات، والجسور، ...الخ).
- ضعف القوة الشرائية.
- عدم الاكتراث بالسلع غير الغذائية.
- هيمنة إشباع الحاجات الغذائية.
- تفكك الاقتصاد القومي.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تساعد على خفض ظاهرة الاستهلاك الذاتي في الدول المتقدمة فهي على سبيل المثال:

١. التوسع في التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي مما يقلل من وجود المناطق النائية ويزيد من اتصال المناطق مع بعضها البعض، وبالتالي يضعف من أشكال حياة الاكتفاء التي كانت تعتمد على ظاهرة الاستهلاك الذاتي.
٢. التقدم الاقتصادي، حيث نجد النمو والتطور الذي يرافقه تحسين وارتفاع في مستوى الحياة.
٣. ارتفاع القوة الشرائية الذي يسمح لطبقات الشعب بشراء الكثير من السلع التي لم يكن باستطاعتهم الحصول عليها بسهولة فيما سبق.
٤. هجرة الريف إلى المدينة تضعف أيضاً من ظاهرة الاستهلاك الذاتي.

إن هذه العوامل التي تقلل من ظاهرة الاستهلاك الذاتي لا يمكن النظر إليها منفصلة بل يجب اعتبارها متكاملة وتلاءم التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي للدولة.

وكما يمكننا أن نجمعها في عاملين أساسيين:

١. زيادة التقدم والحضارة الممتدة إلى الريف.

٢. استعمال النقود المتزايد في الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع
زيادة الدخل من خلال مضاعفة المشروعات الاستثمارية

١. مفاهيم أساسية حول طبيعة الاستثمار

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار.

كما أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل (المسارع).

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضا أن تحقق مستوى معين من العائد.

أولا: مفهوم الاستثمار:

يرى البعض أن الاستثمار يعني " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر".

والبعض الأخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني " الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من اجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل "، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة.

ثانياً: أهمية الاستثمار:

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل.

- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير العقلاني لرأس المال المتاح.

ثالثاً: أهداف الاستثمار:

قد تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أومن اجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف أيضا:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.

رابعاً: أنواع الاستثمار:

- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي**: الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية (المفهوم الاقتصادي)، أما الاستثمار المالي فه والذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

- **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل**: الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة و القبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.
- **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز**: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أومن استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).
- **الاستثمار المادي والاستثمار البشري**: الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.
- **الاستثمار في مجالات البحث والتطوير**: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة:

عائد الاستثمار هو"العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة"، أو يمكن أن يعرف على انه " ثمن لتحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد"، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد اكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة طردية.

وهناك علاقة أيضا بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة. والمخاطرة تظهر نتيجة لظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أم عدم تحقيق العائد المتوقع.

والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار.

وهناك ثلاث فئات من الأفراد صنفوا بحسب تقبلهم لدرجة المخاطرة:

- **فئة متجنبي المخاطرة**: درجة استعدادها لتحمل المخاطرة ضعيفة وعادة ما تكون هذه الفئة من المستثمرين الجدد.
- **فئة الباحثين عن المخاطرة**: وتكون على استعداد تام لتحمل المخاطرة وعادة ما تكون هذه الفئة من المستثمرين القدامى.
- **فئة المستثمرين المحايدين**: وتمثل الحالة الوسط بين الحالتين السابقتين.

خامساً: المقومات الأساسية للقرار الاستثماري:

الإستراتيجية الملائمة للاستثمار: وتختلف هذه الإستراتيجية باختلاف أولويات المستثمرين والتي تتأثر بعدة عوامل: **الربحية، السيولة، الأمان**.

والربحية تتمثل بمعدل العائد، أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

أنواع المستثمرين:

- **المستثمر المتحفظ**: وهو الذي يعطي عنصر **الأمان** الأولوية.
- **المستثمر المضارب**: وهو الذي يعطي عنصر **الربحية** الأولوية.
- **المستثمر المتوازن**: وهذا النوع يمثل النمط الأكثر عقلانية والذي يوازن بين العائد والمخاطرة.

سادساً: الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

عند اتخاذ قرار استثماري لا بد من أخذ عاملين بعين الاعتبار:

العامل الأول: أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية.

ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.
- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

العامل الثاني: يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.
- مبدأ الخبرة والتأهيل.
- مبدأ الملائمة (أي اختيار المجال الاستثماري المناسب).
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

سابعاً: محددات الاستثمار:

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستثمار).
- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- درجة المخاطرة.
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

٢. طبيعة وأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية:

حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، فهناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وطبيعة القرارات الاستثمارية، فكلما اعتمد القرار على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف.

أولاً: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية:

هي عبارة عن دراسات علميّة شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إمّا بشكل دراسات أوليّة تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصّل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة.

ولابدّ أن تتصف تلك الدراسات بالدقّة والموضوعيّة والشمولية؛ فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع (منافع، إيرادات) أكبر من مدخلاته (تكاليف) أو على الأقل مساوية لها.

ثانياً: أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية:

تكمن أهمية دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به؟

- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
- أين يتم إقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
- من هي الفئة المستهدفة في المشروع؟
- كيف سيتم إقامة المشروع؟
- ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات...؟
- كم سيكلف المشروع؟
- هل سيحقق أرباح أم لا؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع؟
- كيف أختار مشروع من مجموعة مشاريع بديلة؟
- كيف أثبت أن المشروع مجدي اقتصادياً؟
- لماذا نقوم بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؟
- تقلل من احتمالية فشل المشروع وتقلل من هدر رأس المال.
- تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
- تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصاديّة المتاحة.
- تدعم عمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية:

أولا: دراسات الجدوى الأوليّة.

ثانياً: دراسات الجدوى التفصيليّة.

دراسات الجدوى الأوليّة

وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أوّلي يمثّل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصّل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً.

ونتيجة لهذه الدراسة يتم التخلي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية.

من المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأوليّة ما يلي:

- دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، ومدى حاجة السوق لها.

- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية.
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنّياَ، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية.
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، واختيار أفضلها.
- مدى تأثير المشروع على المستوى القومي، وعلى عمليّة التنمية الاقتصادية.
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أومن مصادر أخرى.
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح.
- بيان مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

دراسات الجدوى التفصيليّة:

عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصّل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوّضة، ونتيجة لهذه الدراسة يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بعملية التنفيذ.

مكونات دراسة الجدوى التفصيلية:

١. الدراسة السوقية.
٢. الدراسة الفنية.
٣. الدراسة التمويلية.
٤. الدراسة المالية.
٥. الدراسة البيئية.
٦. المفاضلة بين المشروعات واختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).

تجدر الإشارة إلى أن جميع الدراسات السابقة هي دراسات مكملة لبعضها البعض وليست بديلة.

١. الدراسة السوقية:

وتتمثل بما يلي:

- دراسة العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع المقترح.
- تقدير الطلب الحالي والمتوقع لمنتجات المشروع.
- تقدير حجم السوق من خلال تقدير حجم الطلب.
- تقدير الحصة المتوقعة لمنتجات المشروع من السوق المحلية.
- دراسة الآثار الناجمة عن إنتاج السلع المكملة والبديلة للسلع المنتجة.

من خلال الدراسة السوقية يتم **تقدير الإيرادات الكلية** المتوقعة للمشروع.

٢. الدراسة الفنيّة:

هي تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى مرحلة التنفيذ.

تكمن أهمية دراسات الجدوى الفنية للمشروعات فيما يلي:

- اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع، وفحص الآثار المتوقعة لتلك البدائل.
- الحكم على مدى توفر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.

إن عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليه مشاكل ومخاطر مالية أو إنتاجية أو تسويقية، والتي قد تؤدي إلى فشل المشروع.

ومن المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الفنيّة ما يلي:

- **اختيار الحجم المناسب للمشروع:** وذلك للوصول إلى الحجم الأمثل الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة المادية أو المالية أو الفنيّة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الرئيسي لموقع المشروع الذي يحدد حجم المشروع وطاقته الإنتاجية والتكاليف المترتبة عليه والعوائد المتوقعة منه.
- **موقع المشروع:** ويعتبر من المسائل المهمة التي تساعد في نجاح المشروع أو فشله.

  واختيار الموقع الملائم للمشروع يتأثر بمجموعة من العوامل منها:

- **كلفة النقل**:تعتبر من العوامل الأساسية المحددة للموقع الأمثل، التي تتمثل بكلفة نقل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من السوق إلى المشروع

أو كلفة نقل السلع الجاهزة من المشروع إلى السوق، والموقع الأمثل هو الذي يحقق أقل كلفة نقل ممكنة.

- **مدى القرب أو البعد من السوق:** يعتمد هذا العامل على نوع وطبيعة الصناعة والمادة الخام المستخدمة في المشروع.
- **المادة الخام:** يتم تحديد موقع المشروع حسب طبيعة المادة الخام وهل هي فاقدة للوزن عند تصنيعها، وما مقدار نسبة الفاقد، وحجم المادة الخام ووزنها وكلفتها وكلفة النقل.
- **الطاقة:** يختلف حجم الطاقة المستخدمة من صناعة لأخرى، حسب توفر الطاقة أو عدم توفرها وكلفتها نسبة إلى التكاليف الإجمالية للإنتاج. لذلك فهو يعتبر من العوامل المحددة لموقع المشروع.
- **القوى العاملة:** يعتمد توفر القوى العاملة الرخيصة أو ذات الخبرات والمهارات على موقع المشروع، ومدى احتياجات المشروع من القوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات.
- **درجة التوطن**:أي مدى تمركز الصناعة في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها، وهل تعتبر منطقة جذب أم منطقة طرد، منطقة مشجعة لإقامة المشروع أم لا، ويمكن قياس درجة التوطن الصناعي في منطقة ما، وذلك بالاعتماد على الصيغة التالية:

معامل التوطن الصناعي في منطقة ما = مجموع القوى العاملة في صناعة معيّنة في المنطقة ÷ مجموع القوى العاملة في إجمالي الصناعة في المنطقة مجموع القوى العاملة في الصناعة المعينة في البلد في مجموع القوى العاملة في إجمالي الصناعة في البلد

- إذا كان معامل التوطن < ١ تعتبر منطقة جذب ومشجعة لإقامة المشروع فيها.
- إذا كان معامل التوطن > ١ تعتبر منطقة طرد وغير مشجعة لإقامة المشروع فيها.

- **التشابك الصناعي:** أي مدى العلاقات الترابطيّة بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة، والتي من المحتمل أن يعتمد عليها في الحصول على المواد الأوليّة والخامات، أو تعتمد عليه في تزويدها بما ينتجه من سلع

- نصف مصنّعة.وهذه العلاقات التكاملية والترابطات الأمامية والخلفية، تشجع على إقامة المشروع من عدمه.
- **توفر أو عدم توفر البنية التحتية:**إن توفر البيئه التحتية في المنطقة المراد إقامة المشروع فيها والمتمثلة بشبكات الماء، الكهرباء، الهاتف، الصرف الصحي وغيرها من العوامل التي تشجع على إقامة المشروع من عدمه.

- **تقدير كلفة المباني والأراضي اللازمة للمشروع:** وهي دراسة حول كلفة المباني والأراضي اللازمة لإقامة المشروع، وذلك حسب أسعارها ومساحتها.
- **تحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية:** بتحديد الطريقة التي يعتمدها المُنتج في عملية الإنتاج، فهناك ثلاثة أنواع من طرق الإنتاج هي:

- **الإنتاج المستمر**: في حالة وجود طلب مستمر على الإنتاج وطيلة أيام السنة،
- **الإنتاج حسب الطلب**: وذلك حسب حجم الطلب على كل صنف يقوم المصنع بإنتاجه.
- **الإنتاج المتغير**: حيث تقوم الإدارة أو المُنتج بإنتاج كمية معينة من صنف معين لفترة زمنية معينة، بعدها يقوم بإجراء تغيير للمعدات والمكائن لإنتاج صنف آخر ولفترة زمنية معينة.

- **اختيار الفن الإنتاجي الملائم:** فهناك عدة أساليب إنتاجية لإنتاج منتج معين، وأن لكل أسلوب تكاليفه ومتطلبات لتشغيله، وأن لكل صناعة أسلوبها الإنتاجي الملائم. ولا ننسى التكنولوجيا الموجودة في السوق العالمية التي تتلاءم مع الظروف المتاحة.
- **التخطيط الداخلي للمشروع:** ويعتمد على المساحة الكلية والمساحة اللازمة للخط الإنتاجي والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج، ومساحة الأقسام المختلفة التي يحتاجها المشروع.
- **تقدير احتياجات المشروع من المواد الخام والمواد الأولية:** وهنا يتم تحديد كمية ونوعية وتكاليف المواد المباشرة وغير المباشرة ومدى حاجة المشروع لها.

- **تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة:** فتختلف تلك الاحتياجات للقوى العاملة باختلاف مراحل إقامة المشروع، ويتم تقدير الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات، ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال ما يسمى بتوصيف العمل؛ أي تحديد مواصفات الوظيفة أولاً ثم يتم اختيار الشخص المناسب الذي تتوفر فيه المواصفات المطلوبة للوظيفة.
- **تحديد الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع.**

ومن هنا يتم تحديد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية الكلية للمشروع.

٣. أساليب المفاضلة بين المشروعات:

برزت أهمية المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

أولا: أهمية المفاضلة بين المشروعات:

إن عملية المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية يمكن أن تكون بمثابة وسيلة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة، كما تساعد على توجيه تلك الموارد إلى استخدام دون آخر من جهة أخرى. تعود أهمية المفاضلة إلى عاملين هما:

- **ندرة الموارد الاقتصادية**: وذلك من أجل تلافي الهدر في تلك الموارد واستخدامها بشكل عقلاني وسليم.
- **التقدم التكنولوجي**: التطورات التكنولوجية السريعة التي شملت كافة جوانب الاستثمار والإنتاج وأعطت فرص وخيارات عديدة، فما على المستثمر أو المنتج إلا أن يختار البديل الأفضل.

ثانياً: مراحل المفاضلة بين المشروعات:

الهدف منها تسلسل وتتابع العمليات حيث تعتمد كل مرحلة على نتائج المراحل السابقة.

١. مرحلة البحث والإعداد:

وتتضمن صياغة الأفكار الأولية عن المشروعات وأهدافها والإمكانيات المتاحة بهدف المفاضلة بينها واختيار البديل الأفضل.

ويشترط في هذه المرحلة أن تكون الأفكار التي تمت بلورتها حول المشروعات قابلة التنفيذ من حيث المبدأ مع استبعاد المشروعات أو الأفكار الغير قابلة للتنفيذ من البداية (في الدراسة الأولية).

٢. مرحلة إعداد المشروعات:

وتتضمن دراسة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات، وصولا إلى مرحلة وضع الأسس العملية والعلمية لمرحلة التنفيذ حيث تتم دراسة المسائل والاحتياجات الفنية للمشروعات المقترحة، كتحديد الحجم المناسب والموقع المناسب والتخطيط الداخلي للمشروع وتحديد الأساليب التقنية الملائمة وتحديد الطلب المتوقع والعوامل المؤثرة فيه.

وكما تتضمن هذه المرحلة دراسة الجوانب المالية للمشروع المقترح وتحديد رأس المال اللازم والتكاليف والإيرادات المتوقعة.

٣. مرحلة المفاضلة بين المشروعات:

ويتم من خلالها اختيار البديل الأفضل الذي يحقق الأهداف المحددة.

ثالثاً: أنواع المفاضلة بين المشروعات:

من أجل أن تكون المفاضلة اقتصادية كأساس يعتمد علية في الوصول إلى قرار سليم، لا بد أن تكون عملية شاملة ودقيقة.

ونظرا لتعدد الأهداف لكل من المشروعات المقترحة من جهة وتعدد التفصيلات التي يتضمنها كل مشروع والتي لابد من أخذها بنظر الاعتبار من جهة أخرى لا بد من تعدد أساليب المفاضلة بين المشروعات.

رابعاً: أساليب المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية:

١. **الأساليب الاقتصادية:** وتختلف باختلاف الهدف من المشروع سواء إذا كان المشروع عام أو خاص من حيث:

أهمية المشروعات بالنسبة للاقتصاد القومي: وقد تتم المفاضلة بين المشروعات العامة بحسب أهمية كل من المشروعات المقترحة بالنسبة للاقتصاد القومي.ويمكن التمييز بين المشروعات العامة وحسب أهميتها للاقتصاد القومي من خلال الأمور التالية:

- **أهمية المشروع في عملية التنمية الاقتصادية:** وتختلف أهمية المشروع في عملية التنمية باختلاف أهداف وأحجام تلك المشروعات. المشروعات الصناعية تخدم التنمية أكثر من المشروعات الزراعية وذلك نظرا لما يتميز

- به المشروع الصناعي من قدرة على زيادة في الدخل القومي وعلى توفير فرص العمل.
- **أهمية المشروع بالنسبة للأمن القومي**: في بعض الأحيان والظروف قد يتم تجاوز المعايير الاقتصادية والفنية أو المعايير الربحية للمفاضلة بين المشروعات ويتم إعطاء أولوية للجانب الأمني مثلا أقامة مشروع زراعي وتخصيصه لإنتاج القمح بدلا من الفواكه لأن القمح يعتبر من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية التي تمثل جزءا من الأمن القومي.
- **أهمية المشروع للقوى العاملة:** ومن المسائل الأخرى التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشروعات العامة هو تحديد مدى أثر المشروع على القوة العاملة ليس فقط على المشروع نفسه بل قد تمتد إلى مشروعات أخرى قد ترتبط به أماميا أو خلفيا.
- **أهمية المشروع في ميزان المدفوعات**: وذلك من خلال بيان تأثيره على الحساب الجاري أو ميزان الخدمات.

٢. **الأساليب الفنية**:دراسة كافة جوانب المشروع الفنية والتي تشمل حجم المشروع المناسب، اختيار المستوى المناسب من التكنولوجيا، واختيار القوى العاملة (انظر أهم المسائل التي تعالجها الدراسة الفنية).

٣. **الأساليب المالية:** إضافة إلى المفاضلة الاقتصادية والفنية بين المشروعات فانه لابد من إعطاء أهمية إلى المفاضلة المالية. وهذا النوع من المفاضلة يتعلق باحتساب التكاليف والإيرادات والأرباح والعوائد الصافية لأموال المستثمرة، فترة الاسترداد، معدل العائد على الاستثمار، صافي القيمة الحالية...الخ.

٤. طبيعة وأهمية عملية تقييم المشروعات

يعتبر موضوع تقييم المشروعات من المواضيع الاقتصادية الحديثة، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير في البلدان المتقدمة لاهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة. أما بالنسبة للدول النامية فقد اهتمت أيضا بهذا الموضوع اهتماما أكثر لما له علاقة وثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة وفي تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

أولا: مفهوم عملية تقييم المشروعات

عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستنادا إلى أسس علمية.

تتمثل المفاضلة بين المشروعات بما يلي:

- المفاضلة بين توسيع المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة.
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولا لاختيار الأسلوب المناسب.
- المفاضلة بين المشروعات استنادا إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح.
- المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشروع المقترح.
- المفاضلة بين البدائل التكنولوجية.

ثانيا: أهمية تقييم المشروعات

أن أهمية تقييم المشروعات يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين هما:

١. **العامل الأول:** ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها
٢. **العامل الثاني:** التقدم العلمي والتكنولوجي والذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج،إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات.

ثالثا: أهداف عملية تقييم المشروعات

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد وأن تضمن عملية تقييم المشروعات العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.
- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

رابعا: أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات

- تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة.
- تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.
- لا بد أن يكون هناك توافق وانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها.
- توفر المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشروعات خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.
- أن عملية تقييم المشروعات هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.
- أن عملية تقييم المشروعات لا بد وأن تفضي إلى تبني قرار استثماري أما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.
- أن عملية تقييم المشروعات تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولا إلى البديل المناسب.

خامسا: مراحل عملية تقييم المشروعات

١. مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشروعات المقترحة.
٢. مرحلة تقييم المشروعات وتتضمن الخطوات التالية:
   - وضع الأسس والمبادئ الأساسية لعملية التقييم.
   - دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية.
   - دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية.
   - تقييم دراسات الجدوى.
   - اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم.
٣. مرحلة تنفيذ المشروعات.
٤. مرحلة متابعة تنفيذ المشروعات.

سادسا: معايير تقييم المشروعات

أن عملية المفاضلة بين المشروعات لا بد أن تستند على معايير علمية دقيقة وذلك من أجل ما يلي:

١. تجاوز المخاطر.
٢. إيجاد مستوى من الأمان للأموال المستثمرة.

- أن المعايير المستخدمة لقياس هدف معين قد لا تتناسب لقياس هدف آخر.
- المعايير التي تستخدم لتقييم المشروعات العامة قد تكون غير مناسبة لتقييم المشروعات الخاصة.
- هناك معايير تستخدم لقياس الربحية التجارية تتعلق بالمشروعات الخاصة وهناك معايير تستخدم لقياس الربحية القومية تتعلق بالمشروعات العامة.
- هناك معايير تستخدم في ظل ظروف التأكد وأخرى في ظل ظروف عدم التأكد.
- أهم نقاط الاختلاف بين معايير الربحية التجارية ومعايير الربحية القومية:
- عند تقييم المشروعات وفقا لمعايير الربحية التجارية،نأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تساعد على تعظيم الأرباح وهذه وجهة نظر القطاع الخاص.
- عند استخدام معيار الربحية التجارية، يتم التركيز على عناصر التكاليف والإيرادات المباشرة على مستوى المشروع، بينما في معيار الربحية القومية يدرس أثر المشروع على:-
  - نمو الدخل القومي وتوزيعه.
  - الاستخدام.
  - ميزان المدفوعات.
  - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
  - البيئة.
  - نقل التكنولوجيا.
  - تهيئة القوى العاملة المؤهلة.
  - تحقيق التشابك الصناعي.

- في معايير الربحية التجارية يتم التركيز على قياس الآثار المباشرة للمشروع والتي تتمثل بمنافع المشروع وتكاليفه، أما المعايير الربحية القومية يتم التركيز على قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة، الآثار غير المباشرة هي المنافع.
- عند استخدام معيار الربحية التجارية يتم الاعتماد على الأسعار الجارية في السوق في تقدير التكاليف والعوائد المباشرة، أما عند استخدام معايير الربحية القومية فانه يتم الاعتماد على الأسعار التخطيطية أو أسعار الظل.
- عند استخدام معيار الربحية التجارية فانه يتم تجاهل موضوع التشابك الصناعي،أما عند استخدام معيار الربحية القومية فانه يتم الأخذ بمسألة التشابك الصناعي.
- أن الأساليب المستخدمة لقياس الربحية التجارية تختلف عن الأساليب المستخدمة لقياس الربحية القومية وذلك لاختلاف الأهداف المحددة لكل منهما.

من المعايير التي تستخدم لقياس الربحية التجارية ما يلي:

- **المعايير التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود** أي التي تتعامل مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة دون القيام بخصم، ومنها معيار فترة الاسترداد والمعدل المتوسط ونقطة التعادل.
- **المعايير التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار** ومنها معيار صافي القيمة الحالية،معيار التكلفة: العائد، معيار معدل العائد الداخلي.
- معايير تعتمد على بحوث العمليات أو شبكة المسار أو نظرية القرارات وأنظمة المعلومات وشجرة القرارات، أسلوب تحليل الحساسية.
- **المعايير التي تستخدم لقياس الربحية القومية:** إن بعض هذه المعايير جزئية يمكن أن تعكس جانبا أو هدفا معينا والتي منها:

- معامل رأس المال/ الإنتاج.
- معامل رأس المال/العمل.
- معامل النقد الأجنبي.
- معامل القيمة المضافة / التكاليف الاستثمارية.
- معامل قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة / قيمة الإنتاج.

- معامل قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة / قيمة الصادرات.
- معامل إنتاجية العمل.

▪ أما المعايير الكلية والتي يمكن أن تكون بمثابة انعكاس لحركة ومسار الاقتصاد القومي والتي منها:

- معيار المنافع،التكاليف.
- معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية.
- معيار معدل العائد الاجتماعي.
- أسلوب تحليل المنفعة والتكاليف الاجتماعية.

٥. معايير قياس الربحية التجارية غير المخصومة وفي ظل ظروف التأكد:

أولا: معيار فترة الاسترداد

فترة الاسترداد: هي تلك الفترة التي تسترد فيها المشاريع التكاليف الاستثمارية أو الفترة التي تتساوى عندها التدفقات الداخلة والخارجة. كلما كانت فترة الاسترداد اقصر يكون المشروع أفضل.

طرق حساب معيار فترة الاسترداد:

الطريقة الأولى: فترة الاسترداد = الكلفة الاستثمارية الأولية / الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية

مثال (١): إذا كانت التكاليف الاستثمارية الأولية لمشروع معين ٤٨٠٠٠ دينار، عمره الإنتاجي ٥ سنوات، مجموع التدفقات النقدية خلال السنوات الخمس:

السنة	الكلفة	التدفقات
٠	٤٨٠٠٠	-
١		٦٠٠٠
٢		٩٠٠٠
٣		١٠٠٠٠
٤		١٥٠٠٠
٥		٢٠٠٠٠
المجموع	٤٨٠٠٠	٦٠٠٠٠

الوسط الحسابي للتدفقات النقدية السنوية = مجموع التدفقات / عمر المشروع
= ٦٠٠٠٠/٥ = ١٢٠٠٠

فترة الاسترداد = ٤٨٠٠٠/١٢٠٠٠ = ٤ سنوات

الطريقة الثانية:هذه الطريقة أكثر شيوعا" واستعمالا" من الطريقة الأولى.

فترة الاسترداد = الكلفة الاستثمارية الأولية / صافي التدفق النقدي السنوي (صافي العائد السنوي)

ويعتبر المشروع الأفضل هو المشروع الذي يحقق فترة استرداد أقل. يمكن القول أن معيار فترة الاسترداد يعتبر أكثر المعايير شيوعا" واستخداما" نظرا" لسهولة وتوفر المعلومات اللازمة لاستخدامه، كما يعتبر أكثر ملائمة خاصة في حالة المشروعات التي تخضع لعوامل التقلب السريعة وعدم التأكد، أو التي تتعرض لتغيرات تكنولوجيه سريعة. كما يمكن اعتبار هذا المعيار معيارا" لقياس درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كل مال مستثمر".

تقييم معيار فترة الاسترداد:

على الرغم من المزايا التي يتميز بها معيار فترة الاسترداد، إلا انه يواجه بعض الانتقادات:

١. إهماله للمكاسب الإضافية التي يمكن أن يحققها المشروع خلال عمره الإنتاجي حيث يركز هذا المعيار على السنوات التي يستطيع فيها المشروع استرداد رأسماله الأصلي ويهمل المكاسب التي يمكن أن يحققها المشروع بعد استرداد رأسماله.
٢. إهماله للقيمة الزمنية للنقود أي إهماله للتوقيت الزمني للتدفقات النقدية وما يترتب على ذلك الإهمال من اختلافات كبيرة.

ثانياً: معيار المعدل المتوسط للعائد(المعيار المحاسبي)

يسمى هذا المعيار بمعدل العائد المحاسبي لأنه يعتمد على نتائج الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية.وبالتالي فهو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي (متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الاستثمارية وبعد خصم الاندثار والضريبة". أو النسبة بين متوسط العائد السنوي إلى التكاليف الاستثمارية الأولية (دون الأخذ بنظر الاعتبار الاندثار والضريبة).

المهم في هذا المعيار هو فيما يتعلق بضرورة مقارنة النتيجة المتحصلة مع سعر الفائدة السائدة في السوق.

يعتبر المشروع مقبول اقتصاديا عندما تكون النتيجة اكبر من سعر الفائدة السائدة في السوق والعكس صحيح.المعدل المتوسط للعائد هو تعبير عن الكفاية الحدية لرأس المال.

الكفاية الحدية لرأس المال: مقدار ما تحققه الوحدة النقدية المستثمرة من عائد صافي، وعلى هذا الأساس تتم المفاضلة بين المشروعات،حيث يتم اختيار المشروع الذي يحقق اكبر عائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

طريقتان لاحتساب المعدل المتوسط للعائد

الطريقة الأولى:يتم احتسابه دون النظر إلى الضريبة والاندثار والقيمة التجريدية للبديل،أي يتم النظر إلى التدفقات النقدية كما هي ولذلك يوجد أسلوبين لاحتسابه على هذه الطريقة:

الأسلوب الأول: التعامل مع الكلفة الاستثمارية الأولية كما هي :

المعدل المتوسط للعائد = (متوسط العائد السنوي/ متوسط الكلفة الاستثمارية الأولية)* ١٠٠

الأسلوب الثاني: يتم التعامل مع متوسط التكاليف الاستثمارية الأولية متوسط التكاليف الاستثمارية = التكلفة الاستثمارية الأولية / ٢

المعدل المتوسط للعائد = (متوسط العائد السنوي / متوسط التكلفة الاستثمارية) ١٠٠*

وعليه يجب إتباع ثلاث خطوات للحصول على معدل المتوسط للعائد:

- ضرورة احتساب متوسط العائد السنوي (متوسط الربح السنوي)
- ضرورة احتساب متوسط الكلفة الاستثمارية الأولية
- احتساب المعدل للعائد.

الطريقة الثانية:هذه الطريقة هي الأكثر شيوعا حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الاندثار والضريبة والقيمة التجريدية للبديل في حالة وجودها.

هذه الطريقة هي الأفضل في حالة وجود بدائل للمشروع.يتم احتساب المعدل المتوسط للعائد حسب الصيغة التالية:

المعدل المتوسط للعائد =(متوسط العائد **الصافي** السنوي / متوسط الكلفة الاستثمارية الأولية) *١٠٠

٦. معايير الربحية التجارية المخصومة (المعايير الاقتصادية)

أولا: معيار صافي القيمة الحالية

إن معيار صافي القيمة الحالية لأي اقتراح أو بديل يشير إلى الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية. ويقصد بالقيمة الحالية: كم يساوي مبلغا ما حاليا يتدفق في المستقبل في سنة أو سنوات لاحقة.

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة – القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.

تقييم معيار صافي القيمة الحالية:

يتصف معيار صافي القيمة الحالية بالدقة والموضوعية إضافة إلى انه معيار يعتمد على خصم التدفقات النقدية وصولا إلى القيم الحالية.

كما يعتبر أحد المعايير الدولية التي تستخدم في تقييم المشروعات وحتى على مستوى مؤسسات التمويل الدولية.

إلا أن نقطة الضعف فيه، انه ينظر إلى العوائد المتحققة ، دون الأخذ بعين الاعتبار مقدار رأس المال المستثمر الذي استخدم في تحقيق تلك العوائد.

مثال:إذا توفرت لديك المعلومات التالية عن البديلين (ا،ب):

المعلومات	البديل(ا)	البديل(ب)
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية - القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية	١٥٠٠ ١٠٠٠	٢٧٠٠ ٢٠٠٠
وأن العمر الإنتاجي متساوي لكلا البديلين ،وانه لا توجد قيمة تخردية لكل منهما		
صافي القيمة الحالية	٥٠٠	٧٠٠

استنادا إلى معيار صافي القيمة الحالية يعتبر المشروع (ب) هو الأفضل، لأنه حقق صافي قيمة حالية اكبر من المشروع (ا).

أكد فقط على العوائد المتحققة دون الأخذ بعين الاعتبار حجم رأس المال المستثمر.

ومن اجل معالجة هذه المسائل وصولا إلى مفاضلة سليمة ودقيقة، فقد أدي ذلك إلى اعتماد معيار أخر هو ما يطلق عليه بمؤشر القيمة الحالية المعدلة أو ما يسمى بمؤشر الربحية.

مؤشر القيمة الحالية=صافي القيمة الحالية/القيمة الحالية للتدفقات الخارجة

استنادا إلى معيار القيمة الحالة، يعتبر البديل (ب) هو الأفضل لأنه حقق صافي قيمه حالية اكبر من البديل(ا).

أما إذا تم الاستناد على مؤشر القيمة الحالية، فنلاحظ أن النتيجة عكس ذلك.

وهذا يعني أن الدينار المستثمر في لمشروع (ا) حقق عائدا صافيا اكبر مما هو عليه الحال بالنسبة للمشروع (ب).

ثانياً: معيار التكلفة / العائد:

يتعامل هذا المعيار مع القيمة الزمنية للنقود، ويطلق على هذا المعيار أحيانا بدليل الربحية.

ونقطة الاختلاف بينه وبين مؤشر القيمة الحالية، فإذا كان مؤشر القيمة الحالية يحدد العائد الصافي للوحدة النقدية المستثمرة، فان هذا المعيار يحدد العائد الإجمالي للوحدة النقدية المستثمرة.

معيار التكلفة/ العائد = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية / القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية (التكلفة الاستثمارية الأولية)

النتيجة المتحصلة تساوي عادة ما تحققه الوحدة النقدية من عائد أجمالي، ويعتبر المشروع مقبول اقتصاديا إذا كانت النتيجة اكبر من واحد صحيح. كما يعتبر المشروع مرفوض اقتصاديا إذا كانت النتيجة أقل من واحد.

ثالثاً: معيار معدل العائد الدخلي

من المعايير الهامة التي تستخدم في المفاضلة بين المشروعات والبدائل الاستثمارية المقترحة.

ونظرا لأهميته فإن معظم مؤسسات التمويل الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والأعمار تعتمدانه عند قيامهما بتقديم أي قروض أو استثمارات لأي دولة.

ويمكن أن يعرف هذا المعيار بأنه معدل الخصم الذي تتساوى عنده قيمة التدفقات النقدية الداخلة مع قيمة التدفقات النقدية الخارجة.

ما هولا عبارة عن سعر الخصم الذي يعطي قيمة حالية للمشروع = صفر. يمكن التعبير عن معدل العائد الدخلي بالصيغة التالية:

القيمة الحالية للتدفقات النقدية لداخلة = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

يتطلب ذلك استخدام سعر خصم معين لتحويل التدفقات النقدية الجارية إلى قيم حالية، فان ذلك السعر الذي يتم من خلاله تساوي طرفي المعادلة، يمثل معدل العائد الداخلي.

وبما أن التدفقات النقدية الجارية والتي تمثل الكلفة الاستثمارية معطاة، ولكونها مدفوعة في بداية الفترة، لذا فهي تمثل قيمة جارية وقيمة حالية بنفس الوقت، ويمكن تطبيق الصيغة التالية:

الكلفة الاستثمارية الأولية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة

تقييم المعايير الاقتصادية المخصومة:

افتراض إعادة الاستثمار للمكاسب النقدية السنوية ولجميع البدائل، بمعدل مساوي لمعدل الخصم المستخدم أولا، لكن في الواقع العلمي قد يحقق المشروع عائد أقل أو أكبر من معدل الخصم، عند إعادة استثمار تلك التدفقات يعتبر ذلك نقطة ضعف في هذه المعايير، إذ من شأنه التأثير على النتائج المتحققة عند استخدام هذه المعايير، أضف إلى ذلك أن معيار صافي القيمة الحالية ومعيار التكلفة / العائد ينطلقان من افتراض ثبات سعر الخصم المستخدم طيلة العمر الإنتاجي لأي بديل لجميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

يعتمد كل من معياري صافي القيمة الحالية ومعيار التكلفة / العائد بصورة أساسية على معدل الخصم الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبما أن هذا المعدل يمثل تكلفة الأموال المستثمرة تلك التكلفة التي يصعب تقديرها بدقة، حيث تخضع لتوقعات متباينة ، وتتوقف أساسا على التقدير الشخصي، وبذلك فان أسعار الخصم المستخدمة قد تكون غير موضوعية وغير صحيحة، فانه سيؤدي إلى عدم صحة ودقة النتائج المتحققة من العمليات الحسابية.

إن كل من معياري صافي القيمة الحالية ومعيار التكلفة / العائد يعطيان نتائج أو أرقام تمثل القيمة الحالية للاقتراح أو دليل للربحية ذ، والسؤال المطروح هو: هل إن هذه الأرقام أو النتائج يمكن إن تعطي أو تقدم للإدارة العليا دليلا أو صورة واضحة عما هو مطلوب، يمكن القول إن هذين المعيارين

و برغم من تعرضهما لبعض الانتقادات من جهة، وتوفر فيها شروط المعايير السليمة من جهة أخرى، ألا أنهما عاجزان عن تحقيق أهدافهما بالكامل.

أما في ما يتعلق بمعيار معدا العائد الدخلي، فيمكن القول بأن هذا المعيار يتميز بنوع من الموضوعية، حيث يمكن أن يعتبر معيارا جيدا لقياس الربحية التجارية و إضافة إلى كونه يمثل انعكاسا للوضع المالي للمشروع المقترح.

على الرغم من ذلك فان المعيار يواجه العديد من الانتقادات منها ما يلي:

أن التدفقات النقدية المتوقعة طبقا لمعيار معدل العائد الداخلي، يكون استثمارها عادة بنفس سعر الخصم المستخدم، وهذا الأمر غير منطقي بالنسبة للاستثمارات الكبيرة التي يستخدم فيها أسعار خصم مرتفعة أو كبيرة.

الصعوبات التي تواجه حساب هذا المعدل، نظرا لما يتطلبه من عمليات ومحاولات حسابية ورياضية، لا تتطلبها المعايير الأخرى.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن معيار معدل العائد الدخلي ، هو المعيار الذي تتوافر فيه الخصائص الأساسية الواجب توفرها في معيار التقييم السليم، وبذا فانه يعتبر من المعايير المعتمدة في المفاضلة بين البدائل وفي تقييم المشروعات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ومن قبل مؤسسات التمويل الدولية.

٧. معايير قياس الربحية التجارية في ظل ظروف عدم التأكد

هنالك عدة أساليب يمكن استخدامها لتقييم المشروعات والمفاضلة بينها في ظل ظروف عدم التأكد والتي تتراوح بين الدقة والتعقيد ومنها:

١. نقطة التعادل.
٢. شجرة القرارات.
٣. تحليل الحساسية.

أولا: أسلوب نقطة التعادل:

يقصد بنقطة التعادل، هي تلك النقطة التي يتحقق عندها التساوي بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية لناتج معين (أي النقطة التي لا تكون فيها أي أرباح أو خسائر).يركز هذا الأسلوب على تحليل نقطة التعادل من خلال دراسة العلاقات بين الإيرادات والتكاليف و الأرباح عند مستويات مختلفة من الإنتاج والمبيعات.

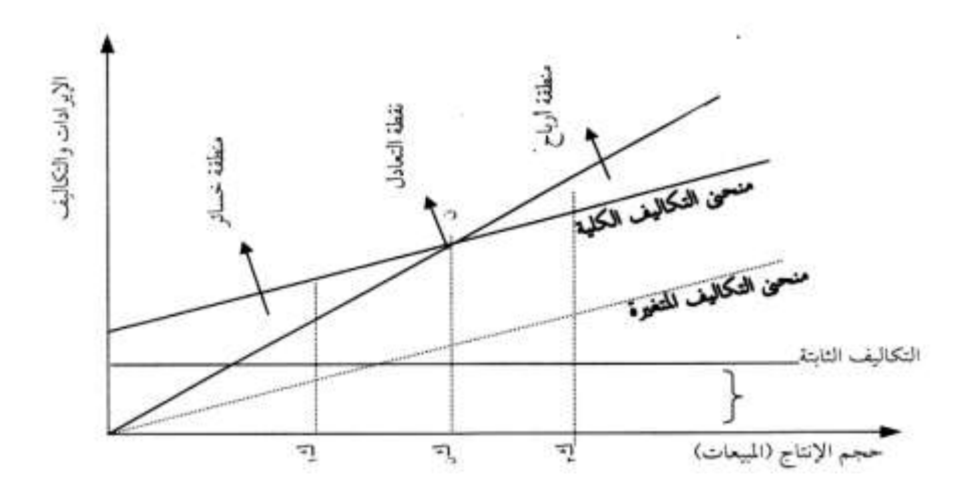
طرق تحليل نقطة التعادل :

الطريقة البيانية:

ويتم تحديد نقطة التعادل بجعل المحور العمودي يمثل الإيرادات والتكاليف، أما المحور الأفقي فيمثل الإنتاج أو المبيعات ثم يتم رسم منحنى الإيراد الكلي (الذي تمثل كل نقطة عليه الإيرادات المتوقعة عند كل مستوى من مستويات الإنتاج) ومنحنى التكاليف الكلية (الذي تمثل كل نقطة عليه مستوى إجمالي التكاليف الثابتة والمتغيرة عند كل مستوى من مستويات الإنتاج) بالإضافة إلى منحنى التكاليف الثابتة والمتغيرة.

ولتحقيق نقطة التعادل لابد من وجود الافتراضات التالية:

- ثبات سعر بيع الوحدة الواحدة.
- ثبات التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة.



الطريقة الجبرية:

- الإيراد الكلي = كمية المبيعات ×سعر بيع الوحدة الواحدة(ك ن × ب) .... (١)

- التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

= التكاليف الثابتة + (كمية الإنتاج × كلفة الوحدة المتغيرة)

= ن + ك ن × غ .... (٢)

عند نقطة التعادل (ك ن)، الإيراد الكلي = التكاليف الكلية

بتعويض (١، ٢) تصبح، ك ن × ب = ث + ك ن × غ = ك ن × ب – ك ن× غ = ث

بأخذ (ك ن) عامل مشترك ، ث = ك ن (ب – غ) ومنها (ك ن) = ث / ب – غ .... (٣)

- كمية التعادل = التكاليف الثابتة / (سعر بيع الوحدة - كلفة الوحدة المتغيرة)

- كمية التعادل كنسب في الطاقة الإنتاجية = كمية التعادل / الطاقة الإنتاجية الكلية للمشروع ...... (٤)

- قيمة التعادل النقدي = التكاليف الثابتة / (١ – كلفة الوحدة المتغيرة ÷ سعر بيع الوحدة)........ (٥)

يمكن اشتقاق معادلة خاصة بأسعار البيع (ب) تمثل الحد الأدنى لسعر البيع الذي يمكن أن يتحمله المشروع دون أن يحقق لا ربح ولا خسارة:

ب = <u>ث + ك ن × غ</u>........ (٧)

ك ن

حجم المبيعات اللازم لتحقيق مستوى معين من الأرباح =

<u>التكاليف الثابتة + مستوى الأرباح المطلوب</u> .... (٨)

المساهمة الحدية للوحدة

تقييم أسلوب نقطة التعادل :

يواجه هذا الأسلوب العديد من الانتقادات منها:

١. عدم منطقية الافتراضات التي يستند عليها، وخاصة تلك التي تتعلق بافتراض ثبات سعر بيع الوحدة أو التكاليف المتغيرة للوحدة.

٢. يقوم أساسا على افتراض التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة وهذا التمييز غير دقيق.
٣. يفترض انه إذا كان المشروع ينتج منتج واحد أو عدة منتجات فان هذه المنتجات يمكن تحويلها بسهولة إلى منتج رئيسي واحد وهذا الافتراض قد يكون غير عملي.
٤. يفترض إن توليفة الإنتاج تظل ثابتة أو تتغير بنسب معينة وفيما بينها.

ثانياً: اسلون تحليل الحساسية

يقصد به مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في احد المتغيرات أو العوامل المستخدمة لتقييمها ومدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروعات. ويمكن لمتخذ القراران يحدد مدى حساسية عائد المشروع المقترح مثلا للتغيرات التي يمكن أن تحدث في قيمة أي من المتغيرات المعطاة، فإذا كان صافي القيمة الحالية حساسا تجاه المتغيرات المستخدمة فان المشروع المقترح يكون حساسا لظروف عدم التأكد.

عند استخدام أسلوب تحليل الحساسية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية:

١. تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار أو المعايير المستخدمة في التقييم.
٢. تحديد العلاقة الرياضية بين المتغيرات.
٣. تقدير القيم الأكثر تفاؤلا أو الأكثر تشاؤما لتلك المتغيرات.
٤. حساب المعايير المستخدمة في عملية التقييم تحت ظروف عدم التأكد.
٥. لا بد من التركيز على تقدير التقييم الأكثر تفاؤلا والأكثر تشاؤما لقيم المتغيرات المحددة وليس كل احتمالات تلك القيم.

بناءا على هذا التحليل يمكن لمتخذ القرار أن يسأل عدة أسئلة منها:

- ماذا يحدث لو انخفض سعر البيع للوحدة، عما هو متوقع ؟
- ماذا يحدث إذا ارتفعت تكلفة الوحدة المتغيرة عن توقع معين ؟
- ماذا يحدث لو زادت كلفة الاستثمار المبدئية عن التقدير المتوقع ؟

مؤشر الحساسية للعنصر = التغير في صافي القيمة الحالية

قيمة العنصر بعد التغير – قيمة العنصر قبل التغير

قيمة العنصر قبل التغير

هذا وكلما ارتفع مؤشر الحساسية، كلما دل ذلك على حساسية المعيار المستخدم للتغير في ذلك العنصر.

٨. معايير قياس الربحية القومية أو الاجتماعية

أولا: مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل

يهتم هذا المعيار بمعرفة عدد العمال المحليين الذين سوف يتم تشغيلهم ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، كما يهتم أيضا بمعرفة متوسط أجر العامل المحلي مقارنةً بمتوسط أجور العامل الأجنبي.

يتطلب تطبيق هذا المعيار توافر البيانات التالية:

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع.
- عدد العمال المحليين في المشروع.
- عدد العمال الأجانب في المشروع.
- نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العاملين في المشروع.
- نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع.
- إجمالي قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في المشروع.
- متوسط نصيب العامل المحلي من الأجور الكلية في السنة.
- متوسط نصيب العامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة.

ثانياً: مدى مساهمة المشروع في تكوين القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي)

يقصد بهذا المعيار،هو معرفة مدى مساهمة المشروع في تحقيق إضافة إلى الدخل القومي، ويتم احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

١. **طريقة عوائد عناصر الإنتاج:**

يتم في هذه الطريقة جمع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (الأجور، الفوائد، الربح، الريع) وبعد حساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع يتم احتساب نسبتها إلى القيمة المضافة الإجمالية وعلى مستوى الاقتصاد القومي. يتطلب احتساب نسبة القيمة المضافة توفر البيانات التالية:

- القيمة المضافة للمشروع ولكل سنة من سنوات العمر الافتراضي له.

- تقدير القيمة المضافة القومية للاقتصاد خلال نفس سنوات العمر الافتراضي للمشروع.
- حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة القومية وكنسبة مئوية.

٢. **طريقة الإنتاج والمستلزمات:**

يتم في هذه الطريقة احتساب القيمة المضافة للمشروع، عن طريق تقدير قيمة الإنتاج بسعر السوق ثم تطرح منه قيمة مستلزمات الإنتاج والاندثار السنوي ثم إضافة الضرائب غير المباشرة وطرح الإعانات.

ثالثاً: مدى مساهمة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات

يقصد بهذا المعيار معرفة مدى مساهمة المشروع المقترح في التوفير في العملات الصعبة. وعلى هذا الأساس يتم الحكم على مدى مساهمة المشروع في تحسين أو دعم ميزان المدفوعات، فإذا كان المشروع مقتصداً في استخدام العملات الصعبة، فهذا يعني بأنه سوف يساعد على تحسين ميزان المدفوعات.

من أجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات فأنه يلزم معرفة ما يلي:

- قيمة الصادرات من إنتاج المشروع.
- قيمة الواردات التي سوف يستوردها المشروع من الخارج.
- الإيرادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدرة.
- المدفوعات بالعملات الأجنبية خلاف المدفوعات على الواردات السلعية.
- قيمة السلع التي ينتجها المشروع والتي يمكن أن تحل محل السلع التي كان البلد يعتمد على استيرادها من الخارج (الإحلال محل الواردات).
- تحويلات رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل البلد.

رابعاً: مدى مساهمة المشروع في زيادة إنتاجية العمل على المستوى القومي

أن معيار إنتاجية العمل يعتبر من المعاير التي حازت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين وخبراء التنمية والتخطيط لما له من أهمية في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة.

تتحقق الزيادة في إنتاجية العمل من خلال ما يلي:

- الحصول على المزيد من الإنتاج بنفس الكمية السابقة من المدخلات.
- الحصول على نفس الإنتاج السابق بكمية أقل من المدخلات.
- الحصول على زيادة في الإنتاج بزيادة أقل في المدخلات.

خامساً: الآثار السلبية للمشروع المقترح على البيئة

إضافة إلى الآثار الايجابية التي يمكن أن يحققها المشروع للاقتصاد أو للمجتمع فإنه في نفس الوقت قد يترك آثار سلبية على البيئة، حيث أن تلوث البيئة أصبح من المسائل الدولية التي أخذت تحظى بالاهتمام والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار حيث أن هناك بعض المشروعات لبعض الصناعات مثل الكيماوية أو النسيجية قد تترك أثار سلبية كبيرة على البيئة وقد تنبهت الكثير لذلك من الدول في الوقت الحاضر.

معاير أخرى يمكن أن تستخدم لمعرفة مدى مساهمة المشروع في زيادة الربحية الاجتماعية أو القومية:

- معيار كثافة العوامل (المستخدمات).
- معيار حجم المشروع.

ملحق رقم (١)
دورة دراسات الجدوى وتقييم المشروعات

English	العربية
Economic Feasibility Studies and Projects Evaluation	دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات
Types of Investment	أنواع الاستثمار
The Importance of Investment	أهمية الاستثمار
Investment Goals (Objectives)	أهداف الاستثمار
Long-Run and Short-Run Investment	الاستثمار طويل الأجل والقصير الأجل
Return and Risk	العائد ودرجة المخاطرة
Profitability	الربحية
Liquidity	السيولة
Safety	الأمان
Conservative Investor	المستثمر المتيقظ
Speculator Investor	المستثمر المضارب
Balanced Investor	المستثمر المتوازن
Relevance	الملائمة
Determinants of Investment	محددات الاستثمار
Primary Economic Feasibility. Study	دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية
Detailed Economic Feasibility. Study	دراسات الجدوى الاقتصادية المفصلة
Technical Feasibility Study	دراسات الجدوى الفنية
Suitable Size	الحجم المناسب
Project Location	موقع المشروع
Raw Material	المادة الخام
Cost of Transportation	كلفة النقل
Distance From Market	مدى القرب من السوق
Energy	الطاقة
Labor Force	القوى العاملة
Degree of Localization	درجة التوطن
Choice of the suitable Production Techniques	اختيار العنصر الإنتاجي الملائم
Determination of Raw Material Requirement	تحديد احتياجات المشروع من المواد الخام
Determination of Labor Requirement	تحديد احتياجات المشروع من القوى العاملة

Preference Between Projects	المفاضلة بين المشروعات
Technological Progresses	التقدم التكنولوجي
Stages of Preference Between Projects	مراحل المفاضلة بين المشروعات
Economic Methods of Preference	الأساليب الاقتصادية للمفاضلة
The Importance of Project for National Economy	أهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد القومي
The Importance of Project for Employment	أهمية المشروع في الاستخدام
The Importance of Project in Payments Balance	أهمية المشروع في ميزان المدفوعات
Technical Methods	الأساليب الفنية
Financial Methods	الأساليب المالية
Time Value of Money	القيمة الزمنية للنقود
Present Value	القيمة الحالية
Discounting	الخصم
Methods of Measuring the Present Value of Cash Flow	أساليب احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية
Criteria of Projects Evaluation	معايير تقييم المشروعات
Nature and Importance of Projects Evaluations Process	طبيعة وأهمية عملية تقييم المشروعات
Importance of Projects Evaluations Process	أهمية تقييم المشروعات
Project Evaluation Criteria	معايير تقييم المشروعات
Measuring Non-discounted Commercial Profitability	قياس الربحية التجارية غير المخصومة
Certainty Conditions	ظروف التأكد
Non-Discounted Criteria	المعايير غير المخصومة
Discounted Criteria	المعايير المخصومة
Pay-Back Period	فترة الاسترداد
Appraisal of Pay-Back Period Criterion	تقييم معيار فترة الاسترداد
Average Rate of Return	متوسط معدل العائد
Measurement of Discounted Commercial Profitability	قياس الربحية التجارية المخصومة
Net Present Value Criterion	معيار صافي القيمة الحالية
Profitability (present value) Index	مؤشر القيمة الحالية
Cost/ Benefit Criterion	معيار التكلفة/ العائد
Internal Rate of Return	معيار معدل العائد الداخلي
Trial and Error	أسلوب التجربة والخطأ

Appraisal of Discounted Economic Criteria	تقييم المعايير الاقتصادية المخصومة
Commercial Profitability Under Uncertainty Conditions	الربحية التجارية في ظل ظروف عدم التأكد
Break-Even Point	نقطة التعادل
Decision Tree	شجرة القرارات
Sensitivity Analysis	تحليل الحساسية
National or Social Profitability Criteria	معايير قياس الربحية القومية أو الاجتماعية
Project Contribution in Employment	مساهمة المشروع في توفير فرص العمل
Project Contribution in Payment Balance	مساهمة المشروع في ميزان المدفوعات
National Labor Productivity	إنتاجية العمل القومية
Designed Capacity	الطاقة التصميمية
Available Capacity	الطاقة المتاحة
Actual Capacity	الطاقة الفعلية
Adjusted Exchange Rate	سعر الصرف المعدل
Efficiency Performance Appraisal in Existing Firms	تقييم كفاءة الأداء في المشروعات القائمة
Functions of Performance Appraisal	وظائف عملية تقييم كفاءة الأداء
Appraisal of Project Objectives	معايير تقييم كفاءة الأداء
Productivity Capacity Criteria	معيار الطاقة الإنتاجية
Overall Productivity	الإنتاجية الكلية
Partial Productivity	الإنتاجية الجزئية
Rate of Return on Investment Criterion	معيار درجة العائد على رأس المال
Time Series	السلاسل الزمنية
Ranking Investment Alternatives	ترتيب بدائل الاستثمار
Decisions for Alternative Choice	قرارات الاختيار بين البدائل
Investment Opportunities	فرص الاستثمار

ملحق رقم (٢)

دراسة وتقدير حجم الطلب في السوق

تكمن أهمية دراسة الطلب والتنبؤ به عنه في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات بعديد من المسائل هي:

١. علاقة الطلب بتقدير حجم المشروع المقترح
٢. علاقة الطلب بتقدير طاقاته الإنتاجية
٣. تحديد نوع الفن الإنتاجي المستخدم
٤. تحديد وتقدير التكاليف والأسعار والأرباح المتوقعة

أولا: المفاهيم الأساسية حول الطلب والسوق

طلب المستهلك:

الكميه التي يرغب المستهلك الحصول عليها من سلعه أو خدمه معينه خلال فتره زمنيه معينه، بشرط أن تكون هذه الرغبة مدعمه بقوة شرائية، ولا بد من الأخذ بالاعتبار المسألتين التاليتين:

- ضرورة تحديد الفترة الزمنية: وذلك لان الطلب المتوقع على سلعه معينه قد يختلف من فتره إلى أخرى، وأيضا احتمالية اختلاف القيمة الزمنية للنقود من فترة إلى أخرى، بذلك تتأثر الكميه المطلوبة من سلعة ما أو على قرار الشراء بالنسبة للمستهلك.
- ضرورة التمييز بين الرغبة والقدرة

السوق وطلب السوق:

طلب السوق: إجمالى عدد الوحدات من منتج معين والتي سيشتريها مجموعة من المستهلكين في منطقه جغرافيه أو سوق معينه وخلال فتره زمنيه معينه.

العوامل التي يجب تحديدها لقياس طلب السوق على سلعه معينه:

- نطاق السلعة وطبيعتها.
- كمية أو قيمة الوحدات المتوقع بيعها.
- المنطقة الجغرافية التي ستباع بها (السوق).
- البيئة التسويقية بمتغيراتها ألاقتصاديه والسياسية والاجتماعية.
- الفترة الزمنية.

- البرنـامج التسـويقي المطلـوب، والمبـالغ المخصصـة للإنفـاق علـى هـذا البرنامج.
- المزيج التسويقي.
- مستلزمات الإنتاج اللازمة.
- المستهلك وسلوكه تجاه السلعة.

الطلب الفعال والمتوقع والمستتر(الكامن):

الطلب الفعال: الكميه التي يرغب بها المستهلك والمستعد لشرائها.

الطلب المتوقع: الكميه التي يرغب المستهلك الحصول عليها من سلعه معينه وبوجود قوة شرائية لديه، لكنه لا يشتريها بالوقت الحاضر.

الطلـب الكـامن: يشـير إلـى المسـتهلكين الـذين يرغبـون فـي الحصـول علـى السلعة، لكن ليس لديهم القوة الشـرائية اللازمـة لشـراء السـلعة في الوقت الحاضـر، أو الـذين لـيس لـديهم المعرفـة فـي السـلعة واستخداماتها.

يمثل الطلب الفعال محور اهتمام الاقتصاديين ورجال الإعمال والمدراء، ولكن الطلب الكامن والمتوقع فهما محور اهتمام رجال الأعمـال والمـدراء أكثـر من غيرهم.

تكمـن أهميـة أن يحـدد الطلـب الكـامن والمتوقـع بأنهمـا يقـدمان فرصـا تسويقية لأي منشأه إذا تم تحديديهما وتقديريهما بدقه من قبل إدارة هذه المنشأة.

دالة الطلب:

تعريفهـا: طبيعـة العلاقـة بـين الكميـه المطلوبـة مـن سـلعه والعوامـل المـؤثرة والمحددة لتلك الكميه.

العوامل المحددة لدالة الطلب (المتغيرات المستقلة):

١. السعر
٢. أسعار السلع البديلة والمكملة.
٣. توقعات المستهلكين.
٤. الدخل
٥. الضرائب
٦. سياسات التصدير والاستيراد

العوامل المطلوبة لإعداد برنامج التحليل والتنبؤ بالطلب:

١. المعلومات الخاصة بالسوق
٢. المعلومات الخاصة بتحليل وتحديد ملامح الصناعة
٣. المعلومات الخاصة بالمشروع

١. المعلومات الخاصة بالسوق وتضم أربعة مجموعات هي:

المستهلك:

- تحديد إجمالي عدد المستهلكين.
- التوزيع الجغرافي للمستهلكين.
- الدخل الإجمالي.
- نمط توزيع الدخل على المستهلكين.
- أسلوب توزيع دخل المستهلك على السلع والخدمات المختلفة.
- ذوق المستهلكين على مختلف السلع والخدمات.
- توقعات المستهلك حول الأسعار للسلعة.

المركز الحالي لنشأة المنشأة أو المشروع:

- المستوى الحالي للمبيعات
- تطور المبيعات
- المخزون من المنتجات الجاهزة
- تطور المخزون .
- حصة المنشأة من السوق.
- التغيرات الموسمية في مبيعات المنشأة من السوق .
- المنتجات الجديدة المتوقعة للمنشأة.
- المنشآت الأخرى التي تنتج نفس السلعة المراد إنتاجها أو سلعه مكمله لهذه السلعة.

طبيعة السوق:

- تقدير حجم السوق من خلال تقدير حجم الطلب.
- تحليل مرونة الطلب السعريه والداخلية للسلعة.
- المنتجات المنافسة.
- نوعية المنتجات .
- عدد المنافسين وخصائصهم.

- تكاليف الإعلان والترويج للسلعة.
- أسلوب التسويق ومنافذ التسويق.
- المستوى العام للأسعار.
- المنتجات المماثلة.

البيئة الاقتصادية:

- المناخ الاقتصادي
- طبيعة النشاط الاقتصادي(زراعي،صناعي،تجاري)
- العمالة والبطالة
- الأجور
- سياسات الحكومة التصديرية والاستيرادية
- سياسات الاستثمار
- الضرائب
- نمو السكان
- التضخم
- معدلات النمو الاقتصادي
- مستوى نمو الدخل القومي والفردي وأسلوب توزيعه.

٢. المعلومات الخاصة بتحليل وتحديد ملامح الصناعة:

- طبيعة السلعة والسوق
- النمو والربحية
- أسلوب الإنتاج الممكن اعتماده
- حجم رأس المال اللازم لإقامة المشروع
- التسويق
- المنافسة
- اتجاه تطور الطلب.

٣. المعلومات الخاصة بالمشروع:

- التسهيلات الحالية والمتوقعة الخاصة باستغلال الطاقة الإنتاجية
- مدى إمكانية الحصول على المكائن
- برنامج الصيانة والتدريب
- سياسات المشروع التسويقية والإنتاجية والسعريه

- تحديد موقع المشروع
- الحجم المناسب
- تحديد القوى العاملة
- مدى توفر رأس المال ومصادر التمويل

الأسلوب المستخدم في تقدير الطلب على سلعه أو خدمه معينه:

الأسلوب الإحصائي الممكن استخدامه في تقدير الطلب على سلعه

الوسط الحسابي:

يعتبر هذا الأسلوب من ابسط الأساليب الإحصائية المستخدمة لتقدير الطلب على سلعه ما، ومن البيانات التي يمكن إن تساعد في تقدير الطلب باستخدام الوسط الحسابي(حجم السكان،حجم الاستهلاك الإجمالي،معدلات نمو السكان)

مثال: ما حجم الطلب المتوقع على سلعه (x) المدينة (س) للسنوات الخمس القادمة، إذا توفرت لديك المعلومات الافتراضية التالية:

١. بلغ إجمالي السكان في المدينة (س) في عام ١٩٩٠ مليون نسمه
٢. بلغت الكميه المستهلكة من السلعة(x)عام ١٩٩٠ حوالي ٢٠ مليون وحده
٣. عدد السكان في المدينة سيكون (١٠٤٠٠٠٠) نسمه في عام ١٩٩٣ و(١١٦٩٨٥٨)نسمه في ١٩٩٤ و(١٢١٦٦٥٢) نسمه في عام ١٩٩٥.

الحل:متوسط استهلاك الفرد من السلعة (x) لعام ١٩٩٠= الاستهلاك الكلي ÷عدد السكان.

٢٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠ = ٢٠

لاحتساب متوسط استهلاك الفرد من السلعة(x) لبقية السنوات مع افتراض ثبات الكميه التي الفرد من خلال الجدول التالي:

السنة	عدد السكان	متوسط استهلاك الفرد من السلعة x بالوحدة	الطلب المتوقع من السلعة (x)
١٩٩٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
١٩٩١	١٠٤٠٠٠٠	٢٠	٢٠٨٠٠٠٠٠
١٩٩٢	١٠٨١٤٦٠٠	٢٠	٢١٦٣٢٠٠٠
١٩٩٣	١١٢٤٨٦	٢٠	٢٢٥٤٩٧٢٨٠
١٩٩٤	١١٦٩٨٥٨	٢٠	٢٠٣٣٩٧١٦٠
١٩٩٥	١٢١٦٦٥٢	٢٠	٢٤٣٣٠٤٠

الفصل الخامس
تدعيم القيم والأخلاق للمحاسبين

يعد المحاسب مجموعة من القوائم والتقارير وما فى حكم ذلك للإدارة لتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ، ويجب أن تكون المعلومات التى تحتويها صادقة وأمينة ودقيقة وموضوعية وهذا كله يتأثر بقيم وأخلاق المحاسب، ولذلك لا يمكن الفصل بين قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب وبين تكوينه العلمي والمهني.

ولقد كانت المدرسة القديمة تفصل بين الدين والأخلاق والمحاسبة، بدأ الاتجاه الحديث بالاهتمام بأخلاق المحاسب، كما اهتمت بذلك المنظمات المهنية المحاسبية العالمية وأصدرت مواثيق بذلك، كما طالب العديد من كتاب الأدب المحاسبي تدريس القيم والأخلاق للمحاسبين ضمن المناهج الدراسية في دور العلم المختلفة مثل المدارس والمعاهد والكليات وكذلك تنظيم برامج تدريبية للمحاسبين العاملين تتضمن موضوعات عن القيم والأخلاق .

ولقد اهتم الإسلام منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة بالتكوين الشخصي للمحاسب، ومن معالم ذلك وجوب توافر مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للعاملين على المال فى بيت المال والزكاة والتفتيش على الأسواق والتي تدعم تكوينهم المهني لأداء عملهم بكفاءة على الوجه المرضي ومن بينها:

الإخلاص والمراقبة والمحاسبة الذاتية ، والعدل والصدق والأمانة، والحيدة والاستقلال والإتقان والدقة والوفاء بالعهد وحفظ الأسرار، والعزة والنزاهة والكرامة، والموضوعية والتيقن، كما وضع فقهاء المسلمين الشروط الواجب توافرها في كاتب المال، لتكون أساس اختياره وترقيته، وهي المقياس و المعيار لتقويم أدائه وتقرير الثواب والعقاب.

وأصبح من الأهمية بمكان عرض الإطار العام لميثاق قيم وأخلاق المحاسب في الفكر المحاسبي الإسلامي من حيث التأصيل والتنظير والتطبيق المعاصر ليكون نموذجاً حضارياً إسلامياً للعالم ، وهذا يبرز شمولية وأصالة الفكر الإسلامي وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان، كما أنه يحرر المحاسبين من التبعية الكاملة والتقليد الأعمى للشرق والغرب بدون الرجوع إلى مصادر الفكر الإسلامي وتطبيقاته أولاً، ولا سيما وأن مدلول القيم يتأثر بفلسفة وثقافة وعادات وتقاليد المجتمع الذي يطبق فيه.

لذلك كان من الضروري عرض المنهج الإيماني الأخلاقي في مجال المحاسبة بصفة عامة لأهميته في التطبيق المعاصر، من خلال الإطار العام لميثاق قيم وأخلاق المحاسب وسلوكياته في ضوء الفكر الإسلامي ، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل كما في هذا البحث، والذي خطط في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول: عرض وتقويم مواثيق أخلاق المحاسب في الفكر الوضعي.

المبحث الثاني: عرض الإطار العام لميثاق قيم وأخلاق المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي.

ولقد أوردنا في نهاية البحث أهم التوصيات وقائمة بأهم المراجع لمن يريد الحصول على مزيد من المعرفة .

المبحث الأول
عرض وتقويم مواثيق أخلاق المحاسب في الفكر الوضعي

تمهيد:

هناك شبه إجماع بين علماء وأساتذة المحاسبة والممارسين لها، والجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية المعينة بها، أن هناك ضرورة الالتزام المحاسب بالقيم الأخلاقية

. في عمله ولقد أعدتْ في هذا المجال العديد من الدراسات والبحوث ، كما صدرت مجموعة من المواثيق في كثير من دول العالم، والتي تتطور من حين لآخر بسبب التغيرات المستمرة في قيم وأخلاق وسلوكيات وعادات وتقاليد وثقافة المجتمعات، ويختص هذا المبحث بعرض أهم مواثيق الأخلاق لمهنة المحاسبة في ضوء الفكر الوضعي وتقويمها من منظور مدى ملائمتها للمجتمعات الإسلامية، وسوف نركز على النماذج الصادرة من المنظمات العالمية والعربية.

١. موجبات الاهتمام بالقيم والأخلاق في مجال المحاسبة:

لقد برز الاهتمام بموضوع القيم والأخلاق فى مجال المحاسبة في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل نذكر منها على سبيل المثال ما يلي

الرغبة فى رفع مستوى أداء مهنة المحاسبة، فكما سبق الإيضاح، تبين من الدراسات المختلفة أن هناك علاقة سببية قوية بين الالتزام بالقيم وبين مستوى أداء المحاسب، فتربية المحاسب وتعليمه وتأهيله من ضمانات الكفاءة المهنية والفنية اللازمة لكي يمارس عمله، فلقد لوحظ في الآونة الأخيرة، انخفاض مستوى الأداء، وتبين من بين أسباب ذلك الاهتمام بالجانب المالي والأتعاب ونحوها دون اهتمام بالجانب الأخلاقي.

١. المحافظة على الثقة في المعلومات المحاسبية التي يقدمها المحاسب إلى الناس، ومن موجبات هذه الثقة توافر مستوى متميز من الأخلاق الكريمة والسلوك الطيب لدى المحاسبين، وهذا بدوره يحافظ على سمعة المهنة ككل وكذلك على المؤسسة التي يعمل فيها المحاسب.
٢. ارتباط مصالح المجتمع والناس جميعا بالمعلومات المحاسبية، فالمحاسب حافظ للمال وأمين عليه وشاهد وكذلك ناصح وموجه ومرشد لمالكه ، ويتأثر بتقارير المحاسب العديد من الفئات المعنية بالمال والأعمال، وهذا يوجب الاطمئنان إلى التزام المحاسب بالقيم التي توجب عليه المحافظة على مصالحهم .
٣. الحاجة الملحة إلى تقوية العلاقات المهنية بين المحاسبين بعضهم البعض، وضرورة ضبطها بالقيم الأخلاقية **مثل**: الأخوة والحب والتعاون والتسامح، وعدم التناحر والتشهير والتعدي والتكالب على المال والسيطرة على المهنة وعدم اعتداء أحدهم على الآخر.
٤. الحاجة إلى حماية المهنة من انحرافات بعض أعضائها الذين لا يلتزمون بالقيم، وتسول لهم أنفسهم بالتزوير والكذب لتحقيق مآرب مادية
٥. أو شخصية، فعن طريق ميثاق القيم يمكن معاقبتهم أمام الجهات المعنية ويكون ذلك رادعاً للآخرين، وهذا بدوره يحافظ على سمعة المهنة وحمايتها.
٦. الصحوة الدينية العالمية وحتمية الرجوع إلى تعاليم الرسالات السماوية بما فيها من قيم نبيلة وأخلاق كريمة وسلوكيات طيبة، وذلك لمعالجة المشكلات العديدة ومنها مشكلة المال والأعمال والناجمة عن فصل القيم والأخلاق عن الاقتصاد، وضرورة إعداد مواثيق قيم المحاسب في ضوء تعاليم الدين.

ففي الماضي القريب عندما حدث خلاف بين قساوسة الكنيسة، وأهل العلم ورجال الأعمال، كان الإتجاه السائد هو فصل النصرانية عن العلم وعن المال والتجارة، وسادت المفاهيم العلمانية ومنها : "الدين لله والوطن للجميع"، "دع ما لقيصر ليقصر وما لله لله"، "الأعمال التجارية غير الأخلاقية" "
لا يجوز تلويث الدين بخبائث المعاملات"، وغيرها ، أما في الدين الإسلامي، فالنظرة مختلفة حيث ترتبط كافة شئون الحياة بالدين.

ولقد كان لانتشار مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة في العالم دور هام ومؤثر في تصحيح الكثير من المفاهيم الوضعية الخاطئة ومنها أنه لا علاقة بين الدين والاقتصاد والمحاسبة والإدارة والسياسة والحكم ونحو ذلك، وساد الفهم الصحيح وهو أنه يجب أن تؤسس وتدرس العلوم التجارية على سند من الدين.

وبدأ أهل العلم ورجال الأعمال في المجتمعات الإسلامية وغيرها يوقنون بشمولية الإسلام، وأنه يجب أن تمارس الأعمال المالية والاقتصادية في ضوء تعاليم الدين، وأن الالتزام بالقيم في المعاملات، فريضة شرعية وضرورة حياتية.

وفي مجال المحاسبة، اهتم العديد من الأساتذة وطلاب العلم وبعض الجامعات بدراسة الجوانب الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للمحاسب، وطالبوا بأن يعاد النظر في مواثيق آداب وسلوك المهنة في البلاد الإسلامية بما يتفق مع الأخلاق الإسلامية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

٢. الحاجة إلى تدريس القيم والأخلاق في الجامعات العربية والإسلامية:

لقد أخذ الاهتمام بالقيم والأخلاق منحي آخر يتمثل فى التوصية بتدريسها في الكليات ضمن المقررات الدراسية، وفي هذا الصدد كتبت عدة مقالات وبحوث، خلصت إلى أن هناك ضرورة لدراسة علم الأخلاق للمحاسبين في الكليات، وأنه يجب أن تتضمن المقررات التعليمية ذلك، وربما يكون من الأسباب التي دعت لذلك هو الفساد الأخلاقي الذي إنتشار في البلاد والمجتمعات بين بعض المحاسبين بسبب إستخدام طرق ووسائل محاسبية أوقعت العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية في أضرار جسيمة أو أن بعضهم قد قصر في عمله أو تواطأ مع إدارة الشركات في إخفاء أحداث خطيرة سببت أضراراً للغير أو للمجتمع.

كما نـادت المنظمـات المحاسـبية المهنيـة العالميـة كـذلك بتـدريس علـم الأخلاق للمحاسبين فقد رأت لجنة "بيد فورد الأمريكية" أن محاسبي المستقبل لا يتلقون الإعداد الذي يحتاجونـه لمقابلة الطلب المتزايد علـى خدمات المهنـة التي ينتمون إليها، ولذلك أوصت بضرورة تزويدهم بالمهارات الفنية وغرس المعايير الأخلاقية والمسئولية المهنية في نفوسهم، إذ يجب أن ننمي فـي الطلبـة الاهتمام بالاحتياجات الضرورية واحتياجات المجتمع بصفة عامة، كما يرى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ضرورة أن ينشئ أعضاء المهنـة فـي مرحلة تعليمية مبكرة من العملية التعليمية علـى الفضيلة والقيم الأخلاقيـة، ولـن يتحقق ذلك إلا بتدريس الأخلاق لطلبة المحاسبة في الكليات.

كما اقترحت جمعية المحاسبين القومية الموضوعات التـي تدرس ضـمن مقرر الأخلاق منها على سبيل المثال : النزاهة والسرية والكفاءة، كما اتخذت الإجراءات لمعالجة المشاكل العملية التي تظهر عند التطبيق وسبل معالجتها.

لـو نظرنـا إلـى موضـوع القيم والأخـلاق فـي منـاهج التعليم فـي معظـم الجامعات العربية والإسلامية فـي كليات التجارة والاقتصاد والإدارة ونحوها يتبين عدم الاهتمام بـه ويكاد أن تكون ترجمة لما يدرس فـي بعض الجامعات الأوربية والأمريكية منذ ردح طويل من الزمن، بالرغم أن الأخيرة بدأت فـي تطوير المناهج وتدريس علم الأخلاق، إلا أن معظم جامعاتنـا لـم تسير فـي ذلـك الاتجاه.

ولقد تبين من الدراسة على عينة من مقررات الكليات التي فيها تخصص محاسبة في بعض الجامعات العربية والإسلامية ما يلي:

١. أن معظـم الجامعـات العربيـة والإسـلامية لـم تـدرس موضـوع القيم فـي قسم المحاسبة بالرغم من أنها تحذو حذو بعض الجامعات الأوربيـة والأمريكيـة فى العلوم الحديثة .
٢. أن الكليـات التـي تـدرس موضـوعات تماثـل موضـوع القـيم، نجـد أن ذلـك كمتطلب جامعة لجميع الطلاب في جميع الكليات والأقسام، كما هو الحال فـي جامعـة الأزهـر وجامعـة الملـك عبـد العزيـز بجـدة، وجامعـة أم القـرى وجامعـة الكويـت والإمـارات،والخرطوم، ويعنـي ذلـك أنـه يـدرس لجميـع التخصصات بالجامعة.

٣. يدرس موضوع الأخلاق في بعض الجامعات بدون ربطه بالأعمال والمال وبمهنة المحاسبة كما هو الحال في جامعة الإمارات وجامعة الأزهر.

ولقد بذلت جهود فردية من بعض أساتذة الجامعات العربية والإسلامية تبرز دور القيم والأخلاق في مجال المعاملات التجارية والاقتصادية والمالية وكذلك في مجال المحاسبة بصفة خاصة، وطالب هؤلاء الأساتذة بضرورة إعادة النظر فيما يدرس بأقسام المحاسبة في تلك الجامعات، بحيث تتضمن موضوعات العقيدة والأخلاق والسلوكيات .

٣. عرض وتقويم دليل أخلاق المحاسب الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) .

لقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين دليلا يتضمن القواعد الأخلاقية لمهنة المحاسبة، ويتسم هذا الدليل بعدة سمات منها : القابلية للتطبيق على المستوى العالمي بعد إدخال بعض التعديلات عليه حتى يلائم ظروف المجتمع الذي سوف يطبق فيه، ولقد تضمن مستوى كبيرا من المرونة والقابلية للتعديل.

ولقد قسم هذا الدليل إلى ثلاثة أجزاء هي (A) و(B) و(C) على النحو التالي:

الجزء الأول (A) : ويطبق على كافة المحاسبين الممارسين للمهنة.

الجزء الثاني (B) : ويطبق على المحاسبين الممارسين للمهنة من خلال المكاتب الخاصة .

الجزء الثالث (C) : ويسري على المحاسبين والموظفين.

ويتكون كل جزء من عدة أقسام، وتبلغ جميعا حوالي ١٨ قسما تناولت كل الميادين، وفيما يلي عرض لأهم المبادئ الأخلاقية الواردة في كل جزء من تلك الأجزاء بشيء من الإيجاز.

مبادئ الجزء الأول (A) : ويتضمن سبع مبادئ أخلاقية على النحو التالي :

قسم (١) – النزاهة والموضوعية.
قسم (٢) – معالجة التعارضات الأخلاقية المرتبطة بالمهنة.
قسم (٣) – الكفاءة المهنية والعناية الواجبة.
قسم (٤) – السرية (حفظ الأسرار).
قسم (٥) – ضوابط القيام بمهام ضريبية.
قسم (٦) – الأنشطة المهنية التي تتعدى حدود الدولة.

قسم (٧) – الإعلان والدعاية عن الخدمات.

مبادئ الجزء الثاني (B) : ويتضمن سبع مبادئ أخلاقية على النحو التالي :

قسم (٨) – الاستقلال .

قسم (٩) – الكفاءة المهنية .

قسم (١٠) – الأتعاب والعمولات .

قسم (١١) – الأنشطة المتعارضة مع مزاولة مهنة المحاسبة العامة .

قسم (١٢) – التعامل مع أموال العملاء .

قسم (١٣) – العلاقة مع الزملاء المحاسبين في المهنة.

قسم (١٤) – الإعلان وإجتذاب العملاء .

مبادئ الجزء الثالث (c) : ويتضمن أربع مبادئ أخلاقية على النحو التالي :

قسم (١٥) – تعارض الانتماء والولاء.

قسم (١٦) – دعم ومعاونة الزملاء في المهنة .

قسم (١٧) – الكفاءة المهنية .

قسم (١٨) – عرض المعلومات .

تعقيب

ويعتبر هذا الدليل من أفضل ما صدر في مجال أخلاقيات المحاسبة حيث يغطى جميع فئات المحاسبين من ناحية، كما أنه يتسم بالمرونة والقابلية للتعديل والتطوير في ضوء متطلبات كل دولة ولقد سارت على منواله العديد من دول العالم ومنها مصر .

٤. عرض وتقويم الجوانب الأخلاقية فى دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر عن نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية في ١٩٥٨/١٠/٤م

لقد ورد في دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر عن نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٥٨م. بعض المواد التي تتعلق بآداب وسلوك المهنة من أهمها ما يلي :

أولاً: المادة (١٤): يعتبر مراجع الحسابات مخلا بالأمانة المهنية في الحالات الآتية:

١. إذا لم يكشف عن حقيقة مادية علمها أثناء تأديته مهمته ولا تفصح عنها الأوراق التي يشهد بصحتها إذا كان إفصاحه عن هذه الحقيقة أمرا ضروريا حتى لا تكون هذه الأوراق مضللة.
٢. إذا لم يذكر في تقريره ما علمه من تحريف أو تمويه في هذه الأوراق.
٣. إذا أهمل إهمالا مهنيا في خطوات فحصه أو فى تقريره عن هذا الفحص.
٤. إذا أبدى رأيا برغم عدم حصوله على البيانات الكافية لتأييد هذا الرأي ولم يشر إلى ذلك إلى تقريره.
٥. إذا وقع تقريرا برأيه عن حسابات لم تفحص بمعرفة مندوبيه تحت إشرافه وتوجيهه أو بمعرفة زميله (أو مندوبيه) المشترك معه في عملية المراقبة.
٦. إذا تغافل عن الحصول على إيضاحات كان يمكنه الحصول عليها أثناء المراجعة وكان من شأنها أن تمكنه من إكتشاف خطأ أو غش وقع في الحسابات.
٧. إذا خالف نص المادة (١٣) من هذا الدستور.
٨. إذا اكتفى في تقريره بالإشارة إلى قيام أشخاص بجرد بعض الأصول في وقت تتوافر لديه الشك في نوايا هؤلاء الأشخاص أو كفاءتهم ولم يقم بتحقيق هذا الجرد أو التقويم أو يورد بشأنه تحفظا خاصا.

ثانياً: المادة (١٨) يعتبر المحاسب والمراجع مخلا بآداب وسلوك المهنة في الحالات الآتية:

١. إذا زاول عمل المحاسبة والمراجعة في الجمهورية العربية المتحدة بالاشتراك مع شخص غير مرخص له بمزاولة المهنة فيها طبقا للقوانين المعمول بها.
٢. إذا منح المحاسب أو المراجع بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عمولة أو سمسرة أو حصة من أتعابه لشخص من أفراد الجمهور نظير حصوله على عمليه أو أكثر من أعمال مهنته.
٣. إذا حاول الحصول على عمل من أعمال المهنة بطريقة تتنافى مع كرامته كالإعلان أو إرسال المنشورات أو إرسال الخطابات الخاصة أو الدخول في مناقصات على الأتعاب أو غير ذلك من الوسائل.
٤. إذا لجأ أو فاوض العملاء بطريق مباشر أو غير مباشر للحصول على ما يقوم به زميل آخر، إلا أنه من حق المحاسب أن يقبل خدمة من يطلب منه

٥. ذلك وعليه في حالة ما إذا طلب منه أن يكون مراقبا لحسابات منشأة بدلا من زميل آخر أن يخطر هذا الزميل بذلك.
٦. إذا لجأ إلى التأثير على موظفي أو معاوني زميل له ليتركوا خدمة هذا الزميل ويلتحقوا بخدمته، ولكن يجوز له أن يلحق بخدمته من يلجأ إليه طالبا ذلك بعد إخطار الزميل الآخر بذلك.
٧. إذا لم يراع في اتفاقياته مع العملاء تناسب قيمة أتعابه مع الجهد والوقت وقيمة الأعمال بأن يقتصر تقدير هذه الأتعاب على حصة من المنفعة التي ستعود على صاحب الشأن نتيجة لعمل المحاسب أو المراجع.
٨. إذا سمح أن يقرن إسمه بتقديرات أو تنبؤات النتائج لعمليات مستقبلة بطريقة قد تحمل على الاعتقاد بأنه يشهد بصحة هذه التقديرات أو التنبؤات.
٩. إذا وقع على بيانات تتعلق بمنشأة له مصلحة شخصية فيها دون أن يشير صراحة إلى وجود هذه المصلحة.
١٠. إذا تعدى على زميل في الحصول على عمل يقوم به الأخير عن طريق عرض أتعاب تقل بدرجة ملحوظة عن أتعاب زميله دون سبب معقول.
١١. إذا أفشى أسرار مهنته أو أسرار شخصية أو معلومات أو بيانات خاصة لعملائه علم بها عن طريق أداء عمله.

وصونا لكرامة المهنة وكرامة المحاسبين والمراجعين أنفسهم فإنه من المفضل أن يتفقوا على ما يتخذ من قرارات أو ما يبدونه من آراء وأن يلحظوا دائما أن خلافاتهم ومناقشاتهم في المسائل المهنية لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعدى محيطهم أو تصل إلى علم أو سمع عملائهم إذ يجب عليهم تسوية هذه الخلافات فيما بينهم مستهدين بآداب المهنة وأصولها ولا يصح أن يحاول أي منهم الاستبداد برأيه فإذا لم يتفقوا رغم ذلك عينوا بالاتفاق محاسبا أو مراجعا آخر ليكون حكما بينهم يعرضون عليه أوجه النظر المختلفة ليرجح وجهة على أخرى، وأن يرتضوا قراره في النهاية فإذا لم يتفقوا على تعيين المراجع وظل الخلاف بينهم قائما فإن الواجب يقتضيهم رفع الأمر إلى نقيب المحاسبين والمراجعين ليحسم الخلاف بينهم بشخصه أو بمن يندبه لهذا الغرض.

ثالثا: المادة (٢٠) للمحاسبين والمراجعين على بعضهم حقوق الزمالة:
يعتبر المحاسبون والمراجعون من أسرة واحدة ، ولكل منهم على الآخر حقوق ومن أهم هذه الحقوق:
التعاون في العمل فلهم أن يتبادلوا الخدمات وأن يحاول كل منهم أن يلبي رجاء زميله في النيابة عنه في مهمة مهنية لدى جهة معينة إذا كانت ظروفه تسمح له بذلك وأن يكون في هذه التلبية سباقاً دون إنذار إنتظار مقابل أو أن يتهاون في أدائها.

تقويم ما ورد بدستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري من قيم وأخلاق.
يتضح من نصوص المواد التي تناولت أخلاقيات وسلوك المهنة في دستور المهنة المصري بعض الملاحظات من أبرزها ما يلي :
١. تناول الأمانة من المنظور المهني البحت ولم يتناولها من المنظور الأخلاقي وبيان بواعث الالتزام الذاتي بها ومن أهمها التربية الروحية لتقوية المراقبة والمحاسبة الذاتية.
٢. لم يتناول الدستور الجوانب الأخلاقية الأخرى المرتبطة بالمهنة مثل: الصدق والإخلاص والعدل والحيدة والاستقلال والعزة والكرامة والوفاء والسرية.
٣. لم يتناول الدستور القيم الإيمانية للمحاسب والتي تعتبر من بواعث الإلتزام بالدستور إذا كان مطابقا للشريعة الإسلامية.
٤. لم يتناول الدستور المسائل التي تتعلق بخيانة الأمانة أو الإخلال بأداء وسلوك المهنة مثل الأمور المحرمة في الرسالات السماوية أو المحظورة طبقا لقيم ومثل المجتمع.
٥. يختص هذا الدستور بالمحاسبين والمراجعين القانونيين فقط ولا يسري على غيرهم ممن يزاولون الأعمال المحاسبية وهم من يطلق عليهم ؛ المحاسبون والمراجعون الموظفون

٥. عرض وتقويم مشروع الميثاق العام لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة في مصر، والصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين سنة ١٩٩٣م

لقد ورد في منهاجية إعداد مشروع الميثاق العام لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة أنه روعي الأخذ بما جاء بمشروع ميثاق السلوك المهني الذي أعده الاتحاد الدولي للمحاسبين لتحقيق تجانس وتوافق المهنة على الصعيد الدولي وذلك بالإضافة إلى القيام بدراسة تحليلية للمواثيق القومية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وما صدر من تشريعات سابقة في هذا الشأن بجمهورية مصر العربية.

ويكاد أن يكون هذا الميثاق ترجمة للدليل الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وهذا ما أكدته لجنة قواعد السلوك المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة في المؤتمر الذي عقد لمناقشة هذا المشروع بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٨م ، وتمت التوصية بأن يعاد النظر في بعض بنوده ليتلاءم مع البيئة المصرية.

ولقد ورد في نطاق هذا الميثاق أنه يخص مهنة المحاسبة بصورة متساوية، ويسري على جميع المحاسبين العاملين بالمهنة سواء أكانوا محاسبين قانونيين يزاولون المهنة بصورة مستقلة أو محاسبين في الجهاز المركزي للمحاسبات، كما يسري على الخدمات المهنية التي يتم القيام بها خارج حدود الدولة، وليس هناك ما يمنع من أن يقوم أي تجمع مهني مستقل من التجمعات المهنية الأخرى بوضع ميثاق خاص لسلوك لأعضائه يكون أكثر تشددا من الميثاق العام ، ولكن يجب أن يكون الميثاق العام هو الأساس وأن لا يخل أي محاسب ينتمي إلى أي تجمع مهني آخر بآداب وسلوكيات المهنة المنصوص عليها في هذا الميثاق.

وهذا يؤكد ما يلي:

١. لا يسري هذا الميثاق على المحاسبين الموظفين في الشركات والوحدات الحكومية ونحوها بعقود عمل بالرغم من تأثيرهم الخطير على المعلومات المحاسبية الخارجية والتي تمس الصالح العام.
٢. الإشارة إلى إمكانية إعداد مواثيق خاصة لأي تجمع مهني من المحاسبين يكون أكثر تشددا من الميثاق العام، يعني أنه يصلح لكل الحالات والفئات.
٣. يعتبر هذا الميثاق العام الأساس لأي مواثيق خاصة أخرى.

وتدور محاور الميثاق الخمسة حول المسائل الآتية :-

المحور الأول : المحاسب أو المراجع في حد ذاته(تربيته وتعليمه وتأهيله)
المحور الثاني : المحاسب أو المراجع في علاقاته مع زملائه.
المحور الثالث : المحاسب أو المراجع في علاقاته مع العملاء.
المحور الرابع : المحاسب أو المراجع في علاقاته مع الغير.
المحور الخامس : المحاسب أو المراجع : ونظام الثواب والعقاب.

ولقد حدد الميثاق العام المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب على أعضاء مهنة المحاسبة أن يأخذوها في الاعتبار عند مزاولة المهنة وهي:

- الأمـــانــة.
- الموضوعية والاستقلال.
- الكفاءة المهنية والعناية الواجبة.
- الســـريـة.
- السلوك المهني.
- المعايير الفنية.

كما تناول الميثاق القواعد التفصيلية التي تتعلق بتطبيق المبادئ الأخلاقية الأساسية السابقة في الحياة العملية لعدد من المواقف تتمثل في الآتي :

١. الموضوعية والإستقلال.
٢. الكفاءة المهنية.
٣. حل التعارضات المرتبطة مع المزاولة العامة للمهنة.
٤. المحافظة على السرية.
٥. النشاطات التي لا تتفق مع المزاولة العامة للمهنة.
٦. الدعاية والإعلان والحصول على عملاء.

٧. الأتعاب والعمولات.
٨. إدارة وحفظ أموال العميل.
٩. العلاقة مع الزملاء وتتضمن :

- قبول مهنة جيدة.
- الحلول محل محاسب آخر.

١٠. القيام بمهام ضريبية.
١١. الأنشطة التي تتعدى حدود الدولة.

وبدراسة وتحليل القواعد الأخلاقية والسلوكية التي يجب على المحاسب أو المراجع الإلتزام بها في كل موقف من المواقف السابقة والتي تمثل الميثاق أو العهد الواجب الوفاء به، نجدها مثل الواردة في ميثاق الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والسابق عرضه في البند (١-٢) من هذا المبحث.

ولقد تضمن الميثاق بندا مستقلا يتعلق بالالتزام بتطبيق أحكام الميثاق مكون من خمس نقاط، وتمثل العقوبات التأديبية لغير الملتزمين فقد ورد بالبند (١٢- ٥) من الميثاق ما يلي: "يعاقب العضو المخالف بأحد الجزاءات الآتية **وفقا لظروف كل حالة مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين :**

١. الالتزام بتلقي تدريب إضافي أو مستمر.
٢. الإنذار.
٣. اللوم.
٤. الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز سنتين.
٥. شطب الاسم من جدول النقابة.

وحدد الميثاق السلطة المختصة باتخاذ الإجراء التأديبي لمخالفة نصوص الميثاق هي : نقابة التجاريين شعبة المحاسبة والمراجعة، أو نقابة المحاسبين والمراجعين.

تقويم مشروع الميثاق العام لآداب وسلوكيات المهنة الصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين .
يؤخذ عليه ما يلي:

١. أنه ترجمة لدليل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC باستثناء بعض التعديلات الطفيفة في الصياغة، ولذلك ينصرف إليه الملاحظات السابق ذكرها في بند (١-٣).
٢. توجه إليه نفس الملاحظات الموجهة إلى دستور مهنة المحاسبة والمراجعة المصري والواردة في نهاية بند (١-٤) من هذه الدراسة.
٣. ورد بهذا الميثاق فقرة هامة سبق الإشارة إليها بإيجاز، وهي :

"ليس هناك ما يمنع من أن يقوم أي تجمع مهني مستقل من التجمعات المهنية الأخرى بوضع ميثاق خاص بالسلوك لأعضائه يكون أكثر تشددا من الميثاق العام".

وتأسيساً على ذلك يمكن لأى تجمع المحاسبين العاملين وفى مجال معين له وضع خاص وضع ميثاق خاص لهم.

٤. إن الميثاق الموضوع بمعرفة المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين في مصر هو عبارة عن مشروع واقتراح لم يطبق حتى الآن لوجود العديد من المشكلات العملية ومنها أن هذا المعهد ليس له صفة قانونية ملزمة.

٦. تعقيب عام على مواثيق القيم الأخلاقية للمحاسبين في الفكر المحاسبي الوضعي

يؤخذ على مواثيق الأخلاق السابقة المعدة في ضوء الفكر المحاسبي الوضعي ما يلي:

١. لم تتضمن المواثيق أي قواعد أو معايير تتعلق بالقيم الإيمانية والتي تعتبر قوام التكوين الشخصي للمحاسب وأساس انضباطه في عمله.
٢. لم تأخذ المواثيق في الاعتبار المشروعية الدينية في الأعمال التي يقوم بها المحاسب ولو أن بعضها أشار إلى مسألة المخالفة القانونية.
٣. لم تعط المواثيق اهتماما كبيرا لبواعث ومؤيدات الالتزام بالقواعد والمعايير، ولقد أشار بعضها إلى الالتزام الذاتي ولكن لم يوضح مفهومه وكيفية تكوينه.
٤. لقد أولت المواثيق الاهتمام بالنواحي التعليمية للمحاسبين سواء قبل الالتحاق بالعضوية أو التعليم المستمر بعد الحصول على العضوية ، وذلك بإدراج موضوع الأخلاق والسلوكيات ضمن المقررات التعليمية، ولكن أهملت تماما التربية الدينية للمحاسب والتنشئة على القيم الإيمانية منذ بداية تعليمه.

٥. قد تضمنت بعض المواثيق عقوبات لمن لم يلتزم بالقواعد أو المعايير وهذا أمر لازم، ولكن بعضها لم يتضمن ذلك، وفي كل الأحوال يتولى أمر هذه العقوبات المنظمة التي ينتمي إليها العضو وكان الأفضل أن يشترك معها سلطة حكومية لضمان الجدية، كما لم تشر إلى العقاب الأخروي.
٦. تبين أن هناك قواعد مشتركة بين كل المواثيق وقواعد أخرى غير متماثلة، كما أن التبويب في مجموعات أو حسب الأهمية غير متماثل، كما تبين اهتمام بعض المواثيق بمعايير خاصة معينة وإهمال معايير أخرى.
٧. تبين أن معظم الصفات الشخصية والقيم الأخلاقية التي وردت في هذه المواثيق والمشتركة بينها لها أصول في الرسالات السماوية ومنها على سبيل المثال : الإخلاص والولاء والنزاهة والاستقلال والموضوعية والكفاءة المهنية والمهارة الفنية والمحافظة على الأسرار والعهود والالتزام والانضباط باللوائح والنظم الداخلية وعدم التعدي على حقوق الغير وسبل معالجة الخلافات والمخالفات (أدب الخلاف).

وهذا التقويم والذي خلص أن المواثيق الوضعية لا تصلح للمجتمعات الإسلامية لأن بها نواقص يقودنا إلى دراسة الإطار العام لميثاق القيم والأخلاق في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في المبحث التالي .

المبحث الثاني
ميثاق قيم وأخلاق وسلوكيات المحاسب في الفكر والتطبيق الإسلامي

تمهيد

التكوين الشخصي للمحاسب هو أساس نجاح العمليات المحاسبية ومراجعتها، فهو الذي يجمع البيانات ويدققها ويثبتها، وهو الذي يحللها لتكون نافعة، كما أنه يقوم باستخراج المعلومات المحاسبية ويعرضها ويفسرها لتساعد مستخدميها لاتخاذ القرارات المختلفة، ويتأثر هذا كله بقيمه وأخلاقه وسلوكه بجانب الأسس والمعايير والأساليب المحاسبية الفنية، إذ لا يمكن الفصل بين التكوين الشخصي والتكوين المهني، فكلاهما يكمل الآخر وموجب له، ولقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك في تحديد المواصفات العامة للعامل أيا كانت طبيعة عمله إذ قال الله عز وجل: : ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة القصص: الآية ٢٦] ، فالقوة تشير إلى الكفاءة الفنية، والأمانة تشير إلى القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية، وكل منهما مرتبط بالآخر لا يمكن الفصل بينهما.

ومن معالم التكوين الشخصي للمحاسب في الفكر الإسلامي، هو توافر من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والتي تدعم تكوينه المهني لأداء عمله بكفاءة على الوجه المرضي ومن بينها : الإخلاص والمراقبة والمحاسبة الذاتية، والعدل والصدق والأمانة، والحيدة والاستقلال والإتقان والدقة، والوفاء بالعهد وحفظ الأسرار، والعزه والنزاهة، والكرامة، والموضوعية والتيقن، ولقد توافر ذلك في العاملين في النظم الإسلامية المالية مثل : بيت الزكاة والدواوين ونظام الحسبة ونظام الوقف، كما وضع فقهاء المسلمين الشروط الواجب توافرها في كاتب المال، لتكون أساس اختياره وترقيته، كما هي المقياس أو المعيار لتقويم أدائه وتقرير الثواب والعقاب، على النحو الذي سوف نوضحه بعد قليل في هذا المبحث

ولقد خطط هذا المبحث بحيث يعرض اهتمام الإسلام بالقيم والأخلاق بصفة عامة وفي مجال المحاسبة بصفة خاصة، ثم نعرض أهم القيم الإيمانية، والأخلاقية والسلوكية الواجب توافرها في المحاسبين في كافة المجالات الوظيفية والمهنية سواء بسواء ويختص الجزء الأخير بعرض الجوانب التطبيقية لها في النظم المالية الإسلامية في صدر الإسلام والتطبيق المعاصر لها .

١. اهتمام الإسلام بقيم وأخلاق المحاسب.

لقد أهتم الإسلام بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية، واعتبرها ضرورة وواجب، "فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، ونجد ذلك واضحا في كل آيات كتابة الأموال في القرآن الكريم وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد أوضحت أطول آية في القرآن الكريم والتي تحدثت عن كتابة الأموال (المحاسبة) الصفات التي يجب أن يتصف بها المحاسب.

وهى الإيمان والتقوى والعدل والصدق والأمانة والفقه والعفة والكفاءة الفنية.... يقول الله سبحانه وتعالى: : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٨٢﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٢] ، فقد ورد

في هذه الآيات صفات التقوى والعدل والحق وعدم بخس الحقوق.
وكان من معايير اختيار العاملين على الزكاة في بيت المال هو توافر صفات: التقوى والصلاح والأمانة والصدق، كما وضع فقهاء المسلمين الشروط الواجب توافرها فى الدواوين الحكومية، فقد حدد ابن مماتي في كتابه "قوانين الدواوين" صفات من يعمل في مجال المال على النحو التالي:"
أن يكون حرا مسلما، عاقلا صادقاً، أديبا، فقيها، عالما بالله تعالى، كافيا فيما يتولاه، أمينا فيما يستكفاه، حاد الذهن، قوي النفس، حاضر الحس، جيد الحدس، محبا للشكر، عاشقا لجميل الذكر ، طويل الروح، كثير الاحتمال، حلو اللسان، له جرأه يبت بها الأمور من حكم البديهة ، وفيه تؤده يقف بها فيما لا ينصرح على حد الرؤية، يعامل الناس بالحق على أقرب طرقه وأسهل وجهه، ولا يحتشم من الرجوع عن الغلط فالبقاء عليه غلط ثان، ويصفح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال، ولا تكون حوطته على اليسير بأيسر من حوطته على الكثير، ويكون شديد الأنفة، عظيم النزاهة، كريم الأخلاق، مأمون الغالة، مؤدب الخدام، لا يقبل هدية، ولا يقبل من أحد عطية، ولا يقصد في أحد بغيبة أو نميمة، ولا يظهرها ما بينه صداقة أو عداوة" (لمزيد من التفصيل يرجع إلى: الأسعد بن مماتي الوزير الأيوبي كتاب قوانين الدواوين، الإسكندرية، مطبعة مصر ١٩٤٣).
ولقد تناول القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والفقهاء مسألة القيم والأخلاق الواجب توافرها في كتبة الأموال (المحاسبين) قبل أن ينتبه إلى ذلك رواد الفكر المحاسبي الحديث، وهذا يلقي مسئولية على المسلمين بأن يبرزوا ذلك ويطبقوه وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

٢. القيم الإيمانية للمحاسب في الفكر الإسلامي.

يقصد بالقيمة في الفكر الإسلامي بأنها المثل العليا التي ينظر إليها المسلم، والتي تحكم فكره وسلوكياته مع نفسه ومع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنها المرشد والموجه له في أعماله وتصرفاته.
ويقصد بالقيم الإيمانية : بأنها المبادئ والأحكام والأصول الثابتة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية والتي تعتبر المرجع للأعمال الصالحة المطابقة لشرع الله عز وجل، ويعتبر الالتزام بها من دليل الإيمان بالله

سبحانه وتعالى وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقضاء خيره وشره، وهذه القيم الإيمانية واجبة التطبيق والالتزام بها من قبل المسلمين في كافة نواحي الحياة ومنها في مجال مهنة المحاسبة وتتمثل القيم الإيمانية للمحاسب في الآتي.

١. الإيمان الصادق بأن الله سبحانه وتعالى المالك الأصلي والحقيقي للأموال التي هي موضع عملية المحاسبة وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى:(:﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ ⑦﴾) [سورة الحديد: الآية ٧] وقوله عز وجل (﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ ﴾) [سورة النور: الآية ٣٣]

وهذا يوجب على المحاسب أن يلتزم بشريعة المالك الأصلي لهذه الأموال ألا يخالفها مهما كانت الظروف، فعندما يعرض عليه عمل ليثبته في الدفاتر أو إعداد تقارير محاسبية عنه يلزم أن يعرضه على شريعة الله تبارك وتعالى فإن وافقها اعتمدوه وإن لم يوافقها يرده، ويقدم البديل الإسلامي لهذا العمل الذي رده ثم يصر على التصويب حسب الشرع، فعلى سبيل المثال إن قابل المحاسب عملية رشوة أو ربا أو شراء خمر أو إسراف أو تبذير عليه أن يعترض عليه حتى ولو كانت مستوفاة المستندات، ولقد أشار الله تبارك وتعالى إلى ذلك في آية كتابة المال بقول الله تبارك وتعالى وتعالى: ﴿وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٢]

٢. الإيمان الواضح بأن مزاولة عملية المحاسبة عبادة وشكر لله سبحانه وتعالى مادام يلتزم بالشريعة الإسلامية، لأن أي عمل يقوم به الإنسان للحصول على الكسب الطيب الحلال ليعينه ويعين المسلمين على تعمير الأرض فهو عبادة لله، ولقد قرن الله سبحانه وتعالى العبادة بالعمل فقال عز وجل: :﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ⑩﴾ [سورة الجمعة: الآية ١٠]

ويؤكد صلى الله عليه وسلم على الجانب التعبدي فيقول : "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة" (رواه الطبراني)، وقوله عليه الصلاة والسلام "أن من الذنوب ذنوبا لا تكفرها الصلاة ولا الحج ولا العمرة ولكن يكفرها الهموم في طلب الرزق" (رواه أبو نعيم).

وهذا الاعتقاد الإيماني يجعل المحاسب في الفكر الإسلامي يعمل بإخلاص وصدق ولا يتأثر بمضايقات رؤسائه، أو قلة أجره ونحو ذلك، ولا يجعل الدنيا والمادة أكثر همه، بل يلتزم بالحق ويصبر عليه ويوقن أن رضا الناس في سخط الله تبارك وتعالى له حرام، وعليه أن يخشى الله تبارك وتعالى ولا يخشى الناس، وهذا من موجبات الحياد والموضوعية والاستقلال.

٣. الإيمان اليقيني بأن الله سبحانه وتعالى يراقب تصرفاته وأعماله ومنها عمليات المحاسبة، وأن هناك ملائكة تسجل كل أعماله صغيرها وكبيرها في صفحته ، وهذا يطلق عليه علماء الإسلام بالرقابة الذاتية وأساس ذلك قول الله تبارك تعالى:(:﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾) [سورة الحديد: الآية ٤]وفي هذا الخصوص يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن الإحسان فقال: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك" (رواه مسلم) وهذا الاعتقاد يجعل المحاسب دائم الحذر من أن يسجل له في صفحته أي عمل لا يرضي الله تبارك وتعالى عنه ويكون متأكدا من أن كافة المعاملات التي يقوم بإثباتها مطابقة تتم وفقا لشريعة الله تبارك وتعالى.

٤. الإيمان القوي بالحساب في الآخرة وأن له وقفة مع الله سبحانه وتعالى يحاسبه عن عمله وعن ماله وعن كل شيء، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: :﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾ [سورة الأنبياء: الآية ٤٧]

وقوله جل شأنه: :﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [سورة الحِجر: الآية ٩٢] ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [سورة الحِجر: الآية ٩٣] وفي هذا الصدد يقول الرسول صلى الله

عليه وسلم: "لن تزول قدم عبد يوما القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين أكتسبه وفيما أنفقه، وعن عمله ماذا عمل به ؟" (رواه أحمد).

وقوله ﷺ الله عليه وسلم: "الدنيا خضرة حلوة من أكتسب فيها مالا من غير حلة أنفقه في غير حقه، أحله الله دار الهوان، ورب متخوض في مال الله ورسوله، له النار يوم القيامة" (أخرجه البيهقي) ، وفي هذا الخصوص يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته وهو مسئول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسئولة والعبد راع على مال سيده وهو مسئول، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (رواه الإمام أحمد)، وبذلك يعتبر المحاسب مسئولا أمام نفسه وأمام الله في الآخرة عما استرعاه الله فى المحافظة على الأموال بالعدل.

وهذا الاعتقاد يجعل المحاسب يستشعر عظمة الوقفة أمام الله تبارك وتعالى ليحاسبه عن عمله، وبذلك يخاف من أن يقوم بعمل من أعمال المحاسبة يتعارض مع شريعة الله تبارك وتعالى مهما كانت الأسباب، وهذا في حد ذاته يعتبر من أهم ضوابط عملية المحاسبة في الفكر الإسلامي.

تؤثر القيم الإيمانية السابقة على عمل المحاسب ومن تقدم لهم التقارير المحاسبية وتكون غايتهم العليا هي بذل الجهد لنجاح مؤسستهم وأنه سوف يجزى الجزاء الأوفى ويتحول جهده وسعيه إلى عبادة ويؤدي عمله بكفاءة عالية من الإتقان والإحسان.

٣. القيم الأخلاقية للمحاسب في الفكر الإسلامي .

يقصد بالقيم الأخلاقية بأنها العادات الفطرية السوية التي يتطبقها الإنسان في أعماله وتصرفاته، وتعتبر الأخلاق شئ طبيعي فطري ثابت.

وتؤثر القيم الإيمانية السابقة على خلق المحاسب وعلى من تقدم لهم القوائم والتقارير المحاسبية وينتج عنها تفاعلات تحقق المقاصد المستهدفة من عملية المحاسبة ، ومن أهم المثل الأخلاقية التي يجب أن تتوافر في المحاسب ما يلي:

١. **الأمانة**: يجب أن يكون المراجع أمينا على المال، وأمينا على العمل الذي يراجعه، وأساس ذلك قول الله سبحانه وتعالى:(:﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ ﴾) [سورة القصص: الآية ٢٦] وقوله تبارك وتعالى: (﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ ﴾) [سورة يوسف: الآية ٥٥] وقوله جل شأنه:(:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾) [سورة الأنفال: الآية ٢٧]ولقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمانة فقال: "لا إيمان لمن لا أمانه له ولا دين لمن لا عهد له" (رواه أحمد وأبو داود)، وقال صلى الله عليه وسلم: "المستشار مؤتمن" (رواه الطبراني).

ويجب اختيار المحاسب على أساس الكفاءة والأمانة وليس على أساس العاطفة والمجاملة، ودليل ذلك ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: "يا أبا ذر، إنك ضعيف وإنها أمانة".

إن تحلي المحاسبين بصفة الأمانة تجنب المنشآت الكثير من المشاكل وأهمها تسرب المعلومات وتجعل الجميع يعمل في أمن وطمأنينة ، ومن ناحية أخرى يجب وضع ضوابط ولوائح وقواعد يسترشد بها المحاسب في عمله حتى لا يوسوس إليه الشيطان إلى طريق الخيانة.

٢. **الصدق**: يعتبر الصدق من أهم أخلاق المسلم بصفة عامة ولا يمكن أن يكون المؤمن كذابا على الإطلاق، ولا يمكن أن يستقيم أو ينجح أي عمل يقوم على الكذب، والله سبحانه ينادي الناس أن يلتزموا بالجماعة التي تتحلى بالصدق فقال جل شأنه: :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [سورة التوبة: الآية ١١٩]ويجب على المحاسب في كافة المواقع أن يلتزم بالصدق حتى تكون تقاريره موضع الثقة والتقدير والاحترام وأن

٣. يتجنب شهادة الزور مهما كانت الضغوط عليه، ولقد أمرنا الله عز وجل بذلك فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ٧٢﴾ [سورة الفرقان: الآية ٧٢]، ولقد أوصانا الله عز وجل بذلك فقال : فقال : ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠﴾ [سورة الحج:٣٠] ، والأحاديث النبوية الشريفة تأمر الناس بصفة عامة، والتجار بصفة خاصة بالصدق في المعاملات كثيرة منها قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء" (رواه الترمذى) ، وقال عليه الصلاة والسلام في حديث آخر "التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة"، وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا .... فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما " (رواه البخاري) .

إن تحلى المحاسبين بالصدق مع أنفسهم، وبالصدق مع الرؤساء الذين ترفع إليهم القوائم والتقارير المحاسبية، وبالصدق مع المساهمين والشركاء والجهات الخارجية من موجبات النجاح لعملية المحاسبة وأثاث الثقة والتقدير في المعلومات المحاسبية التى تقوم لها .

٤. **العدل**: يعتبر العدل من أهم الأخلاق التي أمر الله تبارك وتعالى: بها كاتب المال فى أية المداينة، فقال الله تبارك وتعالى ﴿وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ البقرة: الآية ٢٨٢] فشرط الكتابة هو العدل، ولا يتحيز لطرف على طرف، ولفظ العدل واسع يتسع لكل ما يحقق أعطى كل ذي حق حقه بدون بخس أو ظلم، ولقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالعدل بصفة عامة فقال عز وجل وجل: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ١٣٥﴾ [سورة النساء: الآية ١٣٥]

5. ويعتبر قلم الكاتب شاهد، ولقد أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالشفافية والمصداقية والعدالة في الشهادة، فقال (صلى الله عليه وسلم): "إذا رأيت مثل الشمس فاشهد"، ولا يجب الامتناع عن أداء الشهادة ودليل ذلك قول الله (عز وجل):(وجل): ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ﴾[ )[سورة البقرة: الآية ٢٨٢]، إن تحلي المحاسب بالتجرد والعدالة في كافة أعماله الصغيرة والكبيرة يحقق الثقة في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الآخرون في اتخاذ القرارات إن تحلي المحاسبين بخصلة السماحة من أسس نجاح عملية المحاسبة ويجعل كثيرا ممن ترسل لهم القوائم والتقارير المحاسبية يتأثرون بسماحة وبشاشة المحاسب أكثر من تأثرهم بالتقارير المكتوبة.
6. **الإخلاص في العمل**: يلزم أن يكون هناك إخلاصا من المحاسب للعمل الذي يقوم به لإرضاء الله سبحانه وتعالى، وهذا يجنبه النفاق والرياء والكذب الذي يظهر عندما يكون الولاء لغير الله، ولقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالإخلاص في كل شيء فقال:(﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾) [سورة البيّنة: الآية ٥] ولقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خصلة الإخلاص فقال (صلى الله عليه وسلم): "ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل، والنصيحة لولي الأمر، ولزوم الجماعة، ولقد أوصى "أبو الحسن الندوي" العاملين في مؤسسة إسلامية فقال: "استحضروا النية في عملكم يصبح عبادة .. إنما الفرق بين عمل وعمل هو الإخلاص لله تبارك وتعالى والاحتساب، فإذا صلحت نيتكم وإذا انطوت قلوبكم على أنكم في عمل تتقربون به إلى الله فإنكم بذلك في عباده".

ويظهر أثر تحلي المحاسبين بخصلة الإخلاص في إتقان العمل، وبذل الجهد في تسوية الملاحظات وتصويب الأخطاء متعاونا مع الآخرين لأن غايتهم جميعا واحدة، كما أن الإخلاص واستشعار مراقبة الله تجعله من تلقاء نفسه بعيدا عن النفاق وتزوير التقارير لإرضاء المسئولين.

7. **إتقان وإحسان العمل**: من أهم مسئوليات المحاسب هو إتقان العمل وتحسينه ودليل ذلك من القرآن الكريم، هو قول الله تبارك وتعالى:(:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾) [سورة الكهف:الآية ٣٠]

٨. ولقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب أحدكم إذا عمل عملا أن يتقنه" (رواه البيهقي). ويتطلب اتقان العمل التأهيل العلمي والعملي والتدريب المستمر حتى يكون كفئا وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم عندما وصفت بنت شعيب سيدنا موسى بالقوة فقال الله تعالى على لسانها : ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة القصص: الآية ٢٦]، ويحقق التزام المحاسب بالجودة في أداء خدماته المحاسبية لجميع الأطراف الثقة والتقدير، والمحافظة على سمعته وسمعة المهنة التي ينتمي إليها، ويجب على المحاسب أن يعرف المواصفات الفنية الواجب توافرها في الخدمات التي يؤديها، كما يجب متابعة التطورات الحديثة الفنية التي ترفع من مستوى أداء عمله.

٩. **النزاهة**: ويقصد بها العفة وتجنب الإرتشاء والتحيز والمداهنة في الإفصاح عن المخالفات والأخطاء لا يحق لإرضاء الناس مقابل عائد مادي أو عاطفي معنوي وفى ذلك معصية لله، وخصلة النزاهة مرتبطة كل الارتباط بالعدالة في الشهادة كما سبق الإيضاح، ولقد أمرنا الله تبارك وتعالى بذلك فقال عز وجل:(﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾) [سورة النساء: الآية ٥٨]، وقوله سبحانه وتعالى:(وتعالى:﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾) [سورة الأنعام: الآية ١٥٢]ولقد نهانا الله عز وجل عن الرشوة التي هي من أضداد النزاهة فقال الله عز وجل:(:﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾) [سورة البقرة: الآية ١٨٨] ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "

ومن استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما اخذ بعد ذلك فهو غلول" وقال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما" (رواه أحمد).

وتأسيسا على ما سبق يجب على المحاسب أن يكون نزيها عفيفا متجردا في كل أعماله ولا يقبل عطية من أحد حتى يكون موضع ثقة واحترام وتقدير من الناس، ويكون عمله صالحا يثاب غيره.

١٠. **الوفاء بالعهود والعقود** : ويقصد بها الالتزام بالشروط واللوائح والنظم ما لم تكن مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وخصلة الوفاء بالعهد من صفات المؤمنين بصفة عامة، ولقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بها فقال: :﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ ﴾ **[سورة النحل: الآية ٩١]**، وأكد عز وجل على الوفاء بالعقود في التصرفات والمعاملات، فقال سبحانه وتعالى:(:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ﴾) **[سورة المائدة: الآية ١]**، ومن الأحاديث النبوية التي توجب الالتزام وبالوفاء بالعهد والميثاق قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "من كان بينه وبين قوم عهد، فلا يحلن عهدا ولا يشدنه حتى يمضي أمره، أو ينبذ عليهم على سواء" (رواه أبو داود والترمذي).

ويحقق التزام المحاسب بخصلة الوفاء إلى استقرار المعاملات وتحقيق المقاصد المشروعة من عمله والثقة في انضباطه والتزامه بالنظم واللوائح والتعليمات، فالمحاسبة تقوم على الضبط والانتظام والاستقرار ولا تقوم على الفوضى والخلل.

٤. سلوكيات المحاسب في الفكر الإسلامي

من أهم القيم السلوكية التي يجب أن يلتزم بها المحاسب في الفكر الإسلامي ما يلي:

١. **الحب الأخوة**: وذلك بأن يستشعر الإنسان عند التعامل مع غيره وروح الأخوة وما تتطلبه من تحاب وتواد ولا سيما عند المحاسب مع زملائه في المهنة أو المتعاملين معه في مهنته، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى::﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [سورة الحُجُرات: الآية ١٠]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ...." (مسلم) .

وينعكس أثر المحبة والأخوة بين المحاسبين في التناصح، فللمسلم على المسلم أن يستر عورته، ويغفر ذلته، ويرحم غربته، ويقبل عثرته، ويقبل معذرته، ويرد غيبته، ويديم نصحته والنصح لكل مسلم فرض على الكفاية ، وينعكس هذا السلوك على زيادة روح التعاون والثقة بين المتعاملين مع المحاسب من داخل المؤسسة ومن خارجها وكذلك بين أعضاء المهنة .

٢. **السماحة**: يجب أن يكون المحاسب سمحا في التعامل مع الناس جميعا، ولا سيما بين المتعاملين معه، لأن حقهم عليه في بسط الوجه والتجاوز عن الزلات فى الهفوات ، وأساس ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "رحم الله عبدا سمحا إذا باع، وسمحا إذا اشترى وسمحا إذا قضى" (رواه البخاري)، وتتطلب السماحة أن يكون الإنسان متواضعا، متجنبا الكبرياء ، لأن المتواضع عطوف والمتكبر منفر وتظهر خلاصة التسامح فى عمل المحاسب عند إعداد التقارير المحاسبية ومناقشتها مع مستخديمها ، وكذلك سعة صدره لتقبل الرأى الآخر .

٣. **الحلم والأناة**: على المحاسب أن يتسم سلوكه بالحلم والهدوء وسعة الصدر ولقد وصف الله عز وجل سيد إبراهيم بالحلم فقال:(:﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾) [سورة التوبة: الآية ١١٤]، ووصف سيدنا إسماعيل بالحلم فقال عز وجل:(:﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾) [سورة الصافات: الآية ١٠١]

٤. ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الرفق لا يكون في شىء إلا زانه ولا ينزع من شئ إلا شانه) (ابن الراوى).

وتؤثر خصلة الحلم على المحاسب فى كل تصرفاته وسلوكياته ولا سيما عند عرض التقارير المحاسبية ومناقشتها على مستخدميها وينشأ بينهما حوار وتبادل الآراء والحجج والأدلة، ويظهر ذلك بصفة خاصة في التقارير الرقابية التى قد تضمن بيانات عن أوجه القصور والإنحرافات.

٥. **كتمان الأسرار**: يعتبر كتمان الأسرار من أهم الخصال التي تظهر في سلوكيات المحاسبى ، لأنه يتعامل مع أسرار الآخرين ولا سيما البيانات والمعلومات التى حصل عليها أثناء عمله.

ويعتبر كتمان الأسرار من الأمانات الواجب الالتزام بها والسابق بيانها تفصيلاً ، والتى أشار إليها الرسول (ﷺ) بقوله : " المؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم " (رواه الإمام أحمد).

ولا شك التزام المحاسب بكتمان الأسرار يدفعه إلى المحافظة على جميع أسرار المنشاة سواء كانت هذه الأسرار في شكل بيانات أو معلومات اطلع عليها أو مستندات حصل عليها أو إيضاحات طلبها أو غير ذلك من أسرار الوحدات الاقتصادية. إلا إذا كان في عدم الإفصاح عنها يمثل ضرراً بالمجتمع، وهو ما يجنب تلك الوحدات الكثير من الخسائر نتيجة عدم تسرب سياستها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية للغير.

٦. **التعاون على البر والتقوى**: يعتبر التعاون بين المحاسبين وبعضهم البعض وكذا بينهم وبين من يتعاملون معهم أحد السلوكيات الإسلامية التي يجب أن تسود في مهنة المحاسبة، وأساس ذلك قول الله سبحانه وتعالى: (ئـ ئـ ئو ئو ئوٌ) [سورة المائدة: الآية ٢]، وقد ورد في تفسير هذه الآية: هو أمر لجميع الخلائق بالتعاون على البر والتقوى، أي ليعن بعضكم بعضا، وتحاثوا على ما أمر الله تعالى واعملوا به، وانتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا عنه كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) (رواه مسلم).

ويتمثل التعاون بين المحاسبين ومن يتعاملون معهم في قيام المحاسب بتوجيه نظرهم إلى نقاط الضعف وأوجه النقص والقصور في نظم العمل الداخلية لتجنبها مستقبلا، وكذا الإشارة إلى جوانب الخير في هذه النظم للمحافظة عليها واستكمالها، هذا من جانب أعضاء المهنة، أما من جانب العملاء، فإن التعاون قد يتمثل في سرعة استجابتهم لما يطلبه المحاسب من بيانات ومعلومات ومستندات، وهو ما يساعد على تخطيط برنامج المحاسبة، ومتابعة تنفيذه بشكل جيد.

وينعكس أثر التعاون بالمفهوم السابق على تحقيق التقارب والترابط الاجتماعي وإيجاد جو من الألفة وتوفير قنوات اتصال وتكوين علاقات إيجابية وأحداث تضامن في الفكر والرأي بين المحاسبين والإدارة والعملاء، ويزيد من التماسك بينهم، فضلا عن تبادل البيانات والمعلومات بما يحقق أفضل السبل لمعالجة المشكلات التي تواجه المهنة، كما ينعكس كذلك على زيادة كفاءة المهنة وإمكانية الانتهاء منها في وقت قصير .

٧. **الإلتزام بالشورى**: تعتبر الشورى من أهم القيم الإسلامية الواجب الإلتزام بها بصفة عامة ولا سيما فى مجال إتخاذ القرارات الإدارية، ولقد أمر الله بها فقال عز وجل: :﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [سورة الشورى: الآية ٣٨]، كما أن الله عز وجل أمر نبيه بالمشورة ما تكفل به من إرشاده ووعد به من تأييده ليستن به المسلمون ويتبعه فيها المؤمنون وإن كان عن مشورتهم غنيا فقال الله تبارك وتعالى:(:﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾) [سورة آل عمران: الآية ١٥٩].

وفي مجال المحاسبة يجب على المحاسب بصفة عامة أن يتشاور مع تابعيه ومعاونية حتى يتخذوا القرار الرشيد ولا سيما فيما يتعلق بتصميم النظم المحاسبية وتشغيلها وكذلك عند إعداد التقارير التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، كما يجب عليه أن يتشاور مع الإدارة عند اتخاذ القرارات.

٨. **القدوة الحسنة** : تعتبر القدوة الحسنة الطيبة من سلوكيات المسلم وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾﴾) [سورة الصف: الآية ٢]، ،﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾) [سورة الصف: الآية ٣]،وقوله تبارك وتعالى:(:﴿ ۞ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾) [سورة البقرة: الآية ٤٤]وقد ورد تفسير هذه الآية: أن الدعوة إلى البر والمخالفة عنه في سلوك الداعي إليه هي الآفة التي تصيب النفوس بالشك لا في الدعاة وحدهم، ولكن

في الدعوات ذاتها، وهي التي تبلبل قلوب الناس وأفكارهم، لأنهم يسمعون قولا جميلا ويشهدون فعلا قبيحا فتملكهم الحيرة بين القول والفعل.

وبخصوص القدوة السيئة يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يؤتى بالرجال يوم القيامة فيلقى فى النار ، فتندلق أقتاب بطنه ، فيدور بها كما يدور الحمار فى الرحا ، فيجتمع إليه أهل النار فيقولون : يا فلان مالك ؟ ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ؟، فيقول : بلى ، كنت أمر بالمعروف ولا آتيه ، وأنهى عن المنكر وآتية) (متفق عليه).

وتظهر سلوكيات القدوة الحسنة فى محاسب المحاسبة فى علاقة المحاسب بمتبوعية وبمن يتعامل معهم، فالتأثير الفعال للمحاسب مرهون بسلوكه المستقيم مع متبوعيه ومع الغير حتى يكون نموذجاً إسلامياً يحتذى به.

تعقيب

تتفاعل القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الإسلامية مع الكفاءة الفنية والأخذ بالأسباب المعاصرة واتقان العمل إلى رفع كفاءة الأداء المحاسبى فى كل مجالاته ، وهذا ينطبق على كل المحاسبين ومنهم المحاسب الإدارى ويثار فى هذا المقام تساؤل : هل هذه القيم المميزة قابلة للتطبيق أم وعظ وإرشاد ؟ للإجابة على هذا التساؤل وغيره نفرض فى الصفحات التالية الجوانب التطبيقة لها فى صدر الدولة الإسلامية لتكون أقوى دليل على أن الإسلام قول وفعل وإيمان وعمل .

٥. الجوانب التطبيقية للقيم والأخلاق فى النظم المالية فى صدر الدولة الإسلامية .

لقد إهتم الإسلام بالقيم والأخلاق بصفة عامة، لقد طبق ذلك عملياً على العاملين على الزكاة وفى ديوان المال والدواوين الحكومية وما فى حكم ذلك، حيث وضع الفقهاء مجموعة من الشروط الواجب توافرها فيهم منها شروط تتعلق بالقيم الإيمانية والأخلاقية والوظيفية ، وتفصيل ذلك كما يلي:-

الشروط الواجب توافرها فى العاملين على الزكاة.

من أهم الشروط التي وضعها الفقهاء في العاملين على الزكاة ما يلي:-

١. أن يكون مسلماً مكلفاً بالغاً.
٢. أن يكون أميناً صادقاً.
٣. أن يكون عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وفقه الزكاة.
٤. أن يكون قادراً على القيام التام بما يوكل إليه من أعمال (الكفاية للعمل).
٥. أن يكون حاد الذهن، حاضر الحسن جيد الحدس.
٦. أن يكون قادراً على اتخاذ القرارات.

ولقد أجاز فريق من الفقهاء عمل غير المسلمين ولكن فى الوظائف التى ليس لها علاقة بالعقيدة والفقه، ويتضح من هذه الصفات أنها تركز على الإيمان والأخلاق والسلوكيات والفقه والمكفاءة .

الشروط الواجب توافرها في المحاسبين العاملين فى بيت المال والدواوين الحكومية.

لقد وضع الفقهاء مجموعة من الشروط فيمن يعمل فى ديوان المال وغيره من الدواوين الحكومية سواء كان محاسباً أو مراجعاً أو نحو ذلكن ولقد جمعها الوزير الأيوبى الأسعد بن مماتي فى كتاب قوانين الدواوين فى الآتى:-

"يجب على الكاتب ان يكون حراً مسلماً، عاقلاً صادقاً، أدبياً ، فقيهاً عالماً بالله تعالى، كافياً فيما يتولاه، أميناً فيما يستكفاه، حاد الذهن، قوى النفس، حاضر الحس، جيد الحدس، محباً للشكر، عاشقاً لجميل الذكر، طويل الروح، كثير الاحتمال، حلو اللسان له جرأة يبت بها الأمور على حكم البديهة، وفيه تؤدة يقف بها فيما لا يتصرح على أحد الروية، معامل الناس بالحق من أقرب طرقة وأسهل وجوهه، ولا يحتشم من الرجوع عن الغلط فالبقاء عليه غلط ثان، ويفصح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال، ولا تكون حوطته على اليسير

بأيسر من حوطته على الكثير، ويكون شديد الأنفة، عظيم النزاهة كريم الأخلاق، مأمون الغائلة، مأمون الحذام، لا يقبل هدية، ولا يقبل من أحد على عطية، ولا يقصد فى أحد بغيبة ولا نميمة، ولا يظهر ما بينه وبين أحد من صداقة أو عداوة".

ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى ثلاث مجموعات.

أ. شروط تتعلق بالتكوين الشخصي.

ب. شروط تتعلق بالعلم والفقه.

ج. شروط تتعلق بالكفاءة الفنية.

وفيما يلى إيضاح لكل مجموعة على التوالى.

أولاً: الشروط الخاصة بالتكوين الشخصى.

- أن يكون حراً يستطيع ان يبدى رأيه بحرية وعزة وجرأة وحياد.
- أن يكون مسلماً، أى يلتزم بشرع الله فى عمله.
- أن يكون عاقلاً حتى يبدى رأيه برشد وأن يميز بين الصواب والخطأ.
- أن يكون أميناً فيما يستكفاه أى فيما يكلف به من عمل.
- أن يكون صادقاً فى قوله، ومخلصاً فى عمله حتى يكون رأيه موضوع ثقة.
- أن يكون محباً للشكر، عاشقاً لجميل الذكر.
- أن يكون حاد الذهن، حضر الحس، جيد الحس.
- أن يكون طويل الروح، كثير الإحتمال.
- أن يكون حلو اللسان، طيب الكلمة، لا يقول للناس إلا الحسنى.
- أن يكون بعيداً عن الشبهات وأن لا يقبل من أحد هدية، ولا يساعد على ذلك.
- أن يكون جريئاً فى الحق، ومتأنياً فى الحكم واتخاذ القرارات.
- أن يلتزم بالضوابط ولا يتحرج من الرجوع عن الغلط فالبقاء على الغلط غلط ثان.
- أن يكون شديد الأنفة، عظيم النزاهة، كريم الأخلاق.
- أن يكون مأمون الغائلة، حافظاً للأسرار.
- لا يتعرض بمساخطة الناس سراً ولا علانية.
- لا يعتد لنفسه بخدمة ولا حرمة، وأن يكون متواضعاً متجرداً.
- لا يكون حوطته على اليسير بأيسر من حوطته على الكثير.
- أن يكون قوى الشخصية، محايداً لا يظهر ما بينه وبين الآخرين من حب أو بغض.

ثانيا: الشروط الخاصة بالعلم والفقه.

- أن يكون عالماً بأحكام كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.
- أن يكون متعمقاً في الفقه ولا سيما فقه المعاملات والكتابة.
- أن يكون أديباً عالماً باللغة والأدب حتى يستطيع ان يعبر عن ما يفل ويقول.

ثالثا: الشروط الخاصة بالكفاءة.

- أن يكون كافياً فما يتولاه من عمل، بمعنى أن يفهم الجوانب الفنية للعمل الذى يقوم به ولم يفصل ابن مماتى الكفاءة الفنية لأنها تكتسب بالخبرة والممارسة ومرتبطة بالظروف المحيطة والتى تتغير من مكان إلى مكان، ومن زمن إلى زمن.

يتضح أن الشروط التى وضعها الوزير ابن مماتى تتضمن كافة القيم الأخلاقية والسلوكية والفنية التى وردت فى المواثيق الوضعية وهذا يبرز سبق الإسلام فى المجالات التى تتفق مع الفطرة والدين ، ولا يمكن فصل الدين عن حلبة الحياة ، بل يجب أن تكون المعاملات والتصرفات سواء كانت محاسبية أو غيرها مبنية على سند من الدين .

الشروط الواجب توافرها فى المحتسب (المفتش) .

الحسبة فى الإسلام فرض على كل مسلم قادر، ومن مهامها الأساسية: الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهى من فروع الدين الأساسية ويسمى القائم بها المحتسب، وهو نوعان:

المحتسب الوالى: وهو موظف معين من قبل الدولة.

ومن الشروط التى وضعها الفقهاء فى المحتسب ما يلى:-

١. أن يكون مسلماً لأن الحسبة من الواجبات الدينية.
٢. أن يكون مكلفاً لأن حكم الحسبة الشرعى الوجوب، ولا وجوب على غير المكلف.
٣. أن يكون قادراً على أداء أعمال الحسبة حسب أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٤. أن يكون على علم بالمنكرات، وما هو معلوم من الدين بالضرورة.
٥. أن يكون عدلاً مجتنباً للكبائر وخوارم المروءة.
٦. أن يكون قادراً على أمر بالمعروف والنهى عن المنكر.
٧. حسن الخلق من حيث الأمانة والصدق والوفاء .
٨. أن يكون مخلصاً فى عمله ابتغاء مرضاة الله .

٩. أن يلتزم بهدى الرسول (ﷺ) فى قيمه وخلقه وسلوكه .
١٠. أن يكون رفيقاً بمن يتعامل معهم ولاسيما عندما يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.
١١. الالتزام بالصبر والأناه لأن ذلك من موجبات عمله .
١٢. أن يكون عفيفاً عن أموال الناس لا يأخذ رشوة ولا هدية وما فى حكم ذلك
١٣. أن يكون مستقلاً فى رأيه شديداً فى الحق عزيزاً نزيها .

نستنبط من الشروط الواجب توافرها فى المحتسب أن الفقهاء وضعوا أساسيات شخصية وأخرى وظيفية ولا يمكن الفصل بين الأخلاق والوظيفة .

تعقيب على الشروط الواجب توافرها فى العاملين فى النظم المالية الإسلامية .

نستنبط من الشروط التى وضعها الفقهاء للعاملين فى بيت الزكاة ذو ديوان بيت المالى وفى نظام الحسبة أنها تتضمن ما يلى :

أولاً : الأساسيات الشخصية: وتتمثل فى الإسلام / الحرية/ الرشد / الصلاح والتقوى، والأمانة والصدق / العدل / التأنى / الصبر / الجرأة فى الحق / النزاهة / المروءة.

ثانياً :التكوين العلمى والمهنى : وتتمثل فى العلم / الكفاية / حاد الذهن / المقدرة على اتخاذ القرارات.

وبهذا يتضح سبق التطبيق الإسلامى لموضوع القيم والأخلاق والسلوكيات فى مجال المحاسبة قبل أن يفطن إلى ذلك رواد الفكر المحاسبى المعاصرين، وكان ذلك ينطبق على كل العاملين فى بيوت المال سواء كانوا محاسبين أو مراجعين، ولم يكن فى صدر الدولة الإسلامية تخصص بحث فى مجال المحاسبة كما هو فى الوقت المعاصر، وهذا كله ينطبق على المحاسب المالى وكذلك المحاسب الإدارى سواء بسواء.

ولقد قامت العديد من الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية بوضع مواثيق للقيم والأخلاق للعاملين بها، ونعرض فى الصفحات التالية نموذجاً محاسبياً لذلك وهو معيار أخلاقيات المحاسب والمراجع فى المؤسسات المالية الإسلامية .

عـرض ميثــاق أخلاقيــات المحاســب والمراجــع للمؤسســات الماليــة الإسلامية.

بظهور المؤسسات المالية الإسلامية، ظهرت الحاجة إلى وجود ميثاق لقيم وأخلاق المحاسبين يتناسب مع القيم الدينية والأخلاقية والسلوكيات للمجتمع الإسلامى، ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات بوضع الميثاق المطلوب، فيما يلى عرض سريع لما ورد بهذا المعيار (لقد اشترك المؤلف فى وضع هذا المعيار) .

الإطــار العــام لميثــاق أخلاقيــات المحاســب والمراجــع للمؤسســات المالية الإسلامية.

يتكون الميثاق من ثلاثة أقسام، ويتضمن كل قسم مجموعة من الأسس والمبادئ والقواعد المرتبطة بأخلاقيات المحاسب على النحو التالى :

القسم الأول: الأسس الشرعية لأخلاقيات المحاسب، وتتمثل فى الآتى:

١. **الأمانــة**: يجب على المحاسب أن يتصف بالأمانة وأن يكون قادراً على تحمل مسئوليتها.
٢. **مبدأ الإستخلاف**: يجب على المحاسب أن يراعى أوامر الله المالك للمال عند مزاولته، ولا سيما فى الأوامر والنواهى.
٣. **الإخلاص**: أن يكون المحاسب مخلصاً فى عمله قاصداً به وجه الله عز وجل ولا يخضع للمؤثرات أو الضغوط الخارجية.
٤. **التقوى**: يجب على المحاسب إستشعار مراقبة الله سبحانه وتعالى وهذا يجنبه العواقب السيئة نتيجة إنحرافه عن مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
٥. **الإحسان وإتقان العمل**: ينبغى للمحاسب ان لا يقصر فى أداء عمله واعتبار ذلك عبادة ومطلب دينى وأساس ذلك قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه".
٦. **مراقبة الله**: يجب أن يؤمن المحاسب بأن الله يراقبه على جميع أفعاله وهذا ما يسمى بالرقابة الذاتية وهى مرتبطة بقوة العقيدة واستشعار قدرة الله عز وجل.

٧. **محاسبة الله تعالى للعباد**: يجب على المحاسب أن يتذكر دائماً انه مسئول أمام الله تعالى وأمام المجتمع وأمام المهنة وأمام نفسه، وهذه المحاسبة الذاتية مرتبطة بعقيدة الإيمان باليوم الآخر والمحاسبة أمام الله على الأعمال والثواب والعقاب.

القسم الثانى: المبادئ الأخلاقية للمحاسب، وتتمثل فى الآتى:

١. **الثقة**: ينبغى أن يكون المحاسب موضع ثقة فى أداء عمله، وهذا يتطلب: النزاهة والصدق والأمانة والاستقامة والمحافظة على سرية المعلومات.
٢. **المشروعية**: التيقن من مشروعية كل ما يتعلق بعمله وأن تكون فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٣. **الموضوعية**: ينبغى أن يكون المحاسب عادلاً متجرداً ومحايداً مستقلاً ، لا ينقاد لتأثير الآخرين عند أداء عمله أو إبداء رأيه.
٤. **الكفاءة المهنية وإتقان العمل**: يجب أن يكون المحاسب أهلاً لكل ما يقوم به من مهام وأن يؤدى عمله بعناية وإتقان.
٥. **السلوك الإيمانى**: يجب أن تتسق سلوكيات وتصرفات المحاسب مع القيم الإيمانية المستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٦. **السلوك المهنى والمعايير الفنية**: يجب على المحاسب أن يراعى فى كل تصرفاته قواعد السلوك المهنى ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

القسم الثالث: قواعد السلوك الأخلاقى للمحاسب:

وتأسيساً على الأسس الشرعية والمبادئ الأخلاقية للمحاسب تنبعث قواعد السلوك الأخلاقى للمحاسب أثناء أداء عمله، وتتمثل فى الآتى:

١. **قواعد السلوك الأخلاقى المنبثقة عن مبدأ الثقة تتمثل فى الآتى**:

- عرض وتقديم المعلومات والأحكام والآراء بأمانة وصدق وشفافية.
- المحافظة على سرية المعلومات.
- تجنب إستغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة من أجل نفع شخصى أو مصلحة للغير.
- تجنب المساس بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة.

٢. **قواعد السلوك الأخلاقى المنبثقة عن مبدأ المشروعية، وتتمثل فى الآتى**:

- الوفاء بالمسئولية أمام الله.

- الإلمام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- التثبت من مشروعية الأعمال.
- الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. **قواعد السلوك الأخلاقى المنبثقة عن مبدأ الموضوعية، وتتمثل فى الآتى:**

- عدم قبول عطايا أو هدايا أو خدمات.
- تجنب المواقف التى فيها تعارض مصالحة مع مصالح العميل.
- المحافظة على الاستقلالية.
- عدم تقديم خدمات للعميل تهدد الموضوعية.
- عدم توقف أتعابه ومكافآته فى أداء المراجعة على تحقيق نتيجة معينة للفحص.

٤. **قواعد السلوك الأخلاقى المنبثقة عن مبدأ الكفاية المهنية وإتقان العمل، وتتمثل فى الآتى:**

- التأهيل العلمى والعملى والتفقه الدينى والخبرة المهنية.
- عدم قبول القيام بأى أعمال مهنية إلا إذا توافرت لديه الكفاية.
- إتقان الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية.
- تخطيط ومتابعة ومراقبة الأعمال.
- مراعاة إكتمال ووضوح التقارير.

٥. **قواعد السلوك الأخلاقى المنبثقة عن مبدأ السلوك الإيمانى، وتتمثل فى الآتى:**

- إستشعار مراقبة الله.
- إستشعار المحاسبة الأخروية.
- الإخلاص فى العمل.
- الوفاء بالعهود والعقود.
- المحبة والأخوة فى الله.
- السماحة والرفق فى المعاملات.
- القدوة الحسنة.

٦. **قواعد السلوك الأخلاقى المنبثقة عن مبدأ السلوك المهنى والمعايير الفنية، وتتمثل فى الآتى:**

- الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- العناية فى أداء الأعمال والواجبات والخدمات المهنية.
- عدم القيام بأى أعمال تمس الأمانة والموضوعية والإستقلالية.
- الاستعلام من المراجع الخارجى القديم عن أسباب تغييره.

٧. مؤيدات الإلتزام بميثاق أخلاقيات المحاسب: وتتمثل فى الآتى:
- العقوبات التعزيبة التى تضعها الجهات ذات العلاقة.

تعقيب

لقد صور معيار أخلاقيات المحاسب والمراجع للمؤسسات الملية الإسلامية ولكنه ينطبق على المحاسبين والمراجعين بصفة عامة لأنه مستقى من مصادر الشريعة الإسلامية والتى يجب أن تطبق أحكامها على المسلمين عامة ، وأن الالتزام بهذا عبادة لله وطاعة وضرورة شرعية وحاجة مهنية .

٦. بواعث ودوافع التزام المحاسبين بالقيم والأخلاق والسلوكيات الإسلامية.

يرى رواد الفكر المحاسبى المضوعى البواعث والدوافع لالتزام المحاسبين بالقيم والأخلاق هى بواعث دنيوية ويتمثل فى الإنذار والوقف والفصل إلى غير ذلك، أما فى الفكر الإسلامى، فإن البواعث والدوافع بالالتزام بالقيم والأخلاق والسلوك الطيب هى بواعث إيمانية دنيوية وأخروية، وهكذا يرجع إلى مجموعة من العوامل من أهمها ما يلى:

١. يعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاق الفاضلة والآداب والسلوكيات السوية عبادة وطاعة لله سبحانه وتعالى يثاب عليها المحاسب ويعاقب فى حالة عدم الالتزام بها وأصل ذلك قول الله عز وجل: :﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ ﴾[[سورة الإسراء: الآية ٧]، وقوله عز وجل :﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾[سورة الأنعام: الآية ١٦٢]

٢. يحقق الالتزام بالقيم والأخلاق إحترام وتقدير المجتمع الذى يعمل فيه المحاسب، وهذه ميزة معنوية عالية، وتمثل إشباعاً لمن يعى ذلك، فلن

يستوى الصالح مع الطالح، ولا العفيف مع المرتشى، ولا الأمين مع الخائن ، ولا المجحد مع المقصر ... وهكذا .

٣. يحقق الالتزام بالقيم والأخلاق فى مجال المحاسبة الوفاء بالمسئولية تجاه الله والمهنة والوطن، وبذلك يشعر المحاسب بأنه يرضى الله تبارك وتعالى ، وأنه مواطن صالح وأنه عضو ملتزم ومستقيم تجاه مهنته.

٤. يؤدى الالتزام بالقيم والأخلاق فى مجال المحاسبة إلى رفع مستوى كفاءة أداء المحاسبين وفى ذلك تنمية ذاتية لهم، وفى نفس الوقت تطويراً للأداء المحاسبى بصفة عامة ، والواقع العملى التطبيقى يؤكد ذلك .

٥. لأى مهنة ميثاق آداب وشرف، فعندما يكون للمحاسبين ميثاق قيم وأخلاق فإن هذا يساعدهم فى المحافظة على هذه المهنة والزود عنها وكذلك معاقبة المنحرفين الذين يسيئون إليها.

٦. يعتبر الالتزام بالقيم والأخلاق فى مجال المال سداً لمنافذ الشياطين التى توحى بالإنسان بالشروع فى السير فى الطرق غير المشروعة لاكتساب المال من غير حله، وفى هذا حماية للنفس وللمجتمع والناس جميعاً.

ويتطلب تنمية البواعث والدوافع السابقة أن تقوم المنظمة أو النقابة أو المؤسسة التى ينتمى إليها المحاسبون بوضع ميثاق قيم وأخلاق ترعاه لتحقيق الخير لأعضائها وللمهنة وللوطن.

٧. الفروق الأساسية بين الميثاق الإسلامي لقيم وأخلاق المحاسبين والمواثيق الوضعية.

هناك بعض الثوابت يجب تبيانها تبرز اختلافات جوهرية بين الميثاق الإسلامي والمواثيق الوضعية من حيث المنهجية والالتزام، من أهمها ما يلى:

١. أن المصادر الأساسية للقيم الواردة في الميثاق الإسلامي هي: القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس، وهذا يعطى لها سمة القبول والثبات ، وعلى العكس فإن مصدر المواثيق الوضعية هو ما تفتقت عنه عقول البشر ولا تتسم بالقبول العام وقابلة للتغير إذا تغيرت الظروف المحيطة.
٢. يعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الإسلامية عبادة الله وطاعة، وتحقق عند المسلم إشباعاً ذاتياً روحياً، وهذا لا يتوافر فى المواثيق الوضعية.
٣. من بواعث ومؤيدات الالتزام بالقيم الواردة فى الميثاق الإسلامى الخشية من الله عز وجل والتى تتمثل فى المراقبة والمحاسبة الذاتية ومن مقوماتها التربية والروحية، وهذا غير وارد فى المواثيق الوضعية.
٤. تأسيساً على البنود السابقة، يتمثل الثواب والعقاب فى المنهج الإسلامى، فى الحياة الدنيا وفى الآخرة بينما يكون الثواب والعقاب فى المنهج الوضعى فى الحياة الدنيا من قبل المنظمة المهنية التى ينتمى إليها العضو.
٥. تمتد مسئولية المحاسب فى الفكر الإسلامى إلى المسئولية الدينية والاجتماعية والقومية الإسلامية العالمية، وتكون أمام جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأمام الجمعية المهنية أو النقابة أو المنظمة

التى ينتمى إليها وأمام السلطان وأمام الله عز وجل، بينما تقتصر المسئولية فى الفكر الوضعى على المسئولية الجنائية والمدنية والأدبية.

٦. يعتمد تطبيق القيم الإسلامية على التربية منذ النشأة وعلى مناهج تعليمية تجمع بين العلوم الشرعية والعلوم غير الشرعية، فلا يمكن الفصل بينهما، وهذا يحقق التوازن فى شخصية المحاسب.

٨. التطبيق المعاصر للميثاق الإسلامى لقيم وأخلاق المحاسب.

يتطلب تطبيق هذا الميثاق مجموعة من المقومات من أهمها ما يلى:

١. وجود كيان قانونى له سلطة الإلزام، ويستمد تلك السلطة من الجهات الحكومية المعنية (وزارة - البنك المركزى - النقابة -)، ويتولى ذلك الكيان إصداره ومتابعة تنفيذه وتقرير الروادع وتوقيع العقوبات على من لا يلتزم به.

٢. التزام المؤسسات والوحدات الاقتصادية وكذلك مراقبى حساباتها بما ورد بالميثاق من أسس ومبادئ وقواعد فى ضوء تشريع يصدر من الدولة ويكون له الالزام.

٣. نشر الميثاق وتعريفه للمحاسبين والمراجعين وبيان منافعه المشروعية لهم والتى تحقق الحماية لهم وللمهنة وللمجتمع ورفع أدائهم وتقوية الثقة فى أعمالهم.

٤. عقد ندوات وحلقات نقاشية ودورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين حول بنود الميثاق وإجراءات تنفيذه.

٥. التعاون مع الكيانات الأخرى ذات الإهتمام للالتزام بالميثاق على المستوى المحلى والعالمى لنشره على مستوى العالم.

٦. تدريس بنود الميثاق فى دور العلم المختلفة حتى يحصل الطالب والدارس على أساسياته وهذا يساعد فى التطبيق.

وهذه آمال طموحة، ولكن ليست على الله ببعيد، إذا يلزم توافر النية الخالصة، والعزم الأكيد، والتخطيط السليم، والتنظيم الدقيق، والبرامج العلمي، وإن شاء الله سيكون قريباً ، وصدق الله العظيم القائل :

﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [سورة المائدة: الآية ١٥–١٦]

[سورة المائدة: الآية ١٥-١٦]

التوصيات العامة

فى ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة ، نقدم التوصيات الآتية إلى الجهات المعنية باختيار وتهيئة وإعداد التكوين الشخصى للمحاسبين والمراجعين :

التوصية الأولى : التهيئة السليمة العامة للمحاسبين والمراجعين ليس فقط من الناحية العلمية والمهنية ولكن أيضاً وقبل ذلك من الناحية الأخلاقية والسلوكية لأنهما أساس الأداء المتميز لهم وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة ولاسيما داخل المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والمراجعة .

التوصية الثانية : تدريس القيم والأخلاق فى الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية المهنية .. وما فى حكم ذلك ، لتخرج أجيالاً على خلق ودين.

التوصية الثالثة : تنظيم دورات تدريبية متخصصة للعاملين فى مكاتب المحاسبة والمراجعة ، ومراكز الرقابة والاستشارات الشرعية على الجوانب الإيمانية والأخلاقية والسلوكية .

التوصية الرابعة : استمرارية التشاور وتبادل الرأى القائمين على أمر التنمية الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للمحاسبين والمهتمين بالتكوين العلمي والعملى لهم حتى يكون هناك تزاوج وتكامل بين القيم المعنوية والقيم الفنية وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع جودة خدمات المحاسبة والمراجعة .

التوصية الخامسة : وضع معايير لجودة خدمات المحاسبة والمراجعة فى المجال المهني ذات مرجعية دينية وأخلاقية وسلوكية منبثقة من قيم وأخلاق المجتمع الإسلامي .

الفصل السادس
الدور المحاسبي في تدعيم الاقتصاد النقدي

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن كالطب والهندسة لها دورها ومكانتها وأهميتها المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية محلية ودولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها، و تحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية وحفظ استقلاليتهم وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المهنة سواء فيما يتعلق بالممارسة المهنية أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة.

ميزات مهنة المحاسبة عن المهن الأخرى

إن مهنة المحاسبة وإن كانت تشبه غيرها من المهن الأخرى من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، إلا أنها تختلف عنها من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم اصطلاحي، غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي ولعل أوجز تعبير عن طبيعة المحاسبة هو ما يرد في تقرير مراجع الحسابات عبارة "فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها وفقاً "للأصول المحاسبية المتعارف عليها" والصورة العادلة في عرف المحاسبين والمراجعين، لا يمكن الحكم عليها بشكل مطلق بل في إطار "الأصول المحاسبية المتعارف عليها".

تطور مهنة المحاسبة

إن تعبير "معايير المحاسبة المتعارف عليها" هذا هو تعبير فني مصطلح عليه عند المحاسبين دلالته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجياً لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن.

والى أمد قريب، كانت الخبرة والعادة، بل والضرورة العلمية، هي التي تقرر نوع المعالجة للمشاكل التي تطرأ.

والذي كان يجعلها "متعارفاً عليها" هو تبني الشركات والمؤسسات لها، ولو كان تبنياً غير إجماعي. فإذا اتبعت بعض المؤسسات طريقة ما واتبعت مؤسسات أخرى طريقة ثانية للمشكلة ذاتها، أصبحت كلتا الطريقتين من "المتعارف عليهما" أما المحاسبون ومراجعو الحسابات. فكان دورهم يقتصر فيما مضى، على إقرار ما أصبح "متعارفاً عليه" من ما ظهر من معالجات محاسبية، حتى ولو تعددت المعالجات للموضوع الواحد.

وحيال هذا الموضوع نتناول فيما يلي وبإيجاز الهيئات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالموضوع بغرض توضيح مفهوم التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة.

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وعولمة مهنة المحاسبة

منذ أوائل الستينات ولأسباب كثيرة، طرحت تساؤلات حول دور المحاسبة في النشاط الاقتصادي وحول دور المحاسبين في المجتمع.

فقد طرح المهتمون بالشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية تساؤلات عدة عن ذلك الدور وكان لتلك التساؤلات آثار بليغة في المحاسبة وفي عمل المحاسبين، فقد صاحبها إعادة تقييم داخل المهنة، لدور المحاسب في المجتمع ونشطت الجمعيات والمعاهد المحاسبية المهنية في البلدان الصناعية، فشكلت لجان خاصة من ذوي العلم والخبرة لتحديد ذلك الدور الذي فرضه المجتمع.

ولأغراض وضع قواعد عامة "معايير محاسبة" تكون أساساً للأحكام المحاسبية المتفرقة.

فقد قام علماء وخبراء في المحاسبة بدراسات محاسبية مقارنة بين البلدان الصناعية، محاولين الاستفادة في كل بلد من الخبرات المتوفرة في البلاد الأخرى، ولم يكن وضع معايير عامة تحكم مهنة المحاسبة أمراً سهلاً وبقي التوفيق صعباً بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة حتى تاريخ ٢٩ يونيو ١٩٧٣ حيث خرجت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الى حيز الوجود أثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة" لتقوم بوضع ونشر "المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة.

معايير دولية تحكم مهنة المحاسبة

وترتب على وضع "معايير محاسبية دولية متعارف عليها" أن أصبحت مهنة المحاسبة كغيرها من المهن الأخرى لها معاييرها ومبادئ ممارستها وأخلاقياتها المتعارف عليها دولياً حيث يمكن الرجوع إليها والوقوف عليها عند الحاجة وباستخدام تلك المعايير في الممارسة والتقيد بها يمكن الحد من الاجتهادات وتعدد المعالجات للموضوع الواحد.

مجلس الاتحاد

يشرف المجلس وهو مكون من ممثلي الـ ١٨ بلداً المنتخبين من الجمعية لمدة ٢.٥ سنة، على برنامج العمل العام للاتحاد الدولي للمحاسبين والميزانية ويشرف، كلما كان مناسباً، على لجان المشاريع الخاصة.

ويعين المجلس لجنة تنفيذية من بين أعضائه لتنفيذ سياساته وقراراته.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)– نشأته ومهامه

- ظهر الاتحاد الدولي للمحاسبين الى حيز الوجود نتيجة لمبادرات قدمت سنة ١٩٧٣، ووافق عليها المؤتمر الدولي للمحاسبين الذي عقد في ميونخ سنة ١٩٧٧.
- مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين هي تطوير وتحسين مهمة المحاسبة في العالم بمعايير متجانسة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية متجانسة للمصلحة العامة. وأن الاتحاد منظمة للهيئات المحاسبية التي لا تسعى إلى الربح وغير حكومية وغير سياسية.

- يبادر الاتحاد الدولي للمحاسبين بالتعاون مع الهيئات الأعضاء ومنظمات المحاسبة الإقليمية وغيرها من المنظمات العالمية، وينسق ويرشد الجهود الرامية الى توفير بيانات عالمية فنية وسلوكية وتعليمية لمهنة المحاسبة.

عضوية الاتحاد

العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة. وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة.

ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي للمحاسبين ٢.٠٠٠.٠٠٠ محاسباً في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة

سياسة الاتحاد من الاعتراف بالمؤهلات المحاسبية المهنية عبر الحدود

- إن مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين هي تطوير وتحسين مهنة المحاسبة في العالم مقترنة بمعايير متجانسة قادرة على توفير خدمات متسمة بالجودة العالية خدمة للمصلحة العامة. ومن الملازم لبيان المهمة هذا وجود فهم بان الخدمات المقترنة بالجودة العالية دائماً يفرض بأن تكون المعايير المهنية التي تسير هذه الخدمات ذات جودة عالية أيضاً، وعندئذ تسهل المعايير العالية ممارسة عالمية في مهنة المحاسبة.
- لقد مارس المحاسبون تقليدياً عملهم على المستوى العالمي، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات. وكان الدافع وراء هذه الحركة عولمة التجارة (السلع والخدمات) التي أخذت في التسارع في السنوات الأخيرة. فعندما تعددت جنسيات المؤسسات (المؤسسات عبر الحدود)، بدأت تلك المؤسسات تطالب بأن يكون مستشاروها الماليون متعددي الجنسيات أيضاً. ونتيجة لذلك نظم المحاسبون المهنيون أنفسهم في منظمات كونية لتقديم مدى واسعاً من الخدمات في العالم أجمع.

لجان المجلس

- يتم تنفيذ برنامج عمل المجلس بصورة رئيسية بواسطة مجموعات عمل أصغر أو بواسطة اللجان الفنية القائمة التالية:
  - لجنة التعليم.
  - لجنة السلوك.
  - لجنة المحاسبة المالية والإدارية.
  - لجنة تقنية المعلومات

الاعتراف بمؤهلات المحاسبين الأجانب

نالت المطالبة بالاعتراف بمؤهلات المحاسبين الأجانب دفعاً خاصاً بنجاح جولة أوروغواي، الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، حيث تعالج الجات العقبات التنظيمية التي تواجه التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية في الصناعات الخدمية ومن بينها خدمات المحاسبة وغيرها من المهن عبر الحدود.

وتضع الجات جملة من القواعد لضبط التدخل الحكومي في السوق وذلك للتكفل بأن يتمتع مقدمو الخدمات ذات الطابع الدولي، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، نفس الامتيازات التي يتمتع بها أقرانهم أو منافسوهم.

موقف المعاهد والمؤسسات والسلطات التنظيمية الوطنية

وبالرغم من هذه التطورات بقيت المعاهد والمؤسسات والسلطات التنظيمية الوطنية مترددة في قبول مؤهلات المحاسبين الأجانب المهنية في الخدمات الواقعة تحت تلك النظم، ووضعت شروط الإقامة والجنسية ومتطلبات تعليمية وامتحانات خاصة، وهي شروط من الصعب تلبيتها في أغلب الأحيان.

وعلاوة على ذلك فإن بعض هذه الشروط لا تمت إلى المؤهلات المهنية بصلة.

وبحكم المدى الدولي لمهنة المحاسبة يسعى المحاسبون المؤهلون، أفراداً ومؤسسات، بشكل حثيث إلى الاعتراف بهم في الأقطار الأجنبية، وغالباً ما يرون مثل هذه الحواجز لا مبرر لها.

الاتحاد الدولي للمحاسبة وعولمة المهنة

- ويقر مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين أن وجود سوق دولية أمام خدمات المحاسبة وبفرص متساوية أمام كافة المهنيين المؤهلين، يتمشى ومهمته، ويشجع المنظمات المهنية المحاسبية والسلطات الوطنية على الاعتراف بمؤهلات المحاسبين والأجانب. إلا أن الأكثر أهمية هنا هو المصلحة العامة حيث يؤمن الاتحاد الدولي للمحاسبين أنه يجب ألا يغيب عن بال أي جهود متبادلة أن هناك حاجة قصوى لمراعاة واحترام المعايير بكل أمانة. وفي هذا المجال هناك معايير دولية يمكن الاقتداء بها، ومن بينها المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمعايير الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة التي يمكن أن تكون ذات فائدة.
- وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين بيان السياسة هذا لكي تستعمله الهيئات العضو فيه وغيرها من الأطراف التي قد تستفيد منه. وستساعد أحكام هذا البيان في تنفيذ أحكام الجات وتساعد أيضاً في التكفل بمراعاة معايير المؤهلات المهنية.

الاعتراف بمؤهلات المحاسبة عبر الحدود

- تقليدياً كان الاعتراف المتبادل بمؤهلات المحاسبين المهنيين بين مجال وآخر يتم بواسطة المنظمات المهنية ذات العلاقة الوطيدة فيما بينها، والتي لها نفس التقاليد والأهداف والغايات. إلا أن هذا الاعتراف كان يتم أحياناً بواسطة السلطات التي تصدر التراخيص متى كانت هذه السلطات هي التي تسمح بالمراجعة/ التصديق وغيرها من الأعمال المخصصة بدلاً من الهيئة المهنية.
- وبصورة عامة فإن الاعتراف مشترط بوجود شخص يتمتع ببعض المتطلبات في التعليم والخبرة أو الامتحانات أو الإقامة، لمعرفة الفوارق في التشريعات المعنية. إلا أن هذه الممارسات لم تكن منتشرة بسبب العوامل

الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المتضاربة أحياناً وقد نجحت المتطلبات المختلفة للاعتراف بالمحاسب مثل الاختلاف في النظم التعليمية، والفوارق الموجودة في معايير المحاسبة والمراجعة، والقوانين واللوائح ذات العلاقة، وأيضاً الفوارق في كيفية تنظيم المهنة في مختلف البلدان في عرقلة التنقل والحركة. أضف إلى ذلك متطلبات الجنسية والإقامة التي تأتي بحواجز إضافية.

مساعي (الجات) في عولمة المهنة

- تعالج الجات العقبات التنظيمية التي أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في الصناعات الخدمية، ومن بينها ممارسات المحاسبة وغيرها من المهن عبر الحدود، وذلك بوضع قواعد ترمي الى:
- التكفل بأن يتمتع مقدمو الخدمات ذات الطابع الدولي من أفراد ومؤسسات بنفس المزايا التي يتمتع بها أقرانهم أو منافسوهم المحليون بحكم التعليمات الحكومية.
- إزالة العقبات العنصرية في الدخول الى السوق والممارسة من أشخاص من أقطار أخرى، وذلك بالتركيز على القضايا التي تتعلق فقط بالمؤهلات المحاسبية
- توفير اتفاقية لجميع مقدمي الخدمات فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم الاعتراف بالمؤهلات.

المساعي الأخرى للجات:

- وفي جوهرها فإن الجات تريد أن تكفل بأن يتمتع الأفراد من بلد ما الراغبون في تقديم خدمات ببلاد أخرى بنفس المزايا التي يتمتع بها أقرانهم في تلك البلاد، فمتطلبات الاعتراف لا يجب أن تشكل عوائقاً أمام التجارة في الخدمات، ومن المؤمل أن توضع القواعد لكل قطاع على أساس أن تكون متطلبات الترخيص مبنية على أساس الموضوعية والشفافية وألا تشكل عبأً أثقل من اللازم، وذلك لضمان جودة الخدمات.

- وتطالب الجات أيضاً بأن يكون لدى الأقطار إجراءات كافية نافذة للتأكد من مؤهلات مهنيي الأقطار الأخرى الذين يطالبون بالحق في عرض خدماتهم فيها، وهذا سيكون له أثار على الجانبين من منظمات المحاسبة المهنية وسلطات الترخيص والتنظيم.

مبادرات الاعتراف الثنائي:

بالرغم من أن الجات متعددة الجنسية في مداها، إلا أنها تترك مجالاً للتنفيذ الثنائي.

ويعتقد الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن أكثر الطرق فاعلية هي مبادرات الاعتراف الثنائي.

فالاختلاف الموجود في مستويات التعليم والامتحانات ومتطلبات الخبرة والقضايا المهنية والنفوذ التنظيمي وغير ذلك من الأمور الذي تجعل من الصعب جداً تطبيق الاعتراف على أسس متعددة الجوانب، بينما الاعترافات الثنائية تمكن أي قطرين من التركيز على القضايا الرئيسية ذات العلاقة بالبيئة الموجودة فيهما.

وما أن تأخذ الاعترافات الثنائية طريقها حتى تتبعها اتفاقيات أخرى مثلها مما يؤدي فيما بعد آلياً إلى توسيع الاعتراف المتبادل إلى مدى أكبر.

مبادئ الاعتراف بالمؤهلات المهنية

- تطالب الجات بألا يتجاوز معيار الاعترافات ما هو لازم للتكفل بجودة الخدمة. ومن المعروف أن لكل بلاد طرقها لمقارنة المؤهلات المهنية، ويجب تطبيقها بشكل عادل ومتسق على كافة الطالبين. ويوصي الاتحاد الدولي للمحاسبين أن تكون طريقة التقييم مبنية على عناصر المؤهل المهني وهي من ضمن الثلاثة مناطق الآتية:
  - التعليم: معايير الدخول/ إجمالي المعرفة.
  - الامتحانات: اختبارات الكفاءة المهنية.
  - الخبرة : التي لها علاقة بأعمال الممارسة.

ويقترح تطبيق المبادئ التالية عند تطبيق عملية التقييم.

وهي مبادئ موازنة لإرشادات التعليم العالمي (٩)، وقد وضعت هنا

لأنها وجدت قبولاً واسعاً في المهنة لتلبية متطلبات المحافظة على معاييرها العالية وعلى المصلحة العامة.

وعلاوة على ذلك ففي إمكانها مساعدة البلدان المتفاوضة للتوصل إلى الاعتراف المتبادل، لاتخاذ قرارات مبنية على دراية بدرجة تعادل متطلبات التعليم الأساسية.

وهذا إجراء جوهري لأنه سيكون في إمكان الطرفين المتفاوضين أن يستمرا في التفاوض بدون تعثر متى كان هناك تعادلاً كافياً في متطلباتهما التعليمية الأساسية.

متطلبات الاعتراف المتبادل في ظل العولمة

أولا: التعليم

تشمل المعرفة النظرية، التي يجب أن تكون في صلب معارف الأشخاص الباحثين على الاعتراف، المواضيع التالية على الأقل:

- التحليل والتقييم الناقد للبيانات المالية.
- المراجعة.
- الحسابات المجمعة.
- محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.
- المحاسبة العامة.
- أنظمة الرقابة الداخلية.
- المتطلبات القانونية والمهنية بممارسة المهام المخصصة التي يعنيها الأمر.
- المعايير ذات العلاقة بالبيانات المالية.

وعلاوة على ما تقدم يجب أن يغطي صلب المعارف المجالات الآتية كحد أدنى في علاقاتها بالمهام المخصصة:

- المبادئ الأساسية للإدارة المالية للمشاريع.
- اقتصاد العمل، والاقتصاد العام، والاقتصاد المالي.
- القانون المدني والقانون التجاري.
- تقنية المعلومات والمنظومات.
- قانون الإعسار والإجراءات المثيلة.

- الرياضيات والإحصاء.
- تقديم الخدمات المالية والمشورة ... الخ
- التصرف والسلوك المهني.
- الضمان الاجتماعي وقانون الاستخدام.
- قانون الضرائب.

ويجب على الطالبين أن يكونوا قد غطوا هذه المواضيع بشمولية وعمق كافيين لتمكينهم من القيام بالوظيفة المعنية بالمستوى المطلوب. وفي سبيل التكفل بهذا يجب القيام بفحص البرامج التعليمية ذات العلاقة ومحتوياتها.

ثانيا: الامتحانات

- يجب على المرشحين للاعتراف بالمؤهلات المهنية أن يثبتوا أنهم اجتازوا الامتحان بكفاءة مهنية، ويجب أن لا يقيس هذا الامتحان مستوى المعرفة النظرية اللازمة فقط، بل أيضاً القدرة على استعمال تلك المعرفة بجدارة في الميدان العملي. ولذلك فإن تقييم الامتحانات المهنية يصبح عنصراً رئيسياً في عملية الاعتراف.
- ويجب ألا تشعر الهيئات العضو بالرضا لمجرد أن التقييم الذي طبق على الطالبين يختبر بحق معارفهم وقدرتهم على استغلالها، بل يجب التأكد من أن سياسات وإجراءات بنية تلك الأسئلة، وسريتها، وطريقة إعطاء الدرجات كافية لضمان سلامة عملية التقييم. ويجب أيضاً التوصل إلى اتفاقيات على ضرورة إجراء مراجعات دورية لعملية التعليم والتقييم للمؤهلات التي يعترف بها، للتأكد من أن شروط الاعتراف مطبقة باستمرار.
- وأيضاً يختلف محتوى ودقة ومدى وطول الامتحانات المهنية التي تتناولها الهيئات العضو أو غيرها من السلطات التي تجري الامتحانات. فبعضها يوضع على أساس دراسة حالة والبعض الآخر على أساس استعمال الاختبار الموضوعي إلى مدى واسع. وبعضها حسابي جداً، بينما البعض الآخر متنوع. لكن الجوهر هو التكفل بأن يتم تقييم الطالبين بشكل كاف في المجالات ذات العلاقة والى الحد اللازم لتمكينهم من العمل بشكل كفؤ في المهام المخصصة.

ثالثا: الخبرة

- من الجوهري لأي مهني بألا يكون لديه فقط المعرفة النظرية، بل أيضا المقدرة على استغلال تلك المعرفة بكفاءة في ميدان العمل.
- ومن المقترح بأن يكون الشخص، قبل الاعتراف به لتأدية مهمة مخصصة، قد أكمل سنتين على الأقل في خبرة عملية معتمدة تحت إشراف مناسب وفي مجال يتعلق بالمهنة وفي بيئة مهنية ملائمة.
- وعلى الهيئات الأعضاء أو السلطات التي تتولى الاعتراف بالمؤهلات الأخرى أن تنظر في متطلبات الخبرة المعنية وأن تبت في كيفية معالجة ما قد يظهر من خلافات، و هذه الخلافات تتعلق عادة بـ:
- طبيعة ومدى الخبرة المطلوبة (مثلاً: في بعض الأقطار لا تقبل خبرة المحاسبة العامة الخارجية في أغراض الاعتراف للممارسة).
- الإجراءات اللازمة للمصادقة على الخبرة المتحصل عليها (مثلاً: بعض الأقطار تطالب بشهادة أرباب العمل، وبعض الأقطار الأخرى تعتمد على التقارير الدورية من أولئك الذين ينالون الخبرة).
- وسيحتاج أي تقييم إلى أن يعطي الاعتبار إلى مدى الخبرة ذات العلاقة بالمهمة المخصصة التي نالها الطالب. وقد يؤدي التحليل إلى أن يطلب من الطالب، قبل الاعتراف به في ميدان المنظمة المستضيفة، مزيداً من الخبرة.
- وقد يعمل البلد المستضيف على فرص مدة خبرة عملية فيه نفسه وذلك للتضلع في قوانينه وممارساته ولوائحه.

العضوية في المنظمات المهنية

أشارت الجات بالاعتراف المتبادل في المؤهلات المهنية، ولكنها لم تشر إلى المعاملة بالمثل في عضوية المنظمات المهنية، ويشكل هذا أهمية خاصة في الأقطار حيث الترخيص/ الممارسة منفصلة عن المنظمة المهنية للمحاسبة.

ويعتقد الاتحاد الدولي للمحاسبين أن روح الاعتراف المتبادل تمتد أيضاً إلى العضوية.

وانه يشجع كافة هيئات المحاسبة المهنية على أن تضع تصنيفات للعضوية، أو تضع طريقة أخرى، يمكن بها للمهنيين الأجانب أن يصبحوا أجزاء من منظمة المحاسبة.

وستساعد العضوية المهنيين الأجانب المعترف بهم في الحفاظ على مقدرتهم وتحسينها في ممارسات البلد المضيف وذلك بالإطلاع على المطبوعات الفنية والاتصال بالمحاسبين المهنيين المحليين والتعرف على ممارسات السلوك المهني وغير ذلك من الأمور. أن تحسين المقدرة الفنية يفيد بشكل مباشرة المصلحة العامة.

عملية الاعتراف:

عند محاولة وضع إجراءات للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية يجب اتخاذ الحيطة لمعالجة فوارق الهياكل التنظيمية للمهنة.

ففي البلاد التي فيها إجراءات الاعتراف/ الترخيص غير مركزية، قد تحتاج المنظمة الوطنية إلى التفاوض نيابة عن أعضائها على مستوى المقاطعات أو الولايات مع سلطات الترخيص، هذه السلطات التي تكون هي نفسها ذات متطلبات متفاوتة.

وفي بعض البلدان يتطلب الاعتراف للممارسة الحصول على عضوية إحدى الهيئات المحاسبية المعترف بها محلياً، بينما يتم ذلك الاعتراف في بلدان أخرى إما بواسطة الارتباط بهيئة أو بسلطة الترخيص الحكومية.

معايير الاعتراف المتبادل

وتطالب الجات أن يضع كل بلد إجراءات لتوفير الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية.

هذا علاوة على أنه يجب أن تكون تلك الإجراءات شفافة وعادلة أمام جميع الأفراد الراغبين في هذا التأهيل.

وقد تكون هذه الإجراءات متوفرة الآن في بعض البلدان والهيئات العضو لكنها غير متوفرة في بلدان أخرى.

وعلى ضوء مناخ الحركية المتزايدة في العولمة، على البلدان الأولى أن تعيد النظر في منظوماتها وأن تعد هيكليات أكثر رسمية، وعلى الأخيرة أن تضع التسهيلات المناسبة وبدون تأخير، ويجب معالجة الأمور التالية:

- إنشاء اتصالات وطيدة مع المنظمات المهنية في البلدان الأخرى لتقييم مختلف المعايير.

- وضع طريقة لتقييم نظام التعليم ومناهج الدراسة ومنح الشهادات في بلدان أجنبية ومقارنتها بالمتطلبات المحلية، وهذا مهم بشكل خاص في الحالات التي يكون فيها التعليم ما قبل التأهيل لا يعتمد على النظام الجامعي.
- تقييم أنظمة الامتحانات في البلدان الأجنبية من منظور محتوى الامتحان وطريقته.
- تشكيل مجلس هيئة فحص، أو أي هيكلية مشابهة، لتحليل نتائج الخطوات المذكورة أعلاه ولنشر وتسيير البرامج لتسهيل الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، ويمكن لهذه الهيئة أن تستعمل نقاط مرجع دولي (مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (٩)، للتوصية بالامتحانات خاصة وبرامج أخرى تمكن الطالبين من إظهار مقدرتهم في المتطلبات المحلية الصرفة.

أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على المهنة:

تضمنت جولة أوروغواي للتجارة، التي تم التفاوض عليها بحكم الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، أول اتفاقية متعددة الجوانب تزيل العقبات من أمام المحاسبين الراغبين في الممارسة عبر الحدود.

وتعالج الاتفاقية متعددة الجوانب، الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) هذه العقبات الموجودة في التأهيل للممارسة في المناطق الأجنبية بطريقتين:

- **أولاهما**: تتطلب أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعليمات المحلية من البلدان الأجنبية بتسيير قواعد الترخيص أو منح الشهادة بأسلوب معقول وهادف وخال من التحيز، ويمنع استغلالها كحواجز مبطنة ضد التجارة. ولتنفيذ هذا التخويل الواسع تتطلع الاتفاقية إلى وضع مزيد من المبادئ الإلزامية المحددة في المستقبل. هذا ومطلوب من البلدان أيضاً أن تضع إجراءات محددة للتحقق من مقدرة المهنيين من البلدان الأخرى، وأوراقهم الثبوتية.
- **ثانيها**: تشجع الاتفاقية البلدان على الاعتراف المتبادل إما بصورة مستقلة ذاتية أو بوضع اتفاقيات اعتراف ثنائية. وعلاوة على ذلك فإنها تضع إرشادات لكي تتأكد من أن تلك الاتفاقيات لا تستعمل ضد المحترفين من الأقطار الأخرى التي ليست أطراف فيها.

المواد ذات الأهمية الخاصة بمهنة المحاسبة المشار إليها في اتفاقيات الجات

هناك مادتان في الجات ذات اهتمام خاص بمهنة المحاسبة:

المادة ٦: الخاصة بالتعليمات المحلية، التي هي إحدى القواعد التي تطبق فقط على مهنة المحاسبة، في حالة ما تكون هناك حكومات ما قد وضعت التزامات محددة. وهي ذات معالم ثلاثة هامة:

- حكومات توافق على تطبيق التعليمات المسيرة لقطاع الخدمات والمهن، وبأسلوب معقول وموضوعي وخال من التحيز ولا يشكل عقبة أمام التجارة.
- لا يجب أن تشكل متطلبات الإجراءات والمعايير الفنية ومتطلبات الترخيص حواجز لا لزوم لها أمام التجارة في الخدمات. وسيتم وضع مزيد من المبادئ والقواعد على أساس قطاعي للتكفل بأن تكون تلك الإجراءات موضوعية وشفافة، وليس أكثر عبءً مما هو لازم لضمان جودة الخدمة، ولا تشكل هي في حد ذاتها عقبات في أمور الترخيص أمام تقديم الخدمات. وسوف تؤخذ المعايير الدولية في الاعتبار في تحديد مدى الالتزام بهذه المبادئ.
- على جميع البلدان أن يكون لديها إجراءات كافية مطبقة لفحص مؤهلات المهنيين من البلدان الأخرى الذين يريدون الممارسة فيها.

المادة ٧: الخاصة بتسجيل المؤهلات والتراخيص تخص جميع الخدمات والحرف من البلدان الأخرى بغض النظر عما إذا كانت التزامات معينة قد تمت. أسوة بالمادة ٦، بها ثلاثة معالم تتعلق بمهنة المحاسبة:

- للبلدان أن تختار طريقة من صنعها هي للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية والترخيص، وذلك بالاعتراف من جانب واحد أو بالترتيبات الثنائية المتبادلة أو بالتناسق الدولي.
- لا يوجد أي التزام على البلاد التي تدخل في مثل هذه الترتيبات. ومع ذلك إذا قررت أي بلد، أن تقدم على ذلك، فيجب أن تطبق الطريقة المختارة بشكل منسق وموضوعي وعادل تجاه كافة البلدان التي تريد اعتراف بمهنييها.
- تشجيع البلدان على التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية للعمل على وضع واعتماد معايير مؤهلات وممارسة مشتركة دولية.

تنفيذ ما جاء في الجات متعلقاً بمهنة المحاسبة

- سيكون تفعيل مهام الجات تحت إشراف وتسيير منظمة التجارة العالمية WTO، وستشكل الجات مجلساً لتجارة الخدمات مكوناً من مندوبي الدول المتوقعة على الاتفاقية، وذلك للاستمرار في التفاوض على القضايا القائمة ولتولي القضايا التي قد تظهر في تفعيل اتفاقية الخدمات.
- ومن المعروف أن مجلس تجارة الخدمات سيشكل – في حدود الخدمات المهنية – فريق عمل عندما تصبح الاتفاقية نفاذة المفعول وذلك لمتابعة تنفيذ اتفاقية الخدمات والتكفل بأن يكون عمله المتعلق بالمحاسبة موضوعاً " على رأس الأولويات".
- وقد تم وضع جدول الأعمال ذو المراحل الثلاث التالية لفريق العمل:
- يجب تطوير المبادئ والقواعد الإضافية التي نصت عليها المادة ٦ للتكفل بأن متطلبات وإجراءات التأهيل والمعايير الفنية والتراخيص الوطنية في المحاسبة لا تشكل عراقيل غير لازمة أمام التجارة.
- يجب تشجيع العمل بالمعايير فيما يتعلق بالمؤهلات والممارسة بالمحاسبة وذلك بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية. وأن الاتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة المحاسبة الدولية هما بكل وضوح المنظمتان اللتان ليستا حكوميتين وسيكونان على علاقة بهذه المحاولة.
- يجب تشجيع الاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود طبقاً للمادة ٧ وذلك بتطوير الإرشادات الملائمة لاتفاقيات الاعتراف.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وإنجازاته

- وأمام هذا الخصم من التحديات لاحظت كوكبة من المكاتب العربية للخدمات المحاسبية ما تعانيه مهنة المحاسبة على امتداد الوطن العربي من مستلزمات النهوض بها وعلى نطاق العالم العربي، فبادرت عام ١٩٨٤ إلى تأسيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين برئاسة الأستاذ طلال أبو غزالة ليتولى معالجة واقع حال مهنة المحاسبة آن ذاك والنهوض بمهنة المحاسبة في الوطن العربي لتكون بالمستويات الدولية.

انجازات المجمع

منذ تأسيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين انضم المجمع إلى عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وحصل على عضوية كل من اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) واللجنة الدولية لممارسة أعمال التدقيق (IAPC) حيث شارك بفعالية في نشاط الهيئات الدولية المذكورة وبنفس توجه تلك الهيئات بادر إلى وضع منهاج التأهيل المهني وأعد المراجع العلمية لكافة مواد التأهيل وبادر إلى عقد امتحانات التأهيل المهني على نطاق العالم العربي وترجم إلى العربية كل من المعايير الدولية للمحاسبة الدولية للقطاع العام كما ترجم إلى العربية قواعد السلوك المهني الصادرة عن اللجان الدولية سابق الإشارة إليها وأصدر أول مجلة مهنية محاسبية ويسعى من خلال ذلك إلى توحيد معايير ممارسة المهنة على مستوى الوطن العربي ورفد السوق العربي بالمحاسب المهني الذي لا يقل مستوى تأهيله عن المستويات المهنية الدولية.

الفصل السابع
ملحق المصطلحات المحاسبية
ENGLISH عربى

English Word	Arabic Word
Absorption Costing System	نظام التكاليف الكلية أو الإجمالية
Account Balance	رصيد الحساب
Accountant	المحاسب
Accountants	المحاسبون
Accounting	محاسبة
Accounting Assumptions (Postulates)	الفروض أو الافتراضات المحاسبية
Accounting Concepts	المفاهيم المحاسبية – المبادئ المحاسبية
Accounting Constraints	القيود المحاسبية – المحددات المحاسبية
Accounting Cycle	الدورة المحاسبية
Accounting Elements	العناصر المحاسبية
Accounting Equation	المعادلة المحاسبية
Accounting Information	المعلومات المحاسبية
Accounting Objectives	الأهداف المحاسبية
Accounting Period (Periodicity)	الفترة المحاسبية - الفترة المالية
Accounting Policies	السياسات المحاسبية
Accounting Principles	المبادئ المحاسبية
Accounting Principles Board (APB)	مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي

Accounting Procedures	الإجراءات المحاسبية
Accounting Research Bulletins	نشرات البحوث المحاسبية
Accounting Standards	المعايير المحاسبية
Accounting System	النظام المحاسبي
Accounting Systems	النظم المحاسبية
Accounts Payable	حسابات الدائنين
Accounts Receivable	حسابات العملاء - المدينون
Accrual Basis of Accounting	أساس الاستحقاق المحاسبي
Accrued Expenses	مصروفات مستحقة الدفع
Accrued Revenues	إيرادات مستحقة القبض
Accumulated Depreciation	مجمع الاهتلاك
Actual Basis of Accounting	أساس الاستحقاق المحاسبي
Adjusted Trial Balance	ميزان المراجعة المعدل
Adjusting Entry	قيد تسوية
Adjustment	تسوية
Administrative Expenses	المصروفات الإدارية
Allowance	مخصص
Allowances	مخصصات - مسموحات
Allowance for doubtful Account	مخصص الديون المشكوك فيها
American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)	المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين
Amortization	إطفاء - للأصول غير الملموسة
Assets	الأصول

Audit Report	تقرير المراجعة
Auditing	المراجعة - تدقيق الحسابات
Auditor	مدقق الحسابات
Bad Debts	ديون معدومة
Balance Sheet	الميزانية العمومية - قائمة المركز المالي
Basic Accounting Assumptions	الفروض المحاسبية الرئيسية
Basic Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الرئيسية
Billing on Construction in Process	مطالبات أو فواتير عقود إنشاءات تحت التنفيذ
Board of Directors	مجلس الإدارة
Bonds	السندات
Bonds Discount	خصم إصدار السندات
Bonds Premium	علاوة إصدار السندات
Book Value	القيمة الدفترية
Branches	فروع
Budget	موازنة تقديرية
Business Entity	المنشأة (الوحدة) الاقتصادية
Business Transaction	عملية تجارية
Call Provision	شرط الاستدعاء - للأسهم الممتازة والسندات
Capital	رأس المال
Capital Account	حساب رأس المال
Capital Expenditure	مصروف رأسمالي
Capital Expenditures	النفقات الرأسمالية

Capital Gains	مكاسب رأسمالية - أرباح رأسمالية
Capital Losses	خسائر رأسمالية
Capital Maintenance Concept	مفهوم المحافظة على رأس المال
Carrying Value	القيمة الدفترية
Cash	النقد - النقدية
Cash Basis of Accounting	الأساس النقدي المحاسبي
Cash Budget	الموازنة النقدية – الميزانية التقديرية للنقدية
Cash Equivalents	ما يعادل النقدية
Cash Flow from operations	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
Cash Flows	التدفقات النقدية
Cash Flows Statement	قائمة التدفقات النقدية
Cash Inflows	التدفقات النقدية الداخلة – مصادر النقدية
Cash Outflows - use of cash	التدفقات النقدية الخارجة – استخدامات النقدية
Certified Public Accountant	المحاسب القانوني المرخص حسب مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة
Chartered Accountant	محاسب قانوني - غالباً في المملكة المتحدة
Classification	التبويب - التصنيف
Classified Financial Statements	القوائم المالية المبوبة
Coding	ترميز
Common Stock	الأسهم العادية

Common Stock	رأس مال الأسهم العادية
Common Stock Holders	حملة الأسهم العادية
Comparability	قابلية المقارنة
Comparative Balance Sheet	ميزانية المقارنة
Comparative Financial Statements	القوائم المالية المقارنة
Comparative Income Statement	قائمة دخل مقارنة
Completed Contract Method	طريقة العقد المنجز أو المنتهي
Conceptual Frameworks	الإطار المفاهيمي - النظري
Conservation	التحفظ
Conservatism	سياسة الحيطة و الحذر- التحفظ
Consignee	وكيل
Consignor	موكل - أصيل
Consolidation	اندماج
Consistency	الثبات - الاتساق
Consistency Principle	مبدأ الاتساق - الثبات
Consolidated Accounting Entities	الوحدات المحاسبية المندمجة
Consolidated Financial Statements	القوائم المالية الموحدة
Consolidated Balance Sheet	قائمة المركز المالي الموحدة
Constant Purchasing Power	قوة شرائية ثابتة
Constant-Dollar Financial Statements	القوائم المالية على أساس وحدة نقدم تجانسة
Construction in Process	عقود إنشاء تحت التنفيذ
Consumer Price Index	الرقم القياسي لأسعار المستهلك

Contra Account	حساب مقابل - حساب عكسي
Contract Costs	تكاليف العقد
Contract Debtors	مديني العقود
Contract Revenues	إيرادات العقد
Contributed Capital	رأس المال المساهم به
Contribution Margin	مساهمة حدية
Control	الرقابة
Conversion	قابلية التحويل - من أسهم ممتازة أو سندات إلى أسهم عادية
Convertible Bonds	سندات قابلة للتحول إلى أسهم عادية
Convertible Stock Preferred	أسهم ممتازة قابلة للتحول إلى أسهم عادية
Copyright	حق التأليف
Corporate Earnings	أرباح الشركات المساهمة
Corporation	شركة مساهمة
Cost	تكلفة
Cost / Benefit Relationship	قيد التكلفة / المنفعة - أي يجب أنتكون التكلفة أقل من المنفعة
Cost of Goods Sold	تكلفة البضاعة المباعة
Cost Plus Contracts	العقود المحدد سعرها بإضافة هامش ربحمعين للتكلفة
Cost Price	ثمن التكلفة
Cost Principle	مبدأ التكلفة
Credit	على الحساب - الجانب الدائن
Creditors	الدائنون
Current Assets	الأصول المتداولة

Current Cost	التكلفة الجارية – التكلفة الاستبدالية
Current Cost Accounting	المحاسبة على أساس التكلفة الجارية
Current Cost Approach	مدخل التكلفة الجارية
Current Liabilities	الالتزامات المتداولة
Current Purchasing Power	قوة شرائية جارية
Data Collection	تجميع البيانات
Date of Declaration	تاريخ الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم
Date of Payment	تاريخ دفع أرباح الأسهم
Date of Record	التاريخ الذي يكون فيه المساهم مسجلاً لدى الشركة
Dealers	وكلاء - جمع وكيل
Debenture Bonds	سندات بدون ضمان عيني
Debit (Dr.)	الجانب المدين
Debtors	المدينون
Deferred Gross Profit	إجمالي الربح المؤجل - إجمالي الربح غير المحقق
Deficit	عجز - بالسالب
Departmental Contribution Margin	المساهمة الحدية للقسم
Depletion	النفاذ - للأصول الاستخراجية أو المصادر الطبيعية
Depreciation	اهتلاك
Depreciation Expense	مصروف الاهتلاك
Direct Cost	تكلفة مباشرة

Direct Costing System	نظام التكاليف المباشرة
Direct Method	الطريقة المباشرة لاحتساب صافي النقدية المتأتية
Discount Rate	معدل الخصم - معدل الحسم
Dividends	توزيعات الأرباح
Earned Surplus	الفائض المحتجز
Earning per Share	ربحية السهم
Economic Entities	المنشآت (الوحدات) الاقتصادية
Economic Entity Assumption	فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة
Effective Interest Rate	معدل الفائدة الفعلي
Entry Value Method	طريقة القيمة الإحلالية للأصل
equipment	معدات
Equity	حق الملكية (صافي الأصول للمساهمين
Equity Method	طريقة حق الملكية - نسبة الملكية
Estimated Liability	الالتزام المقدر
Estimated Price	سعر افتراضي - سعر تقديري
Exit Value Method	طريقة القيمة البيعية للأصل
Expenses	المصروفات
Extraordinary Items	بنود غير عادية - بنود استثنائية
Feedback	التغذية العكسية - المعلومات الراجعة
Feedback Value	قيمة التغذية العكسية
Financial Accounting Standards Board (FASB)	مجلس معايير المحاسبة المالية – في أمريكا
Financial Forecast	التنبؤ المالي

Financial Accounting	المحاسبة المالية
Financial Reporting	نشر التقارير المالية – الإعلام المالي
Financial Statements	القوائم المالية
Financing Activities	الأنشطة التمويلية
Fiscal Year	السنة المالية
Fixed Assets	الأصول الثابتة
Fixed Price Contracts	العقود ذات السعر المحدد سلفاً
Foreign Exchange Rate	سعر الصرف للعملات الأجنبية
Format	شكل عرض القائمة المالية
Full Disclosure Principle	مبدأ الافصاح التام
Funds	الأموال
General Price Index	الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار
General Price Level	المستوى العام للأسعار
General Price Level Adjusted Historical Cost (GPLA)	مدخل التكلفة التاريخية المعدلة
Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً
Generally Accepted Auditing Standards (GAAS)	معايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة عموماً
GNP Implicit Price Deflator	الرقم القياسي للناتج الإجمالي القومي
Going Concern (Continuity)	فرض استمرارية المشروع
Goodwill	شهرة المحل
Gross Income	مجمل الدخل
Gross Profit	مجمل الربح

Hire Purchase	الشراء الإيجازي
Hire Sale	البيع الإيجاري
Historical Cost	التكلفة التاريخية
Historical Cost Principle	مبدأ التكلفة التاريخية
Holding Gains	مكاسب الحيازة
Holding Losses	خسائر الحيازة
Income	دخل
Income Statement	قائمة الدخل
Income Tax	ضريبة الدخل
Indirect Method	الطريقة غير المباشرة لتحديد صافي النقدية المتأتية (المستخدمة) من الأنشطة التشغيلية
Industry Practice	الممارسة الصناعية
Inflation	التضخم
Inflation Accounting	المحاسبة عن التضخم
Input Method	أسلوب المدخلات في تحديد نسبة الإتمام
Installment Purchase	الشراء بالتقسيط
Installment Sale	البيع بالتقسيط
Intangible	غير ملموس
Intangible Assets	الأصول غير الملموسة
Intercompany Elimination	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركات المندمجة
Intercompany Liabilities	الالتزامات المتبادلة بين الشركات المندمجة
Intercompany Transactions	العمليات المتبادلة بين الشركات المندمجة
Interest	الفائدة

Interim Financial Reports	التقارير المالية المرحلية
Internal Accounting Standards (IAS)	معايير المحاسبة الدولية
Internal Auditing	التدقيق الداخلي
Internal Control System	نظام الرقابة الداخلية
Internal Revenue Service (IRS)	مكتب ضريبة الدخل الأمريكي
International Accounting Standards Committee (IASC)	لجنة معايير المحاسبة الدولية
Inventory	المخزون - البضاعة
Investing Activities	الأنشطة الاستثمارية
Investments	الاستثمارات
Journal	دفتر اليومية
letter of credit	اعتماد بنكي - اعتماد مستندي
Letters of Credit	اعتمادات بنكية - اعتمادات مستندية
Leverage	الرفع المالي
Liabilities	الالتزامات
Long Term Contracts	عقود طويلة الأجل
Long Term Investment	استثمار طويل الأجل
Long Term Liabilities	التزامات طويلة الأجل
Maintenance of Nominal Capital	المحافظة على رأس المال الاسمي
Maintenance of Real Capital	المحافظة على رأس المال الحقيقي
Market Value	القيمة السوقية

Marketable Debt Securities	الأوراق المالية - على شكل إسناد
Marketable Equity Securities	الأوراق المالية على شكل أسهم
Matching Principle	مبدأ المقابلة - الإيرادات بالمصروفات
Materiality	الأهمية النسبية - المادية
Maturity	استحقاق
Maturity Date	تاريخ الاستحقاق
Measurement Basis	أساس القياس
Measurement Bias	تحيز القياس - انحراف القياس
Measurement Unit	وحدة القياس
Merchandise Inventory	المخزون السلعي
Mix of Sales	مزيج المبيعات
Monetary	نقدية - نقد
Monetary Items	البنود النقدية
Monetary Unit Assumption	فرض وحدة النقود للقياس
Mortgage	الرهن
Net Assets	صافي الأصول - الفرق بين مجموع الأصول و مجموع الالتزامات
Net Cash Flows	صافي التدفقات النقدية
Net Income	صافي الدخل
Net Reliable Value	صافي القيمية التحصيلية
Net Realizable Value	صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق
Net Working Capital	صافي رأس المال العامل
Neutrality	الحياد
Nominal Value	القيمة الاسمية
Non-Interest Bearing Note	ورقة تجارية لا تحمل فائدة

No monetary Items	البنود غير النقدية
Notes Payable	أوراق الدفع
Notes Receivable	أوراق القبض
Objectivity	الموضوعية
Objectivity	الموضوعية
operating Activities	الأنشطة التشغيلية
Operating Expenses	المصاريف التشغيلية
Operating Income	ربح العمليات - الربح التشغيلي
Output Method	أسلوب المخرجات في تحديد نسبة الإنجاز
Owners Equity	حقوق أصحاب المشروع
Paid in Capital	رأس المال الإضافي زيادة عن رأس المال
Partnership	شركة تضامن - أشخاص
Patent	براءة اختراع
Pension	تقاعد
Percentage of Completion Method	نسبة الإنجاز أو نسبة الإتمام
Percentage of Completion Principle	مبدأ نسبة الإنجاز
Planning	التخطيط
plant	أصول - في مصنع
Plant Assets	أصول المصنع طويلة الأجل
Prediction	تنبؤ
Predictive Value	القيمة التنبؤية
preferred Stock	الأسهم الممتازة
Premium	علاوة إصدار
Prepaid Expenses	مصروفات مدفوعة مقدماً

Prepaid Insurance	تأمين مدفوع مقدما
Price Index	رقم قياسي للأسعار
Price Level Changes	تغيرات في المستوى العام للأسعار
Profit	ربح
Profit Margin	هامش الربح
Profit Maximization	تعظيم الربح
Profitability	الربحية
Promissory Note	أوراق قبض - كمبيالات
property	ممتلكات
Public Accountant	محاسب قانوني
Purchases	مشتريات
Purchases Allowances	مسموحات المشتريات
Purchases Returns	مردودات المشتريات
Qualitative	نوعي
Qualitative Characteristics of Accounting Information	الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية
Quantitative	كمي
Realizable Value	القيمة القابلة للتحقق
Realization	تحقق
Realization Principle	مبدأ التحقق
Realized Income	الدخل المحقق أو الربح المحقق
Relevance	الملائمة
Reliability	الموثوقية
Reliable	موثوق
Replacement Cost	تكلفة الإحلال أو تكلفة الاستبدال
Representation	عرض

Representational Faithfulness	العرض الصادق
Responsibility Accounting	محاسبة المسؤولية
Retained Earnings	الأرباح المجمعة - الأرباح المحتجزة
Returns	مردودات
Revenue	إيراد
Revenue Realization Principle	مبدأ تحقق الإيراد
Revenue Recognition Principle	مبدأ الاعتراف بالإيراد
Sales	مبيعات
Sales Allowances	مسموحات المبيعات
Sales Discount	خصم المبيعات
Sales Returns	مردودات المبيعات
Salvage Value	القيمة الباقية للأصل بعد نهاية عمره الإنتاجي - القيمة التخريدية
Securities and Exchange Commission (SEC)	مجلس الأوراق المالية الأمريكي
Segment	قسم
Segments	أقسام
Selling Expenses	مصاريف البيع - مصروفات البيع
Selling Price	سعر البيع
Shareholders (Stockholders)	المساهمون
Short Term Contracts	عقود إنشاءات قصيرة الأجل
Short Term Investment	استثمار قصير الأجل
Short Term Notes Payable	أوراق دفع قصيرة الأجل
Single Proprietorship	مشروع فردي

Standard Costs	التكاليف المعيارية
Statement of Cash Flows	قائمة التدفقات النقدية
Statement of changes in Financial Position	قائمة التغيرات في المركز المالي
Statement of changes in Owners' Equity	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
Statements of Financial Accounting Standards (FASB)	نشرات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
Stock	رأس مال الأسهم
Stock Authorization and Issuance	التصريح و الإصدار لرأس مال الأسهم
Stock Dividends	أرباح أسهم على شكل أسهم و ليس نقداً
Stock Premiums	علاوة إصدار رأس المال
Stock Subscriptions	الاكتتابات برأس مال الأسهم
Stock Values	قيم رأس المال
Straight Line Depreciation Method	طرقة القسط الثابت لاحتساب الاهتلاك
Subsidiary Company	شركة تابعة
T-accounts	حسابات دفتر الأستاذ
Tax - Taxation	ضريبة
Temporary Investment (Short Term Investments)	استثمار مؤقت (استثمار قصير الأجل) في الأوراق المالية
Timeliness	التوقيت المناسب - التوقيت الجيد
Treasury Stock	أسهم الخزينة
Trial Balance	ميزان المراجعة
Understandability	قابلية الفهم

Unearned Revenue	إيراد غير مكتسب
Unrealized Loss	خسارة غير متحققة
Unrealized Profit - Unrealized Gain	ربح غير متحقق
Utilities Expenses	مصروفات المنافع الخدمية - مثل الماء والكهرباء إلخ
Verifiability	قابلية التحقق و الصحة
Weighted Average	متوسط حسابي مرجح - متوسط حسابي موزون - متوسط حسابي مثقل
Whole Sale Price Index	الرقم القياسي لأسعار الجملة
Working Capital	رأس المال العامل
Working Papers	أوراق العمل
Worksheet	ورقة عمل

المراجــع

المراجع باللغة العربية

- د. حسن أبو زيد : " دراسات فى المراجعة " ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨م .
- د . حسين حسين شحاتة : " المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامى والفكر الوضعى " ، مكتبة التقوى مدينة نصر ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٦م .
- د . حسين حسين شحاتة : " أصول المراجعة والرقابة فى الفكر الإسلامى " ، مكتبة التقوى مدينة نصر ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- د. عبد المنعم محمود ، د. عيسى أبو طبل : " المراجعة : أصولها العلمية والعملية " ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٣م .
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية : " معايير المحاسبة والمراجعة " ، الدراسات والبحوث رقم (٧) ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- إبراهيم عبد الهادى : " مدى مسئولية مراقب الحسابات فى المؤسسات المالية الإسلامية " ، رسالة ماجستير ، تجارة القاهرة ، ١٩٩٠م .
- د. إبراهيم الصعيدى : " مراجعة حسابات المصارف الإسلامية " ، بحث غير منشور ، مكتبة بنك دبى الإسلامى ، ١٩٨٤م .
- د. حسين حسين شحاته : " الرقابة الشرعية وموقف مراقب بالحسابات منها مع التطبيق على المؤسسات المالية الإسلامية " ، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبى الثالث ، مركز صالح عبد الله كامل ، إبريل ١٩٩٦م .
- د. حسين حسين شحاته : " أساسيات الرقابة الشاملة للمصرف الإسلامى " ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، بنك دبى الإسلامى ، العدد ٥٩ .

– عبد الناصر محمد سيد درويش : " دراسة تحليلية لمستويات إعداد تقرير مراقب الحسابات فى المصارف الإسلامية " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، بنى سويف ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
– د. عصام عبد الهادى أبو النصر : " الإطار العام للتوجيه المحاسبى للمراجعة " ، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبى الثالث ، مركز صالح عبد الله كامل ، إبريل ١٩٩٦م .
– د. فكرى عبد الحميد عشماوى : " الاتجاهات المعاصرة فى المراجعة وتطوير تقرير مراقب الحسابات فى المملكة العربية السعودية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة بنها جامعة الزقازيق ، السنة السابعة العدد الأول .
– د. كوثر عبد الفتاح ألأبجى : " التأهيل العلمى لمراقب الحسابات مدخل أخلاقى " ، بحث مقدم إلى المؤتمر الضريبى الثالث ، مركز صالح عبد الله كامل ، إبريل ١٩٩٦م .

المراجع باللغة الانجليزية

– *The Institute of Chartered Accountants in England & Wales, "Information for Better Markets, Sustainability; The Role of the Accountants", ٢٠٠٤.*
– *IFAC, "International Guidance Document: Environmental Management Accounting", New York ٢٠٠٥.*
– *Loew T., Fichter K., Mueller U., shulz W. and Strobel M., "Guide to Corporate Environmental Cost Management", German Environment Ministry, Berlin ٢٠٠٣.*

- *Envirowise, "Increase Your Profits With Environmental Management Accounting", Oxford shire, UK* ٢٠٠٣.
- *Ministry of the Environment, "Environmental Accounting Guidelines", Tokyo,* ٢٠٠٢.
- *United Nations Division for Sustainable Development, "Environmental Management Accounting: Policies and Linkages", New York & Geneva, UN Publications* ٢٠٠٢. *WWW.UN.org.*
- *United Nations Division for Sustainable Development, "Environmental Management Accounting: Procedures & Policies", UN Publications* ٢٠٠١.
- *Association of German Engineers, "Determination of Costs for Industrial Environmental Protection Measures", Berlin* ٢٠٠١
- *European Commission, "Commission Recommendations on the Recognition, Measurement and Disclosure of Environmental Issues in the Annual Reports of Companies", EU* ٢٠٠١.

- *Euro stat, "Definitions and Guidelines for Measurement and Reporting of Company Environmental Protection Expenses", Luxemburg, ٢٠٠١.*
- *US Department of Defense, "Environmental Cost Analysis Methodology ECAM", Fairfax, Virginia ١٩٩٩.*
- *UN Conference on Trade & Development,"Integreting Environmental and Financial Performance at Enterprise Level: A Methodology For Standardization Eco Efficiency Indicators", UN Publications ٢٠٠٠.*
- *UN Conference on Trade & Development, "Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities", New York & Geneva, UN Publications ١٩٩٩.*
- *Environment of Canada, "Introductory Guide to Environmental Accounting: Environment and Decision Making: An Appropriate Accounting:, Ottawa ١٩٩٧.*
- *Institute of Chartered Accountants in England & Wales, "Environmental Issues in Financial Reporting", London ١٩٩٦.*

- *Society of Managements of Canada, "Tools and Techniques of Environmental Accounting for Business Decisions", Hamilton, Ontario ١٩٩٦.*
- *US Environmental Agency, "An Introduction to Environmental Accounting as a Business Management Tool: Key Concepts and Terms", Washington ١٩٩٥.*